جامعة الجزائــر3

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

مذكرة تخرج

مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية

فرع : تحليل اقتصادي

الموضـوع:

الأورو و الدولار و مستقبل النظام النقدي بعد الأزمة المالية العالمية لسنة 2008

من إعداد الطالب

أحمد عزي عـاد

لجنة المناقشة :

- كدي عبد المجيد..أ.د......رئيسا
- صديقي مليكة.....د........مشرفا
- بنحمود سكينة.....د......عضوا
- الجوزي جميلة.....د......عضوا
- رميتة علي........أ......عضوا

السنة الجامعية

2014-2013

بسم الله الرحمن الرحيم

{رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِين}

النمل الآية :19

الإهـــــداء

إلى من قال الله في حقهما
(...ولا تقل لهما أف ولا تنهرهما وقل لهما قولا
كريما...) اللذين دعواتهما ذللت لي كثير من
الصعاب - أطال الله في عمرهما-

التي علمتني حب الخير ...... أمي
الذي جاهد من أجل نجاحي ...... أبي

إلى رفيقة الدرب ...... زوجتي
إلى بنيتي ... ليان
إلى اخوتي ...... الأعزاء
الى عائلة زوجتي فردا فردا

إلى الأهل والأصدقاء و زملاء العمل في شركة
إتصالات الجزائر بالمسيلة
إلى كل من علمني
أهدي
هذا العمل.

كلمة شكـــــر

أتوجه بجزيل الشكر الى المولى عز و جل لقوله تعالى : " **لَئِنْ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ"**

و أتوجـه بجزيـل الشـكر إلـى كـل مـن ساعدني من قريب أوبعيد على إنجاز هذه الرسـالة ، وأخـص بالـذكر الأسـتاذة الـدكتورة المشـرفة: " **صديقـي مليكـة**"، كمـا أشـكر صـديق الـدرب الـذي طالمـا نصـحني و رافقنـي إسـماعيل لبـي مـن ولايـة الـواد.

فهـــــــرس المحتويـــــات

الفصل الثاني : الأزمة المالية 2008 وتأثيرها على النظام النقدي

الفصل الثالث : المنافسة بين الأورو و الدولار في ضل لا استقرار النظام النقدي الدولي.

فهرس الاشكال و الجداول و المنحنيات

1 الجداول :

2 الأشكال:

المقدمة

إن نظام النقد الدولي يلعب دورا حيوياً في تطور العلاقات الاقتصادية الدولية، وفي الأوضاع الاقتصادية التي تعيشها دول العالم في ظل العولمة، سواء كانت المتقدمة منها أم النامية.

بدأ تطور هذا النظام في نهاية القرن السابع عشر و بداية الثامن عشر، عندما ظهرت أسواق تبادل العملات كسوق أمستردام، ثم تطورت هذه الأسواق حتى أصبحت سوق لندن أهم أسواق المال في القرن الثامن عشر والتاسع عشر، وذلك نظراً لتطور انكلترا اقتصادياً بشكل يفوق بقية دول العالم.

ومع ذالك يعتبر الدولار الامريكي العملة الارتكازية الاولى في العالم و يعزى ذالك الى انه اكثر العملات استعمالا في تمويل التجارة و المدفوعات الخارجية، كما انه عملة الدفع في تجارة النفط الدولية بالاظافة الى انه عملة التدخل للمحافظة على اسعار العملات الاخرى، و مع ظهور عملة الاورو باعتباره ثاني اهم عملة دوليا في العالم بعد الدولار الامريكي اصبح بروزه الدولي لا يتجاوز العملات الاوروبية القديمة التي حل محلها فحسب، و لكن يتجاوز مركز الجنيه الاسترليني و الين الياباني و الفرنك السويسري.

تطور النظام النقدي الدولي منذ استحداثه حتى الان و مر بعدة مراحل منها اتفاقية بروتن وودز التي جاءت لتعبر عن مصالح القوة الاقتصادية الدولية الصاعدة و بالتحديد الولايات المتحدة الامريكية التي خرجت من الحرب العالمية الثانية، واحتل مكانة بارزة في السوق الدولية و بالتدريج حل الدولار محل الذهب و الجنيه الاسترليني كعملة الارتكاز التي يرتكز اليها النظام النقدي الدولي و كوسيلة الدفع الرئيسية في المعاملات الدولية و كعملة احتياط ارتكازية تحتفظ بها السلطات النقدية في معظم بلدان العالم، وبحلول عام 1999 ظهر منافس جديد للدولار وهو الأورو، العملة الاوروبية الموحدة التي تضم عملات سبعة عشر دولة، آخرها دولة استونيا في مستهل العام 2011، وبظهور المنافس الجديد شكل تقطة تحول جديدة على صعيد الاسواق الدولية سمحت لدول منطقة الاورو بامتلاك مقومات اقتصادية تمكنها من مواجهة الولايات المتحدة الامريكية وتجعلها تتمتع بنفوذ دولي لا يمكن تجاهله.

لكن و منذ ان بدأت الأزمة المالية العالمية 2008 بالولايات المتحدة الأمريكية والتي اعتبرت الأسوأ من نوعها منذ زمن الكساد الكبير سنة 1929 م، ثم امتدت إلى دول العالم ليشمل الدول الأوروبية والدول الآسيوية والدول الخليجية والدول النامية التي ترتبط اقتصادها مباشرة بالاقتصاد الأمريكي.

وكان من المفترض من وجهة نظر اقتصادية انهيار أسعار صرف الدولار بدرجة كبيرة، لكن الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي سادت اقتصاديات دول العالم الأخرى بالأخص دول منطقة الأورو من جهة، و من جهة اخرى المملكة المتحدة بالجنيه الاسترلينى، وكذلك الخسائر الضخمة التي لحقت باليابان الذي يستعمل الين قد حالت دون وقوع الانهيار الكبير ولكن لو افترضنا نظريا إن الأزمة المالية 2008 قد تم حصرها داخل الولايات المتحدة الأمريكية ولم تنتشر بالسرعة الفائقة إلى باقي دول العالم لتهاوت أسعار صرف الدولار إلى مستويات لم يسبق لها مثيل في التاريخ و بالتالي اختلال في النظام النقدي الدولي.

و هو موضوع بحثنا هذا و الذي يمكن ان نصيغ اشكاليته في :

ما هو مصير الأورو و الدولار بعد الأزمة المالية 2008 الأخيرة ؟

و في هذا الصدد، و للإلمام أكثر من جوانب الموضوع، سوف نصيغ إشكاليات فرعية لبحثنا هذا على النحو التالي:

هل أثرت الأزمة المالية في النظام النقدي الدولي وكيف؟

هل سادة خلال ذالك عملة واحدة ام مجموعة من العملات و ماهي؟

هل حان الأوان للحديث عن إصلاح النظام النقدي الدولي والخروج عن النظام المعمول به كما حدث لبروتن وودز ؟ ما هو مصيره ؟

دوافع اختيار الموضوع:

نظرا لحداثة الموضوع في حد ذاته الذي يندرج في إطار المواضيع المتجددة، والتي تدور حولها نقاشات باستمرار و التغيرات الكثيرة التي تطرأ عليه.

و للتوصل الى دراسة عن القوة الاقتصادية لعملة الدولار مواجهة الاتحاد النقدي الاوروبي ممثل في عملة الاورو و مصير النظام النقدي الدولي بعد الازمة المالية 2008.

الرغبة في اكتشاف موضوع حديث الساعة و متغير و ذو اهمية اقتصادية كبيرة.

حـدود البحث أو الدراسة:

إن موضوع مستقبل النظام النقدي الدولي بعد الأزمة المالية 2008 و أثرها على مكانة الدولار او الاورو في الاقتصاد العالمي هو موضوع متشابك ومتغير و واسع النطاق، يعني أن التحديد الزماني و المكاني يكون صعبا، زد على ذالك بعدنا غن الوسط الجامعي أدى الى وجود نوعا ما صعوبة في الحصول على المراجع التي تناولت هذا الموضوع برمته، وجدنا دراسات، كتب او مراجع متفرقة عن الموضوع تدرس عادة الدولار على حده أو الأورو على حده أو الأزمة وحدها.

بما ان هذا الموضوع يدخل في سياق المواضيع المتجددة و المتغيرة التي لا يمكن تحديد نتائجها في فترة معينة، أي ان تداعيات الازمة غير قابلة للحصر لانها حتى الآن لازالت تتغير، نفترض ما يلي:

فرضيات الدراسة :

- نفرض ان النظام النقدي يقوم اساسا على الدولار كعملة ارتكازية.
- نفرض انه بعد ظهور عملة الاورو سيميل النظام النقدي اليها من خلال تسوية المعاملات الدولية بها و تكون هي العملة السائدة.
- نفرض ان ظهور الازمة المالية 2008 ساهم في عدم استقرار النظام النقدي الدولي.
- لن يتغير النظام النقدي الدولي حتى بعد ظهور الأورو، و بعد الأزمة المالية 2008 و سيبقى قائما على أسسه القديمة، يعني على عملة تبادل اقتصادية واحدة دولية تغطي الاحتياجات الاقتصادية العالمية.

الهدف من الدراسة:

إن أهم هدف لدراستنا هذا الموضوع هو محاولة البحث في آلية عمل النظام النقدي الدولي بعد ظهور العملة الأوروبية الموحدة "اليورو" و بعد تداعيات الأزمة المالية 2008 و هل تستطيع هذه الأخيرة أن تزحزح الدولار الأمريكي و الين الياباني - بدرجة أقل- عن مكانتهما على الصعيد الدولي.

منهج البحث:

كما هو معلوم، فإن لكل دراسة أسلوبها و منهجها الخاص، ولكي نحاول إن نلم باكبر قدر من المعلومات عن هذا الموضوع سنعتمد في دراستنا على منهجين :

اولا: المنهج التاريخي لسرد أهم الأحداث الاقتصادية التي عرفها النظام النقدي الدولي و المراحل التي شهدها، و ذلك بغية فهم الماضي و المقارنة بالحاضر.

ثانيا: المنهج الوصفي التحليلي لغرض تقييم و تحليل العلاقات الاقتصادية النقدية الدولية و ذلك بعد ظهور العملة الأوروبية الموحدة "الأورو" خاصة بعد الأزمة المالية العالمية 2008 الأخيرة.

الدراسات السابقة في الموضوع:

نذكر على سبيل الذكر لا الحصر الرسائل و مذكرات التخرج:

. رسالة الدكتوراه للطالب : "مراد أيت محمد" وردت تحت عنوان : علاقة العملة الاوروبية الموحدة بنظام النقد الدولي في ظل العولمة الاقتصادية للسنة الجامعية : 2003.

حيث طرح فيها الطالب إشكالية هل أثرت العولمة الاقتصادية على النظام النقدي الدولي و ماهو دور العملة الأوروبية في ذالك، و توصل الى انه يوجد تاثير كبير و ملاحظ بخصوص ذالك.

. رسالة ماجيستير للطالبة : "براهيمي فوزية" والتي وردت تحت عنوان : العملة الاوروبية الموحدة الاورو و انعكاساتها على الاقتصاد الجزائري للسنة الجامعية 2002.

حيث طرحت فيها الظالبة إشكالية كيف أثرت العملة الأوروبية الموحدة على الإقتصاد و خاصة منه الاقتصاد الجزائري، و ذالك من خلال تبيان حجم المبادلات التجارية بين الجزائر و المنطقة الاوروبية و ما هو تاثير ظهور و توسع هذه العملة على الاقتصاد الجزائري

و توصلت الى ان حجم المبادلات التجارية مع الاتحاد الاوروبي خاصة منه الدول الاستعمارية عندها مبادلات و حتى علاقات تجارية كبيرة جدا مما اثر بصورة مباشرة على الاقتصاد الجزائري.

رسالة دكتوراه للطالب بلعزوز بن علي ، تخصص علوم اقتصادية، جامعة الجزائر، 2002، 2003 حيث طرح فيها الطالب الاشكالية الاتية ما هو أثر تغير سعر الفائدة على اقتصاديات الدول النامية خاصة الجزائر؟ حيث اوضح الطالب تاثير التغيرات التي تطرا على سعر الفائدة و علاقتها بالانظمة الاقتصادية الضعيفة منها خاصة الجزائر، و توصل الى ان الغلاقة الاقتصادية الوطيدة بين سعر الفائدة و حجم التجارة البينية و الخارجية و بالتالي النظام الاقتصادي علاقة طردية و خاصة منها الافتصاديات الظعيفة منها كحالة الجزائر.

إرتكزت الدراسات السابقة على دراسة الدولار على حده ،أو الأورو على حده ، و لقد تعددت الموضوعات الخاصة بنشأة وظهور العملة الأوروبية الموحدة وأثرها على النظام النقدي الدولي...، وهناك دراسة حول أثر الأورو على الجهاز المصرفي ، و هناك دراسات منفردة عن الازمة المالية، أما عن موضوع بحثنا فهناك دراسات قليلة لم يتسنى لي الاحاطة بها، تناولت إحدى هذه الدراسات و باختصار شديد المنافسة بين الاورو و الدولار في ضل عدم استقرار النظام النقدي الدولي.

خطة و هيكل البحث:

للإجابة عن الأسئلة التي تم طرحها في الإشكالية و التساؤلات الفرعية السابقة، سنقوم بدراسة الموضوع من خلال ثلاث فصول:

الفصل الأول نتناول فيه مختلف التطورات التاريخية التي شهدها النظام النقدي الدولي و ذلك من خلال دراسة تطورات الأنظمة النقدية الدولية التي شهدها العالم مثل نظام قاعدة الذهب، نظام بريتن وودز و نظام التعويم المدار.

الفصل الثاني نتطرق فيه الى مختلف الأزمات المالية التي عصفت بالاقتصاد العالمي و بالتالي النظام النقدي و نركز من خلال ذالك دراستنا على الازمة المالية 2008 و تأثيراتها على أداء إقتصادات الدول القوية و بالتالي النظام النقدي الدولي.

الفصل الثالث نشرح من هذا البحث الصراع بين الاورو و الدولار على السيادة او احداث التوازن في ظل عدم استقرار النظام النقدي الدولي ، و ماهو مصير(مستقبل) هذا النظام النقدي.

الفصل الأول

التطورات التاريخية التي شهدها

النظام النقدي الدولي

لعبت النقود و لا تزال دورا مهما في تسهيل العلاقات الاقتصادية بين البشر، و لقد تطورت بتطور هذه العلاقات فظهورها لم يكن هدفا في حد ذاته، بقدر ما كان ضرورة اقتضتها الحاجة الى المبادلة بطريقة ترضي الاطراف المتبادلة، فللنقود وضائف تقايدية ظهرت بظهور احتياجات الانسان، و وظائف اخرى ارتبطت بالنشاط الاقتصادي و تطور هذا النشاط في الاقتصاد المعاصر[1].

فهي اذن وسيط للمبادلات، و وحدة حساب، و مستودع للقيمة، و منه قد تكون هذه المبادلات بين افراد الدولة الواحدة او ما بين افراد او دول متعددة و مختلفة عن بعضها البعض، ففي حالة المبادلات الخارجية تظهر لدينا مشكلة النقد اي العلاقة بين النقد الاجنبي و النقد المحلي الامر الذي يحتم وجود نظام للنقد وهو مايعرف بالنظام النقد الدولي.

اذا ان هناك اختلاف اساسي بين استخدام النقود في الاقتصاد الواحد و استخدام عملة دولية لتسوية العلاقات الاقتصادية مع العالم الخارجي.

تعريف النظام النقد الدولي: هو ذالك النظام الذي ينظم العلاقات المتبادلة في المجال النقدي بين مختلف الدول، و بالتالي يفترض ان هذا النظام يضمن الاستقرار النقدي العالمي [2].

من خلال المسح التاريخي للعلاقات الاقتصادية الدولية، التي تعكس التطورات التي مر بها النظام الرأس مالي، و يمكن أن نحددها في ثلاثة نظم نقدية مختلفة شهدها العالم الحديث، كان أولها نظام قاعدة الذهب خلال نهاية القرن التاسع عشر و بداية القرن العشرين، ثم نظام بريتن وودز الذي إستمر من نهاية الحرب العالمية الثانية حتى بداية السبعينات، ثم نظام التعويم المدار الذي قام على أنقاض نظام "بريتن وودز ." من خلال هذا الفصل سنتطرق إلى دراسة المسار التاريخي للأنظمة النقدية نظام قاعدة الذهب، نظام بريتن وودز و نظام التعويم المدار كما سنشير إلى المعايير المساعدة في تحقيق كفاءة نظام النقد الدولي .

[1] ناظم محمد نوري الشمري ، النقود والمصارف والنظرية النقدية ، ط1،دار زهران للنشر والتوزيع ، عمان ، 1999، ص 67

[2] قريصة صبحي تادرس، العقاد مدحت صادق، النقود و العلاقات الاقتصادية، بيروت دار النهضة 1981، ص:57.

المبحث الأول:النظام النقدي الدولي في ظل سيادة قاعدة الذهب.

ان الظروف الاقتصادية و السياسية التي مر بها العالم منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر و حتى الآن، هي التي ساعدت على ظهور التغييرات التي مر بها النظام النقدي الدولي، و سوف نستهل أهم التغييرات من خلال المطلب الأول، و ذلك بالتطرق إلى سير قاعدة الذهب، أما المطلب الثاني فنعرض من خلاله قاعدة السبائك الذهبية و قاعدة الصرف بالذهب، اما في المطلب الثالث نخلص إلى الأسباب التي أدت إلى ضعف هذه القاعدة و هجرها.

المطلب الأول : سير قاعدة الذهب.

أولا: سيادة قاعدة الذهب.

تعريف : كانت كل دولة تحدد قيمة الوحدة الواحدة من عملتها الوطنية بوزن معين من معدن الذهب. و في الوقت نفسه تكون الدولة مستعدة لشراء أو بيع كمية من الذهب لقاء سعر عملتها الذي أعلنته[3],

و بالتالي فإن هذه القاعدة كانت تضمن حرية عملية التبديل بأشكال النقد المتداول بالذهب، كما تضمن أيضا على الصعيد الخارجي، حرية تصدير و استيراد الذهب من دون قيد أو شرط. [4]

و بالرغم من أن الذهب نفسه كان متداولا على شكل عملات معدنية، فإنه لم يمثل القسم الأعظم من كمية النقود المتداولة، حيث كوّنت الأوراق النقدية الحكومية و الأوراق المصرفية و الودائع تحت الطلب القسم الأعظم من العملات المتداولة، و كان قبول الأوراق المالية و الودائع يعتمد على الثقة في غطائها من الذهب، و قد أعطت الحكومات سعر صرف ضمني بين عملاتها، حيث كانت تضمن قيمة أوراقها النقدية من الذهب و ذلك عن طريق شرائها أو بيعها للأوراق المالية مقابل الذهب بالسعر المحدد، و تحدد كل دولة قيمة عملاتها المحلية مقابل الذهب، و سمي ذلك بالسعر الرسمي أو سعر التوازن. فقيمة الجنيه الإسترليني من الذهب كما حددته الحكومة البريطانية يساوي 4,86 في قيمة

[3] مجدي محمود شهاب: الوحدة النقدية الأوروبية الإشكاليات و الآثار المحتملة على المنطقة العربية، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر1998، ص44-45.

[4] د. بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، سنة 2004ص 82.

الدولار من الذهب، كما حددته حكومة الولايات المتحدة الأمريكية، و كان السعر الرسمي أو سعر التوازن بين كل من الدولار و الجنيه الإسترليني 4,86 دولار لكل جنيه إسترليني[5].

و بالرغم من أن سعر التوازن بين الدولار و الجنيه الإسترليني قد حدد رسميا بما يعادل 4,86 لكل جنيه، فإن هذا لا يعني أن الدولار و الجنيه الإسترليني يتم تبادلها دائما بذلك السعر في المعاملات الخاصة بسوق العملات الأجنبية، إذ ان سعر الصرف السوقي كان خاضعا في ظل قاعدة الذهب لآليات العرض و الطلب.

ثانيا: الركائز الرئيسية التي تقوم عليها قاعدة الذهب.

إن هذه الحقيقة التاريخية التي ترجع إلى منتصف القرن التاسع عشر تقوم على نقاط رئيسية، نذكرها فيما يلي:

- لقد ظهرت هذه القاعدة كانعكاس لفكرة الحرية الإقتصادية، و من ثم قد كان من حق أي شخص أن يحوّل ما في حوزته من نقود إلى أوزان نسبية من الذهب، بمعنى أنه كان له حرية الاختيار لتحويل النقود إلى ذهب و الذهب إلى نقود بدون أي قيد [6].

و بفضل هذه العملية فإن البنك المركزي لا يستطيع أن يقوم بإصدار كميات من الأوراق النقدية في التداول و ذلك تجنبا لزيادة كمية النقود المتداولة عن حاجة النشاط الاقتصادي و بالتالي تنقص ثقة الجمهور في استعمال النقود الذي يسارع إلى تركه "النقود" و الحصول على الذهب مكانه، كما ساد في ظل هذه القاعدة مبدأ حرية استيراد و تصدير الذهب بين الدول بدون قيد أو شرط [7].

فإذا كان النظام يعتمد على المسكوكات، فإن الشخص الذي يرغب في تصدير كمية من الذهب، يستطيع أن يحصل عليها من التداول، أما إذا كان النظام يعتمد على السبائك فإن هذا الشخص سوف يلجأ إلى البنك المركزي للحصول عليها بالسعر القانوني و العكس،

---

[5] جون هدرسون، مارك هردنر: العلاقات الاقتصادية الدولية، دار المريخ للنشر، الطبعة الرابعة، الرياض1987، ص752.

[6] أحمد فريد مصطفى، سهير محمد السيد حسين: السياسات النقدية و البعد الدولي لليورو، مؤسسات شباب الجامعة 2000 ، ص07.

[7] د. بلعزوز بن علي: مرجع سبق ذكره، ص27.

يمكن للفرد أن يستورد الكمية التي يرغب فيها من الذهب، فحرية استيراد و تصدير الذهب تضمن و تؤمن ثبات سعر الصرف [8].

- هناك علاقة قانونية بين الوحدة النقدية و بين معدن الذهب الصافي، فعلى سبيل المثال، نجد أن القانون البريطاني ينص على أن وحدة النقد، أي الجنيه الإسترليني تساوي غرامين من الذهب، و الهدف من هذا هو التمييز بين مختلف الوسائل المعتمدة في التداول، فإذا كان التداول عن طريق المسكوكات الذهبية. فكل وحدة مسكوكة يجب أن تحتوي ماديا على كمية من الذهب التي ينص عليها القانون، أما في حالة اعتماد أشكال نقدية أخرى، ففي هذه الحالة فإن البنك المركزي يجد نفسه مجبرا بقوة القانون على منح الذهب لكل من يطلبه استنادا إلى السعر الرسمي.

ان انعدام دوافع تسرب و تهريب الذهب عبر الدول و وجود علاقة وثيقة بين قيمة الذهب و قيمة النقود، و من ثم حرية الأفراد في صهر المسكوكات الذهبية التي كانت تمثل أساسا وحدة النقد المتداولة مع احتفاظ الدولة بحق إصدار هذه الوحدات أدى إلى ضمان تحقيق الاستقرار، و تثبيت قيمة الوحدة النقدية على الصعيدين الخارجي و الداخلي على حد سواء.

و في الأخير نود أن نشير إلى أن هذا النظام أوقف العمل به في إنجلترا عام 1914، ثم تبعتها باقي الدول، و أقرت الدول المتحاربة التداول الإلزامي للأوراق النقدية أو المصرفية و بالتالي قامت البنوك المركزية لهذه الحكومات إصدار كميات كبيرة من الأوراق النقدية، إلا أن الإفراط و المبالغة في عملية الإصدار للأوراق النقدية تسبب في ارتفاع مذهل لمعدلات التضخم.

و بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى، و أمام هذا الإشكال المطروح تم الاتفاق بين الدول في المؤتمر الذي أنعقد بمدينة "جنوة" عام 1922 على العودة إلى نظام قاعدة الذهب باعتباره النظام الأمثل الذي يؤمن استقرار الوحدة النقدية (سعر الصرف).

---

[8] د. بلعزوز بن علي: مرجع سبق ذكره، ص34

إلا أن المشكلة التي واجهت المؤتمرين في تلك الفترة تمثلت في كون أن أرصدة الدول الأوروبية المتحاربة من الذهب كانت موجودة بحوزة الولايات المتحدة الأمريكية لتغطية الاستيراد، و بالتالي لا يمكن تطبيق نظام القاعدة الذهبية لكونه يعتمد على قاعدة نقدية معتبرة، فإقترح المؤتمرون شكلا آخر و المتمثل في نظام السبائك الذهبية .

المطلب الثاني: قاعدة السبائك الذهبية وقاعدة الصرف بالذهب.

أولا: نظام السبائك الذهبية.

تعريف : هو نظام القاعدة الذهبية التي يقوم فيها التداول النقدي على أوراق نقدية قابلة للتحويل إلى سبائك ذهبية فقط [9].

في ظل هذا النظام يختفي الذهب كنقد في التداول بهدف التوفير في الذهب كمعدن، و تتوقف البنوك المركزية عن إصدار نقود ذهبية (كما كان الحال في ظل قاعدة الذهب)، و تقتصر على إصدار أوراق نقدية قابلة للتحويل إلى سبائك ذهبية تكون قيمة الواحدة منها مرتفعة إلى حد كبير بهدف الحفاظ على أكبر كمية من معدن الذهب كاحتياطي للصرف الأجنبي.

و تعتبر إنجلترا و فرنسا من أول الدول التي تبنت قاعدة السبائك الذهبية عقب الحرب العالمية الأولى، ففي إنجلترا قصر القانون الصادر عام 1925، إمكانية تحويل الأوراق النقدية إلى سبائك على المبالغ التي تزيد عن 1500 جنيه إسترليني، أما في فرنسا لم يسمح قانون "بوانكاريه" الصادر عام 1928 بالتحويل إلا السبائك التي تبلغ قيمتها 225000 فرنكا فرنسيا.

و نظرا لارتفاع سعر السبيكة، لم يعد بمقدور الأفراد الحصول على الذهب، و يتضح من هذا أن مبدأ تحويل النقود الورقية إلى الذهب تم الحفاظ عليه و إنما بقيود كمية محددة.

[9] مجدي محمود شهاب: مرجع سبق ذكره، ص45 .

ان تبني قاعدة السبائك الذهبية كان بمثابة الخطوة الأولى تجاه التخلي عن إمكانية تحويل الأوراق النقدية إلى ذهب و عن قاعدة الذهب في المعاملات الداخلية، الأمر الذي تمّ في إنجلترا عام 1931، و في فرنسا عام 1936، و بالتالي تم حصر مجال استعماله في قطاع التجارة الخارجية [10].

اقترح شكل آخر، يؤمن عملية التبديل بالذهب و يقلل من الحاجة في استعمال الذهب، سمي هذا النظام بنظام الصرف بالذهب.

ثانيا: قاعدة الصرف بالذهب.

يعتبر هذا النظام خروج غير مباشر من نظام قاعدة الذهب و يمكن انعرفه كما يلي :

تعريف : تكون وحدة النقد فيه غير قابلة للتحويل إلى ذهب، و لكن تكون قابلة للتحويل إلى عملة دولة أخرى مرتبطة ارتباطا مباشر بالذهب، أي قابلة للتحويل إلى ذهب، و بذلك نجد أن هناك وسيطا بين وحدة النقد المتداولة و بين الذهب كالآتي :

" تحويل وحدة النقد إلى عملة قابلة للتحويل إلى ذهب ثم تحويل هذه الأخيرة إلى وزن نسبي من الذهب [11]".

و على هذا الأساس، تصبح وحدة النقد مرتبطة بالذهب ارتباطا من الدرجة الثانية، حيث هناك وسيط لا بد أن تمر به حتى تتحول إلى ذهب، هذا الوسيط هو العملة الأجنبية القابلة للتحويل إلى ذهب، و في هذه الحالة لا تتحدد قيمة وحدة النقد طبقا لقاعدة الذهب، و لكن طبقا لقيمة العملة الأجنبية القابلة للتحويل، و قد سمي هذا النظام "نظام التحويل من الدرجة الثانية" بمعنى أنه طبقا لهذا النظام يوجد نوعين من العملات، عملات تلعب دورا عالميا بالغ الأهمية و تسمى بالنقود الارتكازية Monnaie convertible و عملات تابعةMonnaie satellites ، وتستند في إصدارها على عملة إرتكازية أي القابلة للتحويل لتكون غطاء لها بدلا من الذهب [12].

---

[10] Y.Bernard et J.C.Colli : Dictionnaire économique et Financier ; 3éme ed ; Edition du Seuil ; 198 ; p728.

[11] رمزي زكي: التاريخ النقدي للتخلف، دار النهضة العربية، بيروت، الطبعة السابعة، بدون تاريخ، ص96.

[12] أحمد فريد مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص 11-12.

فمثلا نجد أن الدول التي كانت منطقة نفوذ اقتصادية لأمريكا كانت عملاتها قابلة للتحويل إلى الدولار القابل للتحويل للذهب، و نفس الشيء بالنسبة للدول التي كانت تابعة لكتلة الإسترليني، أصبحت هذه الدول تتمتع بمزايا الذهب عن طريق الاحتفاظ باحتياطاتها الذهبية و في صورة عملات.

و من هذا نجد أن هذا التقسيم للعملات هو أساس نظام الصرف بالذهب، ففي أول الأمر كانت العملة المحور أو الارتكاز هي الجنيه الإسترليني حيث كان هو الأساس الذي يستند عليه في سداد الالتزامات الدولية و كان يتمتع بغطاء إصدار كامل من الذهب.

و بمرور الوقت أصبح الدولار يقف جنبا إلى جنب مع الجنيه الإسترليني، حيث أصبح نظام الصرف بالذهب يستند على هاتان العملتان "الدولار و الإسترليني" في الوقت الذي تدور فيه بقية العملات حول هذا المحور.

إلا أنه بحلول الثلاثينات، بدأت الأهمية النسبية للجنيه الإسترليني في الزوال و ذلك بظهور مصادر جديدة للطاقة غير الفحم الذي كان يشكل معظم صادرات بريطانيا، إلى جانب تزايد الأهمية النسبية للاقتصاد الأمريكي، و من ثم أصبح الدولار يمثل الاحتياطي النقدي الذي يحل محل الذهب في إطار النظام النقدي القائم على أساس قاعدة الصرف بالذهب .

ثالثا: شروط نجاح نظام الصرف بالذهب.

حتى تعمل هذه القاعدة بشكل فعال، لا بد من توافر المقومات التالية:

1- تناسق سياسات البنوك المركزية للدول التي تتبع هذا النظام، تناسق قراراتها، وحدة نظمها، دون أن تكون هناك سيطرة لأحد البنوك على الأخرى، كما يجب أن تكون الدول المتبعة لهذا النظام في درجة واحدة من النمو و التقدم الاقتصادي؛

2- يجب أن تتمتع الدول التي اختيرت كمحور لهذا النظام و اختيرت عملاتها كعملة إرتكازية بحالة اقتصادية جيّدة، بحيث إذا رغبت دول معينة في أن تصبح مركز للعالم

النقدي فيجب أن تتمتع بحالة اقتصادية داخلية جيدة، بمعنى عدم وجود بطالة أو عجز في ميزان مدفوعاتها أو انخفاض معدلات النمو الاقتصادي [13] ؛

3- تحديد سعر صرف ثابت للعملة الوطنية، مقابل العملة الأجنبية القابلة للصرف بالذهب؛

4- التزام السلطات النقدية، ممثلة في بنكها المركزي، ببيع و شراء العملات الأجنبية القابلة للصرف بالذهب و بسعر ثابت؛

5- عدم وجود أية قيود على تحويل العملة إلى الخارج أو استيرادها منه [14] ؛

أما بالنسبة لدول المحور - الرئيسية في هذا النظام- فيجب أن يكون طلبها على الواردات من منتجات الدول الأخرى كبير، حتى يتسنى لهذه الدول المصدرة الحصول على العملات الأجنبية القوية، عن طريق معاملاتها التجارية مع الدولة المحور القوية صاحبة هذه العملات القوية و التي سوف تكوّن الاحتياطي النقدي لهذه الدولة و الذي يحل محل الذهب.

و قد نتساءل: كيف يمكن للدول التي ترتبط بنظام عملة مركزية قابلة للتحويل إلى الذهب الحصول على هذه العملة؟

هنا نقول: أن هذه الدولة تستطيع الحصول على هذه العملة عن طريق التجارة الخارجية أو عن طريق الشراء أو الاقتراض.

[13] أحمد فريد مصطفى،مرجع سابق، ص16.

[14] مدحت صادق ، مرجع سابق، ص15.

المطلب الثالث :انهيار و زوال قاعدة الذهب.

قبل التطرق إلى الأساليب و العوامل التي أدت إلى انهيار قاعدة الذهب، علينا أن نشير إلى أهم السياسات التي كانت الحكومات تتبعها في ظل هذا النظام[15].

أولا: السياسات المتبعة من قبل الحكومات في ظل هذا النظام.

- يتعين على الحكومات الوقوف مستعدة لشراء و بيع عملتها مقابل الذهب بالسعر الرسمي و أن تسمح بتصدير و استيراد الذهب من أجل أن يعمل نظام الذهب الدولي بفعالية؛

- يشترط على كل حكومة أن تجعل أية مشكلة تخص الأوضاع الاقتصادية المحلية ثانوية بهدف الحفاظ على القيمة الخارجية لعملتها؛

- أن تسمح الحكومات لعرضها النقدي بالتوسع أو الانكماش حسب تدفق الذهب و أن تترك الأسعار الداخلية ترتفع و تنخفض بمقدار كاف للقضاء على خلل ميزان المدفوعات؛

- كذلك أن تسمح الحكومات بحرية تدفق رأس المال إلى و من مختلف الدول.

ثانيا: أسباب و عوامل انهيار قاعدة الذهب.

- يعتبر نشوب الحرب العالمية الأولى أول صدمة تلقاها النظام، حيث تخلت معظم الدول عن بيع و شراء الذهب و منعها بالقوة تصدير الذهب، هذا ما أدى إلى استحالة عمل آلية قاعدة الذهب الدولي في ظل تلك الأوضاع، فقد توقعت جميع الدول آنذاك أن التخلي عن هذا النظام هو ظرف مؤقت فقط، و بإمكانها العودة إلى قاعدة الذهب بعد الحرب، و بأن أسعار الصرف الرسمية التي سادت قبل الحرب يمكن إعادتها [16] ؛

إلا أنه لم يحدث ما كان متوقعا، فلقد أثرت الحرب العالمية الأولى على هيكل الاقتصاد العالمي، حيث فقدت لندن مكانتها باعتبارها المركز الوحيد للتجارة و التمويل الدوليين، كما خسرت لندن قدرتها على التحكم في الإختلالات التي تحدث في المدفوعات عن طريق تلاعبها بأسعار الخصم، كما تمت تصفية الأرصدة الإسترلينية لصالح المقيمين الأجانب و الحكومات.

---

[15] جون هدرسون، مارك هرندر: مرجع سبق ذكره، ص763.

[16] زينب حسين عوض الله: الاقتصاد الدولي، (نظرة عامة على بعض القضايا)، الدار الجامعية للطباعة و النشر، 1998، ص 130.

- لقد كانت بريطانيا المحور الرئيسي للتجارة و التمويل الدوليين قبل الحرب العالمية الأولى، حيث كان ميزان المدفوعات دولة ما مرتبط مع بريطانيا، و كذلك قيمة عملتها بالإسترليني من المهام الأساسية للسلطات النقدية في أية دولة و كذلك لمجموعاتها التمويلية، أما الآن فقد ظهر مركز تجاري .
و تمويلي ثاني في العالم المتمثل في الولايات المتحدة الأمريكية التي تميّز اقتصادها بالنمو المستمر و إلى جانب ذلك بقاء الدولار مرتبط بالذهب مما مكنها من احتلال تلك المكانة، حيث أصبح ميزان المدفوعات أي دولة و قيمة عملتها مرتبطة بالولايات المتحدة و أكسبها أهمية متزايدة.
- مما عرقل و صعب العمل بقاعدة الذهب هو ظهور التضخم الذي نتج عن تزايد عدد العملات الورقية، فأدى ذلك إلى انخفاض قدرتها الشرائية حيث نمت معدلات التضخم هذا يعني أن السعر الرسمي الذي كانت تحدد به العملات لم يعد يعكس القيمة الشرائية للعملات، فخلق ذلك اختلافا بين السعرين السوقي و الرسمي لكل من الدولار و الإسترليني، بحيث قامت بريطانيا في تلك الآونة بتقليص الأسعار المحلية إلى حد كبير دام ست سنوات (1919-1925) و هذا قصد المحافظة على السعر الرسمي القديم، في حين استغرقت دول أخرى فترات أطول للوصول إلى نفس الهدف، و البعض الآخر من الدول انتهج سياسة تغير عملاتها و ذلك بإصدار عملات جديدة تحمل قيّما أخرى غير القيمة السابقة، منها ألمانيا، النمسا، و روسيا.
باقتراب نهاية العشرينات عرفت اقتصاديات الدول الصناعية ركودا و على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، التي تميز اقتصادها بسقوط حر في عام 1929، حيث انهارت بورصتها Stock Market الشيء الذي أثر على جميع أنحاء العالم، فبانخفاض مستوى الدخل الأمريكي انخفضت الواردات بطبيعة الحال، مما قلّص من صادرات الدول الأخرى إلى الولايات المتحدة و ولّد هذا تدهورا أكبر في اقتصاديات الدول المصدرة للولايات،

كما أن موازين مدفوعات الدول الأجنبية كانت في حالة عجز بسبب انخفاض تدفق رأس المال الأمريكي للخارج .

و قد تلقت قاعدة الذهب الضربة القاضية عام 1931 بعد أن قام المودعون بسحب أرصدتهم من البنوك النمساوية ثم البنوك الألمانية التي قامت فيها الحكومات بفرض قيود على الصرف، تم تبعتها في ذلك دول أخرى، و في مقدمتهم بريطانيا، التي قامت بتعويم عملاتها فتبعتها في ذلك دول أخرى تربطها بها علاقات تجارية و مالية و أيضا عملاتها مرتبطة بالإسترليني، فظهر في عام 1932 ما سمي "منطقة الإسترليني.

من الجدير بالذكر أن منطقة الإسترليني التي شكلتها بريطانيا على إثر خروجها من قاعدة الذهب كانت تمثل أكبر منطقة نقدية تم تشكيلها قبل الحرب العالمية الثانية، فقد كانت تشمل الممتلكات البريطانية في مصر و الهند و العراق و البرتغال و السويد و النرويج و فنلندا و الدانمارك و فرنسا و إيران و إتحاد جنوب إفريقيا و استراليا و نيوزلندا و اليابان.

و تشكلت في خلال هذه الحقبة أيضا منطقة صغيرة في الشرق الأقصى كانت تعرف باسم كتلة "الين الياباني "حيث كانت تتألف من اليابان و ممتلكاتها، إلا أنه بعد أن انضمت اليابان إلى منطقة الإسترليني في جانفي 1993، أصبحت كتلة الين منتسبة بالتبعية إلى منطقة الإسترليني .

و هناك دول على العكس مما سبق حافظت على العمل بقاعدة الذهب و هذه الدول شكلت ما سمي "كتلة الذهب" و كانت تضم هولندا، فرنسا، بلجيكا، سويسرا، و الولايات المتحدة الأمريكية، و قد لوحظ أن عملات هذه الدول مقدرة أكثر من قيمتها الحقيقية، مما أدى إلى حدوث صعوبات كبيرة في صادراتها، لهذا اضطرت أن تتخلى عن نظام قاعدة الذهب، حيث أدى إلى إشاعة جو عام من عدم الثقة في الدولار، و توقع الكثيرون أن تخرج هي أيضا من هذه القاعدة، فلجأ الأفراد إلى سحب أرصدتهم من البنوك و استبدالها بالذهب، و ظل الذهب يخرج من الولايات المتحدة الأمريكية و بشكل مستمر، إلى أن اضطرت الحكومة الأمريكية الخروج من قاعدة الذهب في 14 أفريل 1933 ([17]) ، فألقت بذلك

[17] ضياء مجيد الموسوي : الاقتصاد النقدي، المؤسسات النقدية، البنوك التجارية، البنوك المركزية، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، 1998، ص45.

حرية تصدير الذهب، و ظل الذهب ممنوعا من التداول، و تم تخفيض قيمة الدولار بنسبة 40,9 % ؛ وهكذا انهارت قاعدة الذهب و انتهى العمل بها كنظام نقدي دولي مما أدى إلى البحث عن نظام نقدي بديل، و ذلك باقتراب الحرب العالمية الثانية، و قد تم بالفعل التوجه نحو تشكيل نظام نقدي دولي و تم تبنيه بنهاية الحرب العالمية الثانية و عرف بنظام "بريتون وودز."

المبحث الثاني: النظام النقدي الدولي في ظل نظام بريتن وودز.

شهد العالم خلال الثلاثينات ظروف عدم استقرار غير عادية حيث اتجهت أسعار صرف العملات الدولية للتقلب الشديد فضلا عن اتجاه الدول إلى تخفيض قيمة عملتها و تقييد التجارة الدولية مما أدى إلى تقلص حجم التجارة الخارجية إلى النصف.
و لكي لا يبقى العالم في مثل هذه الظروف و قبل انتهاء الحرب العالمية الثانية بدأت كثير من الدول في البحث عن نظام نقدي جديد يكون أساسا للعلاقات الاقتصادية الدولية لما بعد الحرب.

و نتناول في هذا المبحث ثلاثة مطالب نبين من خلالها كيف تم تبني نظام بروتن وودز و من ثم الية عمله و في النهاية كيف تخلي عن هذا النظام و لماذا.

المطلب الأول: تبني نظام بريتون وودز.

أولا: مخططات إصلاح و تنظيم السيولة الدولية.

يرجع أهم ما قدم من اقتراحات إلى كل من المخطط البريطاني عن طريق ممثل الخزانة البريطانية "جون مينار كينز" و المخطط الأمريكي الذي اقترح على لسان موظف الخزينة الأمريكية "هاري دكستر وايت."

كانت منطلقات كينز تتمثل في أن النظام النقدي الجديد يجب أن يكفل عدم التدخل في السياسات الداخلية للدول، إلا ما كان له أثر هام في العلاقات الاقتصادية الدولية و بشرط أن تكون تلك العلاقات متساوية في المزايا بين الدول و أن يحقق النظام المصلحة العامة لكل الدول المشاركة [18].

و قد ذهب كينز في مشروعه إلى أن إدارة و ضبط النظام الجديد يتطلبان تكوين مؤسسة دولية ذات طابع مركزي عالمي، و يكون لكل دولة مشتركة حصة تحدد مسؤولياتها في إدارة شؤون هذه المؤسسة، و قد قصد كينز بتلك المؤسسة تكوين "إتحاد المقاصة الدولية" تكون مهمته كمهمة البنك المركزي في النظام النقدي المحلي [19].

---

[18] زينب حسين عوض الله: مرجع سبق ذكره، ص152.

19 Michel Bialés ; Remi Leunion ; et les autres : Notion Fondamentales d'économie, Edition Foucher, Paris, 1998. P254.

يمكن ان نقول هنا ان ما يميز مشروع كينز هو موقفه من الدور الذي سيلعبه الذهب في النظام الجديد، فهو يرى أن عالم ما بعد الحرب في حاجة إلى تلك الكميات من النقود و الاحتياطات الدولية التي لن تتناسب مع كمية الذهب في العالم، و يجب أن تتحدد كمية النقد الدولي العالمي لا على أساس إنتاج الذهب.

الواقع أن هذه التسمية أطلقها الأنجلوساكسون و جرى عليها العمل رغم ما يشير إليه البعض بحق أن تسمية هذا النظام باسم قاعدة العملة و الذهب Etalon devise or بدلا من قاعدة الصرف بالذهب، و تكاليفه و لا على الاحتياطي الموجود منه، و إنما على أساس حجم التجارة الدولية، و في ضوء هذه الحاجة يمكن للعالم أن يزيد أو ينقص من كمية النقود الدولية لمواجهة أحوال التضخم أو الانكماش في العالم، و قد اقترح أن يكون النظام الجديد مرتكزا على عملة دولية لا تخضع لسيادة أي بلد و أطلق على هذه العملة مصطلح "البانكور "Bancor و هي عبارة عن وحدة حسابية قياسية نقدية تستخدم في تسوية المدفوعات الدولية بعد أن توافق الدول على استخدامها و تكون قيمتها مرتبطة بالذهب و لكنها قابلة للتغير حسب الأحوال و على أن يكون كمية المصدر منها متناسبة مع حاجة التجارة الدولية بطريقة منتظمة.

و هنا يتعين على الدول المشتركة في النظام أن تحدد سعر الصرف عملتها "بالبانكور Bancor" و هو ما يعني أن تكون قيمة عملتها مربوطة بوزن معين من الذهب، و لا يجوز تغيير هذا السعر إلا بموافقة إتحاد المقاصة الدولي، فالهدف يجب أن يكون هو ثبات أسعار الصرف.

فقد اقترح كينز أن يقوم إتحاد المقاصة الدولي بفتح حسابات دائنة و مدينة للدول المشتركة و يجري عمليات المقاصة بينها، بحيث تتساوى في النهاية الأرصدة الدائنة و المدينة، و لكن إذا أسفر الحساب لدولة ما عن رصيد دائن فإنه يبقى داخل الإتحاد كعرض مقدم من الدولة صاحبة الدائنية.[20]

[20] زينب حسين عوض الله: مرجع سبق ذكره، ص152.

و الواقع أن هذا المشروع كان يحاول إلغاء دائنية و مديونية الدول اتجاه بعضها البعض، حيث تصبح مع اتحاد المقاصة الدولي، و هو في هذا كان يدافع عن مصلحة بريطانيا المدينة، و يحاول أن يعيد مركز الاقتصاد البريطاني .

أما مشروع "هاري وايت" فم يكن يهدف إيجاد سلطة نقدية دولية تحل مكان السلطة النقدية المحلية، بل تصوّر إمكان التعاون بين هذه السلطات، وكان جوهر اقتراحه يتلخص في أن النظام النقدي الدولي الجديد يجب أن يستهدف العمل على استقرار أسعار الصرف و محاربة مختلف أشكال القيود على المدفوعات الخارجية التي تحد من حرية التجارة و حرية انتقال رؤوس الأموال و قد اقترح لذلك تكوين صندوق دولي لتثبيت قيمة العملات للدول الأعضاء المشتركة فيه، كما اقترح أن تكون وحدة التعامل الدولي هي " اليونيتاس " Unitas التي ترتبط قيمتها بوزن معين من الذهب، و على الدول الأعضاء أن تحدد قيمة عملتها بالذهب أو باليونيتاس، و ليس لها الحق في تغيير هذه القيمة إلا بعد موافقة أربعة أخماس أصوات الدول الأعضاء في الصندوق[21]، و سوف يفتح في الصندوق حسابات دائنة و مدينة تقيّد فيها الأرصدة باليونيتاس و يمكن سحب العملة بالذهب أو بالعملات الأخرى، و يقتصر دور الذهب في عمليات التسوية على دفع الفائض في الحساب الجاري للدول الأعضاء، و في حالة حدوث اختلال جوهري في ميزان المدفوعات تكون مهمة الصندوق هي السعي لتثبيت قيمة العملات من خلال الائتمانات المتبادلة بين الأعضاء، كما اقترح "هاري وايت" أن يكون حجم الحصة لأي دولة على أساس حجم ما في حوزة الدولة من ذهب و نقد أجنبي و حجم دخلها القومي، و هو بهذا الشكل كان يعبّر عن مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت تملك آنذاك أكبر كمية من الذهب العالمي و تحقق أعلى دخل في العالم.

---

[21] Michel Bialés ; Remi Leunion ; et les autres; Op.Cit .P 255 .

في آخر المطاف اتفق المؤتمرون على تبني المشروع الأمريكي نظرا لقوة الدولار من جهة و قوة الولايات المتحدة اقتصاديا و عسكريا من جهة أخرى، فضلا عن مساندة دول أمريكا اللاتينية للمشروع [22]، كما تمّ تعيين "هاري وايت" على رأس صندوق النقد الدولي باقتراح من الرئيس "روزفلت."

ثانيا: محتوى اتفاقية "بريتون وودز"

في 20 جويلية 1944، تم التوقيع على جملة الاتفاقيات في بريتون وودز و بالضبط في الضفة الشرقية للولايات المتحدة الأمريكية في "نيو هامبشير " New hanpshire [23] حيث اجتمع ممثلو الولايات المتحدة الأمريكية و انجلترا بالإضافة إلى ممثلي اثني و أربعين دولة أخرى، و توصلوا إلى نظام مصرف بالذهب حيث أصبح للدولار دورا أساسيا في الحفاظ عليه و ذلك من خلال تعهد الولايات المتحدة الأمريكية بتلبية أي طلب لتحويل الدولار إلى الذهب عند سعر ثابت 35 دولار للأوقية بدون حدود أو قيود، أما باقي عملات دول العالم فيتم تثبيت قيمتها بمقابل الدولار و بالتبعية تصبح مثبتة في مواجهة الذهب أيضا [24].

و يمكن تلخيص خصائص هذا النظام في النقاط التالية:

1- ربط أسعار عملات الدول إلى الدولار و بالتبعية إلى الذهب؛

2- أن تلتزم كل دولة بالتدخل في سوق الصرف الأجنبي للحفاظ على سعر الصرف في حدود 1.% و ارتفاعا و انخفاضا عند سعر التعادل في مواجهة الدولار؛

3- يمكن للدول أن تموّل عجزها المؤقت في موازين مدفوعاتها باستخدام احتياطاتها الدولية و بالاقتراض من صندوق النقد الدولي، أما في حالة وجود اختلال هيكلي، أي وجود عجز أو فائض بشكل كبير و مستمر في ميزان المدفوعات، فإنه يسمح للدولة بأن تغير السعر الاسمي لعملتها في حدود 10% دون اشتراط الموافقة المسبقة للصندوق [25]؛

---

[22] ضياء مجيد الموسوي :مرجع سبق ذكره، ص304.

[23] Patrik Lenain : Le FMI, Casbah édition, janvier1999.P09 .

[24] محمد سيد عابد: التجارة الدولية، قسم علوم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، مكتبة و مطبعة الإشعاع الفنية، 2001، ص 430.

[25] مجدي محمود شهاب: مرجع سبق ذكره، ص50.

4- استخدام الدول لما لديها من أرصدة دولارية لشراء عملتها المحلية عندما تميل قيمتها للتدهور بأكثر من 1% من سعر التعادل أو التدخل ببيع عملتها و شراء الدولار عندما تتحسن قيمتها بما يفوق 1% من سعر التعادل؛

5- فرض القيود على تحركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل و ذلك لتفادي تأثيرها على نظام أسعار الصرف الثابتة.

و تعتبر هذه الأفكار بمثابة الأهداف الأساسية التي خرج بها مؤتمر" بريتون وودز" و التي أوكلت مهمة الإشراف على تطبيقها لصندوق النقد الدولي الذي انبثق عن المؤتمر المذكور و كذلك البنك الدولي للإنشاء و التعمير، الذي أصبح يعرف باسم البنك الدولي.

ثالثا: مؤسسات السيولة الدولية .

سوف نشير إلى المؤسسات الدولية المنبثقة عن مؤتمر "بريتون وودز" لكن بكثير من التركيز على صندوق النقد الدولي، لاعتباره المشرف على تنفيذ قواعد النظام النقدي الدولي من جهة و لاتصاله بموضوع بحثنا من جهة أخرى. فلقد كان الغرض من إنشاء الصندوق هو مواجهة المشكلات المالية و النقدية التي تسببت في خلق الأزمة العالمية في الثلاثينات، و عليه تضمنت اتفاقية الصندوق التي تم التوقيع عليها من قبل كل الأعضاء، بتعهد كل عضو بالامتناع عن أي ممارسات يكون من شأنها تدهور رفاهية الدول الأخرى، كما كان يهدف الصندوق إلى تحقيق ما يلي: [26]

- العمل بنظام دولي لأسعار الصرف ثابتة حيث تتبادل في ظله عملات الدول الأعضاء و ذلك وفقا لنسب مبادلة يتم الإتفاق عليها مسبقا؛

- إقامة نظام متعدد الأطراف للمدفوعات التجارية الجارية بين الدول الأعضاء في الصندوق و إلغاء القيود على الصرف التي تعيق نمو التجارة العالمية.

و حتى يتم تسهيل التوسع و النمو المتناسقين للتجارة الدولية، يقوم الصندوق بمد الدول الأعضاء ائتمانا خاصا يطلق عليه حقوق السحب العادية(*) لمواجهة العجز المؤقت في موازين مدفوعاتها ([27])، و يتم ذلك عن طريق شراء الدولة العضو لعملات الدول التي

[26] الهادي خالدي :المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي، دار هومة، أفريل 1996، ص50.
[27] مدحت صادق: مرجع سبق ذكره، ص31.

تحتاج إليها مقابل الذهب أو مقابل مقدار عملتها الوطنية، غير أن هذا الحق ليس حقا محققا، بل إنه محدود و مقيّد بكثير من الشروط و التي تحد إلى حد كبير من حق الدولة في الالتجاء إلى موارد الصندوق.

فهو أولا محدود، لأن شراء العملات الأجنبية من الصندوق يجب ألا يؤدي إلى زيادة رصيد الصندوق من عملة الدولة المشترية بأكثر من 25% من حصتها خلال الإثني عشر شهرا، و ألا يؤدي إلى زيادة رصيد الصندوق من عملة العضو المقترض بأكثر من 200 %من حصته ، و هو ثانيا مقيّد بشروط لأن شراء الدولة العضو لعملات الدول الأجنبية يخضع للقيود التالية:

- أن يكون الغرض من الحصول على تلك العملات هو مواجهة عجز مؤقت في ميزان المدفوعات الجارية أو لمواجهة التوسع في زيادة الصادرات أو الانسياب العادي للتجارة الخارجية، و على ذلك فلا يجوز استخدام موارد الصندوق لمواجهة تصدير واسع و مستمر لرؤوس الأموال؛

- لا يجوز استخدام موارد الصندوق لمواجهة أعباء الدولة الناشئة عن أعمال الإغاثة و التعمير أو تصفية ديون الحرب؛

- ألا تكون العملة المطلوبة من قبل العضو قد أعلنت نادرة، ذلك أنه لا يمكن للعملة المعلنة نادرة أن تكون محلا لمعاملات بين الصندوق و الدول الأعضاء فيه؛

- التزام الدولة بإعادة شراء عملتها من الصندوق، إذ تقوم الدولة التي سحبت مبلغ ما من عملات الدول الأخرى من الصندوق في مقابل عملاتها بأن تعيد شراء هذه العملة ذاتها في مقابل دفع عملات الدول الأخرى في وقت ما في المستقبل، مما يعني سدادها للمبلغ الذي سحبته من الصندوق.

و يشترط ألا يؤدي السداد في شكل عملة ما إلى أن تزيد موجودات الصندوق منها عن 85% من حصة الدولة صاحبة هذه العملة في الصندوق.

نود أن نشير إلى ضرورة التفريق بين حقوق السحب العادية و حقوق السحب الخاصة، فالأولى تقدم في صورة ائتمان أما الثانية تعتبر احتياطات نقدية، تضاف إلى الذهب و الدولار، و منه يمكن القول أنها عبارة عن عملة نقدية دولية تستخدم فقط بين البنوك

المركزية مباشرة أو فيما بين البنوك المركزية و صندوق النقد الدولي.
و مقابل التزام العضو بهذا السلوك، يقدم الصندوق التمويل اللازم لمساعدة البلد العضو عندما يتعرض لمشاكل نقدية، على أننا يجب أن نؤكد أن صندوق النقد الدولي لا يعتبر مؤسسة إقراض كما هو الحال بالنسبة للبنك الدولي، و إنما يعد مشرفا و مراقبا للسياسات النقدية و أسعار الصرف بما يضمن الاستقرار النقدي الدولي و النمو المستمر للاقتصاد العالمي.

<u>المطلب الثاني:</u> مراحل سير نظام بريتون وودز.

أولا: مرحلة الازدهار "القوة ."

لقد تركت الحرب العالمية الثانية أوروبا و اليابان في حالة دمار اقتصادي، و لم تستطيع أوروبا تزويد نفسها بالسلع الاستهلاكية بالإضافة إلى السلع الرأسمالية الضرورية لإعادة البناء.

و في ضوء هذه الظروف، كان من الضروري استيراد العديد من السلع لأوروبا و كانت المشكلة تكمن في الحاجة إلى العملة الصعبة و خاصة الدولار الأمريكي للدفع مقابل الواردات، إذ لم تكن لأوروبا طاقة تصديرية تستطيع من خلالها الحصول على العملة الصعبة، كما احتياطاتها الدولية غير كافية.

و نظرا لكون الولايات المتحدة الأمريكية المصدر الأساسي للسلع الإنتاجية، فقد كان نقص السلع في أوروبا يمثل نقصا في الواردات.

و للمساعدة في تخفيف وطأة نقص الدولارات، قامت الولايات المتحدة الأمريكية و كندا و عدد من المنظمات الدولية بمنح عدد من القروض و المنح لأوروبا، شملت برنامج الانتعاش الأوروبي، و المعروف بمخطط "مارشال" حيث قامت الولايات المتحدة الأمريكية بمنح 13 مليار دولار11,6 مليار دولار في شكل منح و الباقي في شكل قروض، و في مقابل ذلك طلبت من الدول المستفيدة إعطاء الأولوية لإعادة التعمير و التقدم الاقتصادي في سياستها الاقتصادية و النقدية و تشجيع تصدير منتجاتها إلى منطقة الدولار[28].

---

[28] محمد سيّد عابد: مرجع سبق ذكره، ص420.

و من هنا ظهرت فكرة "الفترة الانتقالية" التي أتاحت لدول أوروبا تشجيع صادراتها عن طريق تخفيض أسعار الصرف عملاتها، بالرغم من الآثار التي يمكن أن يحدثها هذا الإجراء، و الذي يؤثر سلبا على صادرات الولايات المتحدة الأمريكية اتجاه أوروبا.

و مما سبق، نستطيع القول أن معظم دول العالم كانت في حاجة ماسة للاقتصاد الأمريكي، و هذا يعني أنها في حاجة للدولار الأمريكي، مما جعل الدول تجري وراءه، و بالتالي أصبح بمثابة النقد الذي يستعمل في تسوية المدفوعات الدولية.

فخلال الفترة الممتدة من 1946إلى 1949 حققت الولايات المتحدة الأمريكية فائضا ضخما في ميزان مدفوعاتها مع أوروبا.، إلا أنه منذ عام 1950 بدأت أوروبا تستعيد مستواها الاقتصادي و هذا ما ساعد كل من أوروبا و اليابان في تكوين أرصدة دولارية مما تسبب في ندرة الدولار، كما تحول فائض ميزان المدفوعات الإجمالي الأمريكي المحقق سابقا إلى عجز منذ 1950.

و كان هذا الوضع بمثابة مؤشر لبداية العجز الدائم في ميزان المدفوعات الأمريكي، و الذي كان محورا دارت حوله الأحداث الدولية النقدية و الأزمات .

ثانيا: مرحلة الضعف.

إن الإجراء المعتمد من طرف الدول الأوروبية و المتمثل في تخفيض أسعار صرف عملاتها، شجع على زيادة الصادرات لهذه الدول، و رفع من القدرة الإنتاجية للقطاع الصناعي من الفترة الممتدة من 1950إلى 1960 بحوالي 60.%

فالتحسن الذي طرأ على موازين المدفوعات الأوروبية في عام 1958، سمح لها بتكوين احتياطات نقدية كبيرة، مما جعلها تعلن إعادة عملاتها للتحويل، الأمر الذي نتج عنه دخول رؤوس الأموال الأمريكية إلى الدول الأوروبية [29].

و في مقابل ذلك و في نفس السنة 1958 زاد العجز في ميزان المدفوعات الأمريكي بشدة بمتوسط 3 مليار دولار سنويا، و لعل هذا العجز كان راجعا إلى تدفق الاستثمارات الأمريكية في أوروبا و التضخم الأمريكي الناتج عن تمويل حرب الفيتنام من خلال زيادة العرض النقدي و إصدار مزيد من الدولارات.

[29] ساخي بوبكر:مرجع سبق ذكره، ص24.

فأصبح ما يحتفظ به الأجانب من دولارات هو 40 مليار دولار بينما كان 13 مليار فقط في عام 1949، و في نفس الوقت فإن القطاع الخاص كان يحتفظ بقدر أكبر من ذلك و هو ما يمثل في جملته دين على الحكومة الأمريكية أو التزام على ما لديها من ذهب الذي انخفض مستواه من 25 مليار دولار في عام 1949 إلى 11 مليار دولار فقط في عام 1970.

معنى ذلك أن الولايات المتحدة كانت تواجه التزامات بالذهب أكبر من رصيدها الفعلي منه، و لقد امتنعت الولايات المتحدة الأمريكية خلال هذه الفترة عن تخفيض قيمة الدولار لمواجهة العجز في ميزان المدفوعات و لجأت إلى بعض السياسات الأخرى لمنع خروج رؤوس الأموال مثل زيادة أسعار الفائدة المحلية قصيرة الأجل و الحفاظ على سعر الفائدة طويلة الأجل منخفض نسبيا لتشجيع النمو الاقتصادي المحلي.

و مع فشل كل هذه الإجراءات لوقف العجز المستمر في ميزان المدفوعات الأمريكي فإن رصيدها قد تضاءل بحيث أصبح غير كافي لسد العجز الأمريكي، و في محاولة أخيرة لامتصاص فائض السيولة الدولارية على المستوى الدولي و وقف محاولات الدول مبادلة ما لديهم من دولارات مقابل الذهب، أصدرت الحكومة الأمريكية سندات حكومية مضمونة و متوسطة الأجل تصدر بالدولار و بسعر صرف مضمون ([30])، إلا أن هذه السياسة لم تفلح في وقف تدهور الأرصدة الذهبية حتى وصل الرصيد الذهبي الأمريكي إلى ¼ العجز الحكومي فقط (أي أن العجز الحكومي أصبح أربع أمثال الأرصدة الذهبي).

و في هذه الحالة كان ضروريا أن يتغير سعر التعادل أو التكافؤ للعملات، حيث في 05 ماي 1971، توقفت ألمانيا، هولندا و سويسرا عن التدخل في سوق الصرف الأجنبي و في 09 ماي 1971 رفعت كل من سويسرا و النسا قيمة عملتيهما بنسبة 7,1% و 6,1 % على التوالي، بينما قررت ألمانيا و هولندا تعويم عملتيهما[31].

---

[30] Michel Dupuy : Le Dollar, Dunod, Paris1999.P23

[31] محمد دويدار، أسامة الغولي مرجع سبق ذكره، ص69.

*محمد بن وزيان، الطاهر زياني (الأورو وسياسة سعر الصرف في الجزائر) : مرجع سبق ذكره، ص67.

بات مؤكدا أن أمريكا سوف تخفض قيمة الدولار، و في ظل تكامل أسواق رأس المال، فإنّ هذا التوقع قد تسبب في اندفاع حاد للتخلص من الدولار قبل أن تنخفض قيمته و الاتجاه إلى العملات الأخرى القوية مثل المارك و الفرنك السويسري و الين.

ثالثا: إيقاف التحويل بين الذهب و الدولار.

كل تلك الأوضاع السالفة الذكر نجمت عنها زعزعة الثقة في الدولار، إذ تأكد بذلك عدم قدرة الولايات المتحدة الأمريكية على الالتزام بتحويل الدولار إلى الذهب، مما أدى إلى زيادة الطلب على الذهب و ما نتج من مضاربات على الدولار.

و في يوم الأحد 15 أوت 1971 أعلنت الحكومة الأمريكية على لسان رئيسها "ريتشارد نيكسون" عن إيقاف التحويل بين الذهب و الدولار، و هكذا أغلقت نافذة التحويل إلى الذهب و معها انهارت دعامة نظام بريتون وودز، كما صاحب هذا القرار مجموعة من الإجراءات الانكماشية الداخلية:

- فرض رسم إضافي قدره 10% على السلع المستوردة و الهدف منه هو استعماله كوسيلة ضغط على الدول الأخرى لإجبارها على المساهمة في علاج العجز المتزايد في ميزان المدفوعات للولايات المتحدة؛

- تجميد الأجور و الأسعار لمدة 10 أيام، القصد من هذا هو مواجهة التضخم في الداخل؛

- إعفاء الاستثمارات الخاصة بإنتاج المعدات الوطنية من الضرائب بنسبة 10% لمدة سنة لتشجيع الاستثمار في الداخل؛

- إلغاء ضريبة الإنتاج المقدرة بـ7 %على صناعة السيارات الأمريكية و الهدف من هذا الإلغاء هو إنعاش هذه الصناعة و جعلها أكثر تنافسية؛

- تخفيض الإنفاق الحكومي و المساعدات الاقتصادية الخارجية بنسبة.10%

المطلب الثالث: انهيار و زوال نظام بريتن وودز .

أولا: أسباب انهيار نظام بريتن وودز.

كان نظام بريتن وودز يقوم - كما أسلفنا القول- على ركيزة رئيسية هي التزام الخزانة الأمريكية ببيع الذهب بسعر الأوقية 35 دولارا إلى البنوك المركزية و المؤسسات النقدية في العالم، و من ثم فقد كان من الضروري الربط بين مقدار ما هو متوفر من مخزون ذهبي لدى الولايات الأمريكية و بين الالتزامات قصيرة الأجل المترتبة عليها. فإذا ما زادت هذه الالتزامات دون زيادة في كمية الذهب كان ذلك تعبيرا عن حقيقة معينة هي عجز ميزان المدفوعات الأمريكي [32].

فمنذ الخمسينات بدأ ميزان المدفوعات الأمريكي يحقق عجزا كبيرا و مستمرا الأمر الذي قلّص بشدة من إحتياطات الذهب في الخزانة الأمريكية، و ساد اليقين بضرورة تعديل أسعار تعادل العملات، و إزاء فشل الولايات المتحدة الأمريكية في إقناع الدول التي حققت موازين مدفوعاتها فوائض ضخمة، و بصفة خاصة ألمانيا و اليابان، برفع سعر صرف عملاتها، أصبح من المسلم به ضرورة لجوء الولايات المتحدة الأمريكية إلى تخفيض قيمة الدولار.في ذلك الوقت أصبحت الأسواق الدولية لرأس المال مرتبطة ببعضها بشكل كبير من خلال أسواق العملات الأوروبية، و بدأت كميات ضخمة من رؤوس الأموال الأمريكية في الهروب للخارج، و بدأت التحويلات الكثيفة من الدولار الأمريكي إلى العملات القوية الأخرى، و بصفة خاصة المارك الألماني و الين الياباني و الفرنك السويسري، الأمر الذي أدى إلى حدوث مزيد من الإختلالات في ميزان المدفوعات الأمريكي.

و هنا اضطر رئيس الولايات المتحدة الأمريكية آنذاك "ريتشارد نيكسون" تعليق قابلية تحويل الدولار الأمريكي إلى ذهب، معلنا بذلك عن نهاية نظام برين وودز. بالإضافة إلى هذا، هناك أسباب أخرى لا تقل أهمية و المتمثلة فيما يلي:

[32] مجدي محمود شهاب: مرجع سبق ذكره، ص51..

- توقعات انخفاض قيمة الدولار التي أدت إلى تدفق رؤوس الأموال قصيرة الأجل إلى خارج الولايات المتحدة؛

- تخلي الدول الأوروبية و اليابان عن التزامها بالتدخل في سوق الصرف الأجنبي لتدعيم الدولار؛

- عدم كفاية السيولة الدولية، و قد تم إنشاء ما يرف "بوحدات السحب الخاصة" للتغلب على هذه المشكلة و لكنها لم تكن كافية نظرا لأن إصدارها و توزيعها لم يكن وفقا لاحتياج الدول الأعضاء و إنما وفقا لحجم كل دولة و أهميتها النسبية في التجارة الدولية، فمن المعروف أن السيولة الدولية هامة لكي تساعد في تمويل العجز المؤقت في موازين المدفوعات دون اللجوء إلى إجراءات تقييدية أو انكماشية مما يسمح لآلية التصحيح بأن تأخذ وقتها الكافي لاستعادة التوازن، فالنقص في السيولة الدولية يقلل من أو يعوّق التجارة الدولية، في نفس الوقت زيادة السيولة الدولية تؤدي إلى ظهور الضغوط التضخمية العالمية [33].

ولقد عبر الاقتصادي R.Triffin عن أزمة خلق السيولة في نظام بريتن وودز قائلا أن زيادة السيولة قد أتت في ظل هذا النظام من خلال العجز في ميزان المدفوعات الأمريكي و ليس من آلية مرتبطة باحتياجات الدول الفعلية للسيولة، و معنى ذلك أنه كلما زاد حجم السيولة كلما قلت الثقة في الدولار و قيمته لأن السيولة أتت من خلال العجز في ميزان المدفوعات الأمريكي .

و كما ذكرنا من قبل فإن صندوق النقد الدولي قد حاول أن يواجه مشكلة السيولة الدولية من خلال إصدار حقوق السحب الخاصة، و هي نقود اعتبارية يتم تبادلها بين الدول الأعضاء في الصندوق و ليس بين الأفراد، حيث تم إصدار ما قيمته 9,5 مليار دولار من حقوق السحب الخاصة في عام 1969[34]، و من الغريب أيضا أن إصدارات حقوق السحب الخاصة خلال الفترة 1970-1972 قد واكبت فترة تزايد المعروض من الدولار كنتيجة للعجز في ميزان المدفوعات الأمريكي.

---

[33] محمد سيد عابد:مرجع سبق ذكره، ص438.

[34] Michel Dupuy : Op.Cit.P24

ثانيا: اتفاقية سيميثونيان .

في ديسمبر من عام 1971 اجتمع ممثلو عشر دول في معهد "السيميثونيان" بواشنطن في مقاطعة كولومبيا، لدراسة الوضع الجديد بعد انهيار بريتن وودز و وافقوا على رفع سعر أوقية الذهب من 35 دولار إلى 38 دولار أمريكي للأوقية، هذا ما يعني تخفيض قيمة الدولار الأمريكي بنسبة 7,89 % ([35])، كما ارتفعت قيمة بعض العملات، مثل الين الياباني بنسبة 14% و المارك الألماني بنسبة 17%.

تضمنت ايضا هذه الاتفاقية توسيع هوامش تقلبات أسعار الصرف إلى 2,25 % ارتفاعا و انخفاضا عن سعر التعادل، بدلا من1 %، و هذا يعني أنه يمكن لسعر صرف أي عملة بخلاف الدولار أن يتقلب في حدود 4.5 % ارتفاعا و انخفاضا، بالمقارنة مع سعر صرف أي عملة أخرى، و ذلك في حالة زيادة قيمة إحداها بنسبة 2.25 % عن سعر تعادلها بالدولار، و انخفاض قيمة العملة الأخرى بنسبة 2.25 % عن سعر تعادلها بالدولار.

حيث وافقت الولايات المتحدة الأمريكية في المقابل بإلغاء الرسوم الجمركية و المقدرة بـ 10 % التي فرضتها على الواردات .

ثالثا: التطورات النقدية بعد اتفاقية سميثونيان.

بالرغم من الأمل الذي كان معلقا على اتفاقية "سميثونيان "لكي تلغي حواجز المضاربة في المستقبل، إلا أنها لم تحقق النتائج المرجوة و المنتظرة في مجال السيولة الدولية.

بنهاية سنة 1971 دخل العالم في فوضى نقدية، حيث واجه النظام خلالها مشكلة الدولار المتبقي، الذي حصلت عليه البنوك المركزية الأجنبية محاولة منها لدعم الدولار خلال أزمات عام 1971. فارتفع مجموع إحتياطات البنوك المركزية الأجنبية من الدولارات إلى 62 بليون دولار، و لن تستبدل هذه الأخيرة بالذهب أبدا.

فبالرغم من ذلك و نقصد عدم قابلية الدولار للتحويل إلى ذهب، فإن هذه الاتفاقية تشكل خطرا على استقرار نظام النقد الدولي، إذا ما ألقت البنوك المركزية بتلك الدولارات في سوق العملات الأجنبية .

[35] لقد كان هذا التخفيض الثالث منذ سنة 1792.

و لقد كان من الأجدر بهم دفع المضاربين الأفراد إلى شراء الدولارات بكميات كبيرة كي تعطي للبنوك المركزية الفرصة للتخلص من الدولارات الزائدة، إلاّ أنه في حقيقة الأمر لم يحدث شيء من هذا القبيل، حيث زاد مجموع الإحتياطات من الدولارات في عام 1972 إلى 81 بليون دولار[36].

هذه الدول هي: الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا، بريطانيا، بلجيكا، هولندا، إيطاليا، السويد، كندا و اليابان.

و خلال هذه الفترة، شجعت فوارق أسعار الفائدة على ترك أرصدة خارج البلاد و أكثر من هذا، فقد اقتنع السوق إلى حد بعيد بأن تخفيض الدولار أصبح أمرا واردا. فلقد أحدث عجز الولايات المتحدة الأمريكية مضاربة عنيفة ضد الدولار و ذلك في جانفي 1973، و أدى هذا إلى تخفيض آخر في قيمة الدولار بنسبة 10% و منه ارتفعت قيمة الأوقية الواحدة من الذهب إلى 42.2 % دولار.

و لما احتدمت المضاربة ضد الدولار مرة ثانية في مارس 1973 ، قرر وزراء المالية للبلدان الأوروبية ترك أسعار الصرف حرة لتعوّم باستثناء التدخل الرسمي، و هو ما يطلق عليه بمصطلح التعويم القذر.

في الواقع هذا التخفيض أفقد الدولار الأمريكي مكانته الأساسية كنقطة ارتكاز في ظل النظام النقدي الدولي الذي أقرته و أقامته "بريتن وودز."

[36] جون هدرسون: مرجع سبق ذكره، ص ص 801-802.

المبحث الثالث: نظام التعويم المدار.

إن نظام التعويم المدار الذي عرفه العالم بعد انهيار نظام بريتن وودز، لا يعني نشأة نظام جديد بشكل جديد، و إنما هو تغيير في منهج تسيير النظام الأول، حيث أن المؤسسات المالية و النقدية أصبحت تسيّر على أساس عائم- تبني صرف عائم - فهو عبارة عن نظام قائم على أساس مؤسسات موجودة من قبل إذ لم يكن هدفه إزالتها و إنما إدخال عليها بعض التعديلات.

و عليه سوف نتطرق في المطلب الأول إلى مفهوم و ظروف نشأة نظام تعويم أسعار صرف العملات، و في المطلب الثاني نحاول إبراز أهم التعديلات التي مست المؤسسات المالية و النقدية، و في المطلب الثالث و الأخير نذكر و لو بصورة موجزة معايير كفاءة النظام النقدي الدولي.

المطلب الأول: مفهوم و ظروف نشأة نظام التعويم المدار لأسعار الصرف.

يقوم النظام النقدي الدولي منذ عام 1973 على قاعدة التعويم المدار لأسعار الصرف، و وفقا لهذه القاعدة تضطلع السلطات النقدية في كل دولة بمسؤولية التدخل في أسواق الصرف الأجنبي للحد من آثار التقلبات قصيرة الأجل لأسعار الصرف، دون محاولة التأثير على اتجاهات أسعار الصرف في المدى الطويل، و لكل سلطة نقدية حرية اختيار أية سياسة للتدخل و حرية تغيير تلك السياسة في أي وقت تشاء دون موافقة خارجية.

و في حالة ما إذا لم تتدخل السلطات النقدية على الإطلاق في سوق الصرف الأجنبي، فإنها تكون قد تركت أسعار صرف حرة، و ذلك باعتقادها أن التوازن في ميزان المدفوعات يتحقق بصورة تلقائية، و ذلك بترك عملاتها تتحدد بحرية وفقا لقوى السوق من خلال العرض و الطلب عليها، شأنها شأن بقية السلع الموجودة في السوق، حيث ينخفض سعرها إذا ما انخفض الطلب على العرض، و يرتفع سعرها إذا ما زاد الطلب على العرض.

إلا أننا نوّد أن نشير أن معظم الدول لم تكن مستعدة لترك أسعار الصرف حرة تتحدد في سوق الصرف الأجنبي عن طريق قوى العرض و الطلب، بل اعتمدت سياسة التعويم المدار، من خلال تدخل سلطاتها النقدية في سوق الصرف الأجنبي.

و الجدول التالي يبيّن ترتيبات نظام الصرف الأجنبي لأعضاء الصندوق في عام 1997.

جدول رقم :(1) ترتيبات نظام الصرف لأعضاء الصندوق في عام.1997

نظام الصرف	عدد الدول
-1العملات التي تربط إلى:	
-الدولار	20
-الفرنك	14
عملات أخرى	09
-حقوق السحب الخاصة	02
-سلة أخرى	20
عدد العملات التي تربط	65
-2العملات التي تعوّم:	
-ترتيبات التعويم المتسق	10
-التعويم المدار وفقا لبعض المؤشرات	02
-التعويم المدار	46
-التعويم الحر	54
-التعويم المحدود في مواجهة الدولار	04
عدد العملات التي تعوّم	116

-المصدر : مجلة صندوق النقد الدولي، الإحصاءات المالية الدولية، جانفي عام 1998، ص 08 .

الواقع أن نظام تعويم العملات لم يقصد أحد اختياره، بل فرض نفسه عقب انهيار نظام "بريتن وودز" أي انهيار نظام أسعار الصرف الثابتة، و من ثم كانت الرؤى لنظام تعويم أسعار الصرف بمثابة علاج مؤقت لأزمة عارضة، و بالتالي ترك الحرية لكل دولة في الاختيار بين نظم أسعار الصرف التي ترى أنها تخدمها.

و مع بداية 1998 أصبح ثلثي أعضاء الصندوق البالغ عددهم 181 دولة يطبق نظام أسعار الصرف المرنة، و هذا العدد يتضمن كل الدول الصناعية الكبرى و العديد من الدول النامية، و يمثل هذا العدد 3/5 حجم التجارة العالمية التي تتم الآن في ظل أسعار الصرف المرنة سواء كان هذا التعويم تعويما مستقلا أو تعويما متسقا كما هو الحال في ظل نظام الإتحاد الأوروبي.

أما بقية الدول و التي تمثل ثلث الأعضاء فإنهم يربطون عملاتهم إما للدولار أو الفرنك أو حقوق السحب الخاصة أو إلى سلة عملات.

<u>المطلب الثاني:</u> تعديل اتفاقية صندوق النقد الدولي .

لم يكن قرار الولايات المتحدة الأمريكية يوم 15 أوت 1971 بإنهاء قابلية الدولار للتحويل إلى ذهب هو نقطة البداية في أزمة النظام النقدي الدولي في السبعينات من هذا القرن فحسب، بل كان هو أيضا نقطة البداية في تحرك الصندوق في اتجاه إدخال تعديلات على اتفاق إنشائه بهدف مراعاة الواقع الجديد في العلاقات النقدية الدولية بعد أن أخذ هذا الواقع يبعد شيئا فشيئا و بسرعة متزايدة عن أحكام هذا الإتفاق.

و بالفعل فقد انتهى الأمر في الفاتح من أفريل 1978 بإقرار عدد من التعديلات التي أدخلت على اتفاق الصندوق مكوّنة التعديل الثاني لأحكامه، و كان التعديل الأول قد تم في 28 جويلية 1969 عندما أنشئت حقوق السحب الخاصة.

أولا: حقوق السحب الخاصة.

رأينا أن نظام السحب العادي كان محدودا بالنسبة للدول الفقيرة تبعا لحجم حصتها الضئيلة في رأس مال الصندوق و القيود العديدة الموضوعة في هذا الشأن، و هذا عكس ما كانت تتمتع به الدول الغنية المتقدمة التي استأثرت بالنصيب الأكبر من حقوق السحب العادية نظرا لكبر حصصها بالصندوق.

و من هنا توفرت للصندوق موارد، حال دون استخدامها الاتفاقية المنشئة له، حتى و لو كانت إمكانياته تسمح به، لذلك جاء نظام استحدث حقوق السحب الخاصة، كمصدر جديد من مصادر السيولة الدولية، و إن كان هذا المصدر يختلف اختلافا جوهريا عن نظام حقوق السحب العادية، رغم وحدة الأسس التي يقوم عليها كل منها.

و تعتبر حقوق السحب الخاصة نوعا جديدا من الأصول الدولية التي يمكن للدولة أن تستخدمها في تسوية مدفوعاتها الدولية. فهي وحدات نقدية و حسابية و دفترية، تتمتع بقوة شرائية و تقبل من كل الأعضاء و المشاركين في الصندوق، كعملة قابلة للتحويل، و ذلك في حدود مقدار معين لا يتجاوز ثلاثة أضعاف الحصة التي تقررت للعضو في حقوق السحب الخاصة [37].

و تستمد هذه الحقوق قيمتها القانونية من مجرد التزام الدول الأعضاء في الصندوق بأن تقبلها في أي وقت، و من أية دولة، في حدود قيمة إجمالية محددة، و يتم توزيع وحدات حقوق السحب الخاصة على الدول الأعضاء بنسب حصصهم، و تستخدم هذه الحقوق، مثلها مثل حقوق السحب العادية في تسوية العجز المؤقت في ميزان المدفوعات، و لا يتجوز استخدامها لتمويل أغراض أخرى .

و قد قدرت قيمة الوحدة من حقوق السحب الخاصة في شكل وزن محدد من الذهب النقي 0,88 غرام أي ما يعادل القيمة الرسمية للدولار الأمريكي وقت خلق هذه الحقوق و قبل تخفيض عام 1971.

و اعتبارا من أول جويلية 1974 أصبحت قيمة الوحدة من حقوق السحب الخاصة تعلن يوميا على أساس محصلة التغير في أسعار صرف عملات بعض الدول في مقابل الدولار، و بالتالي فقد حلّت تلك العملات في مجموعها محل الذهب في تحديد قيمة الوحدة من حقوق السحب الخاصة معبرا عنها بالدولار الأمريكي.

و لكل عضو في حقوق السحب الخاصة حق غير مشروط في أن يستخدم المقدار المخصص له منها، و ذلك دون حاجة إلى أخذ موافقة مسبقة من الصندوق أو من باقي المشتركين في الحساب على هذا الاستخدام. و يتمثل استخدام المشترك لحقوق السحب

[37] الهادي خالدي: مرجع سبق ذكره، ص 110-111.

الخاصة المقررة له في طلب تحويلها، كلها أو بعضها، إلى قيمة مساوية لها من العملات القابلة للتحويل في الواقع، و هي عملات يلتزم بدفعها المشتركون الذين يعيّنهم الصندوق لهذا الغرض، و بهذا تعد حقوق السحب الخاصة، إلى جانب الإحتياطات النقدية التقليدية، أداة حقيقية من أدوات السيولة الدولية.

و على ذلك فإن الصندوق لا يقوم بتقديم أية عملات من موارده في مقابل حقوق السحب الخاصة التي يرغب المشترك مالكها في التخلي عنها في مقابل عملات قابلة للتحويل و إنما يتولى باقي المشتركين تقديم هذه العملات، و يقتصر دور الصندوق على تعيين هؤلاء المشتركين و رقابة حركة العملية كلها.

و الجدير بالذكر أنه إذا كان تقرير حصة في حقوق السحب الخاصة إنما يقتصر على الدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي الذين يقبلون الاشتراك في نظام هذه الحقوق فإنه يمكن، على العكس، أن يتسع مجال المستخدمين لهذه الحقوق و أن يشمل غيرهم.

و في مقابل استفادة الدول المشتركة بنظام حقوق السحب الخاصة فهناك عدة إلتزامات يجب مراعاتها و هي:

- أن يقوم العضو المشترك في هذه الحقوق بتقديم عملات قابلة للتحويل، في حالة تعيينه من قبل الصندوق لهذا الغرض، إلى مشترك آخر في مقابل تلقيه لقيمة مماثلة من حقوق السحب الخاصة التي يتخلى عنها هذا الأخير. و هناك حد أقصى لما يلتزم المشترك بتقديمه من عملات قابلة للتحويل، هي مثل حصته المقررة من حقوق السحب الخاصة، و يخضع تعيين الصندوق المشترك الذي يلتزم بتقديم عملات قابلة للتحويل في مقابل تلقيه لحقوق سحب خاصة مساوية لها في قيمتها لقواعد معقدة للغاية؛

و بصفة عامة، فإن المشتركين الذين يتمتعون بموازين مدفوعات و إحتياطات قوية بما فيه الكفاية هم الذين يعيّنون لتقديم تلك العملات القابلة للتحويل إلى مشتركين آخرين في مقابل حقوق السحب الخاصة.

- أن يقوم العضو المشترك بإعادة تكوين حيازته من حقوق السحب الخاصة بحيث تتماشى مع قواعد إعادة التكوين التي ينتهجها الصندوق وفقا للقانون الأساسي له؛
- أن تقوم الدولة المستفيدة بتسديد أو رد ما سبق استخدامه من حقوق السحب الخاصة المملوكة لها و ذلك بتحويلها إلى عملات قابلة للتحويل، بمعنى أن تقدم عملات قابلة للتحويل في الواقع في مقابل حقوق سحب خاصة تتلقاها مرة أخرى، بما يحقق توازن بين حيازتها من حقوق السحب الخاصة و غيرها من الأصول التي تستخدم كإحتياطات.

غير أن هذا الالتزام لا ينصرف إلا ما يزيد عن 80 % من قيمة حقوق السحب الخاصة المملوكة للدولة المستفيدة و في خلال الفترة الأساسية و قدرها خمس سنوات، و بمعنى آخر فإن التزام العضو بالسداد أو الرد لا يتجاوز 30 % من قيمة هذه الحقوق، كما يتعين على الدولة المستفيدة أن تدفع فائدة مقابل استخدامها لحقوق السحب الخاصة عادة ما تقل عن سعر الفائدة العالمي على الأصول الاحتياطية الأخرى، و إن كانت قد اتجهت نحو التزايد ابتداء من عام 1974 و يتم تعديلها وفقا لأسعار الفائدة السائدة في الأسواق العالمية؛

- لا يجوز للعضو المشترك أن يستخدم حقوقه إلا في حالة الضرورة، و ذلك بغرض مواجهة عجز ميزان مدفوعاته أو لتطور الوضع الخاص بإحتياطاته النقدية، و على هذا لا يجوز للمشترك أن يستخدم حقوقه بغرض تغيير التكوين الداخلي لإحتياطاته؛
- يمكن للصندوق أن يوقف كل استخدام لاحق للمشترك في نظام حقوق السحب الخاصة لحقوقه المقررة له و ذلك في حالة عدم تنفيذه لالتزاماته التي يتحمل بها وفقا لهذا النظام، غير أن هذا الوقف لا يعفي المشترك من الالتزام بتقديم العملات القابلة للتحويل إلى مشترك آخر في حالة تعيينه لهذا الغرض من قبل الصندوق. و ليس لوقف استخدام العضو لحقوقه في نظام حقوق السحب الخاصة أي تأثير على حقه في الالتجاء إلى موارد الصندوق، وفقا لأحكام اتفاق إنشائه، أي على حقه في استخدام الحساب العام الذي يحتفظ به الصندوق.

و العكس صحيح، فإنه في حالة حرمان العضو من حقه في الالتجاء إلى موارد الصندوق، فإنه يستطيع أن يستخدم بكل حرية حقوق السحب الخاصة المملوكة له، أي حقوقه في حساب السحب الخاص الذي يحتفظ به الصندوق.

و في الأخير، يمكن القول أن حقوق السحب الخاصة، أصبحت تلعب دور فعال في مجال التعاون النقدي بالرغم من حداثة وجودها مقارنة بالأصول الاحتياطية الأخرى. و قد أعتبر خلق و إنشاء حقوق السحب الخاصة من الأحداث البارزة في تاريخ العلاقات النقدية الدولية، و التي أطلق على تسميتها البعض من الكتاب اسم " الذهب الورقي" [38].

ثانيا: اتفاقية جامايكا.

لكي تصبح اتفاقيات صندوق النقد الدولي تساير الأوضاع النقدية الجديدة المتمثلة في تعويم العملات الرئيسية،

و رغبة في تدعيم حقوق السحب الخاصة لتصبح الأصل الاحتياطي في النظام، كان لا بد من إدخال بعض التعديلات على أحكام الصندوق و طبيعة الوظائف التي يتعيّن عليه القيام بها، و لقد تجسد ذلك بتشكيل لجنة مؤقتة بقرار من مجلس محافظي صندوق النقد الدولي و ذلك في عام 1972، و تتكون هذه الأخيرة من عشرين عضوا يمثلون الدول التي يحق لها أن تعيّن عضوا، و الذي هو بمثابة مدير تنفيذي في الصندوق.

و لقد عقدت هذه اللجنة عدة اجتماعات، آخرها في مدينة" كينجستون" بجمايكا في 07 و 08 فيفري من عام 1976.

نتائج مؤتمر جمايكا:

ان من نتائج هذا المؤتمر تعديل ثان لاتفاق صندوق النقد الدولي، أدخل تعديل جوهري على النظام النقدي الدولي، ألا و هو تحديد أسعار صرف عملات الدول وفقا لنظام استقرار سعر الصرف أو لنظام أسعار التعادل،أما النظام الجديد لتحديد أسعار الصرف فقد كان على العكس من النظام السابق تماما، إذ سمح الصندوق بنظام حرية سعر الصرف، أو نظام تعويم المدار سواء كان فرديا أم مشتركا.و الواقع أن ذلك لم يكن من قبل الصندوق إلا قرارا لأمر واقع أخذت به الدول الأعضاء، و جدير بالذكر أنه على

[38] محمد بن وزيان، الطاهر زياني: مرجع سبق ذكره، ص76.

الرغم من حق الدول الأعضاء في اختيار نظام الصرف الملائم لها، بما في ذلك التعويم، فإن هذا التعديل يحظر على الدول الأعضاء محاولة الحصول على أي مزايا تنافسية غير عادلة في مواجهة الأعضاء الآخرين عن طريق التخفيض المتتالي في سعر الصرف.

يظل لصندوق النقد الدولي الإشراف الدقيق على سياسات الدول الأعضاء بالنسبة لسعر الصرف، مع التزامه بمبادئ محددة في مجال إرشاد هذه الدول إزاء هذه السياسات، و إذا كان استقرار أسعار صرف العملات الذي يهدف إليه اتفاق بريتن وودز قبل التعديل، يعتمد بصفة أساسية على تدخل البنك المركزي للدولة في سوق العملات الأجنبية، فإن التعديل الثاني ينصرف إلى قيام الدولة بإحداث نفس الأثر عن طريق كفاءة آداء اقتصادها المحلي أكثر منه عن طريق التدخل الحكومي المباشر أو اللجوء إلى فرض القيود على التجارة الخارجية و المدفوعات.

و من ناحية ثانية تضمن هذا التعديل الثاني إجراء تخفيض تدريجي في دور الذهب بالنسبة للنظام النقدي الدولي، كإلغاء السعر الرسمي للذهب و تقرير حرية الدول الأعضاء في التعامل به في السوق ما بين بعضها البعض دون الاستناد إلى أي سعر رسمي له، و إنهاء وظيفة الذهب كوحدة لتقويم حقوق السحب الخاصة، و عدم إمكان اتخاذه كأساس لتقويم مختلف العملات للدول الأعضاء في الصندوق [39].

و من ناحية ثالثة، أتاح التعديل الثاني للمشتركين في حقوق السحب الخاصة التحرر من كثير من الالتزامات تجاه الصندوق بالنسبة لتلك الحقوق، كما أتاح الصندوق سلطة السماح للمشتركين باستخدام حقوق السحب في عمليات غير تلك التي تنص عليها رسميا مواد اتفاقية الصندوق.

و من ناحية رابعة، أتاح التعديل الثاني لصندوق النقد الدولي إمكانية توسيع قاعدة العملات المستخدمة في عملياته، كما ألقى على عاتق الأعضاء ضرورة القيام بمبادلات لعملاتهم، في ظروف معينة، حتى يكون الصندوق هو الذي باعها بموجب هذه السياسة. هذا مع التزام الأعضاء بضرورة توفير عملاتهم للأعضاء الآخرين بغرض قيامهم بإعادة الشراء.و يقبل الصندوق حاليا جميع العملات من حيث المبدأ مما أدى إلى توسيع نطاق

---

[39] زينب حسين عوض الله :مرجع سبق ذكره، ص174.

العملات التي يمكن استعمالها في الأنشطة التي تتم من خلال حساب الأرصدة العامة و تحسين السيولة لدى الصندوق و لقد استحدث هذا التعديل الثاني مفهوما جديدا هو مفهوم عملات الاستعمال الحر بدلا من تعبير العملة القابلة للتحويل الذي بدأ يتلاشى.

و قد جاء تعريف عملة الاستعمال الحر بأنها عملة عضو من الأعضاء التي يقر الصندوق بأنها تستخدم على نطاق واسع في أسواق الصرف الرئيسية، و تقوم هذه العملات بدور خاص في كل من حساب الموارد العامة للصندوق، و كذلك حساب حقوق السحب الخاصة.

<u>المطلب الثالث:</u> معايير الكفاءة لنظام النقد الدولي.

كما رأينا، فقد تعرض نظام النقد الدولي لأزمة شديدة بعد إيقاف صرف الدولار الى ذهب و بذالك أعلن عن نهاية بروتن وودز، حيث كان من اهم معالم الازمة التي تفاقمت في السبعينبات و الثمانينات التخلي عن ثبات أسعار الصرف و الدخول في مرحلة التعويم و ما نتج عن ذالك من حروب نقدية اندلعت بين العملات القوية، و انفلات حركة السيولة الدولية خير دليل على ذالك، كل هذه الاسباب و غيرها اخلت بالسير الحسن لهذاالنظام، و السؤال الذي يثار هنا : ماهي الشروط الواجب توفرها في نظام نقدي دولي حتى يقوم بوظائفه على النحو المطلوب ؟

و رغم الاختلاف حول المعايير التي تقاس بها كفاءة النظام، ز مهما يكن فان كفاءة نظام النقد الدولي يمكن ان تقاس بعدد من المعايير العامة نذكر منها :

أولا : معيار نمو التجارة الدولية.

فنمو التجارة الدولية كان من اهم الاهداف التي سعى نظام النقد الدولي عبر تطوره الى تحقيقها، سواء في ظل قاعدة الصرف بالذهب، كونها ساعدت على تسهيل عمليات التبادل الدولي، كما عملت على تشجيع التطور السريع للتجارة الدولية[40].

و نضيف ايضا انها عملت كلها في زيادة أسهم نظام النقد الدولي السائد في نمو التجارة الدولية، أي في نمو حركة انتقال السلع و الخدمات و رؤوس الأموال بين الدول و

[40] عوض الله زينب حسين، العلاقات الدولية، (لبنان، الدار الجامعية ، مرجع بون تارخ)، ص : 125 - 131.

المناطق المختلفة، دل ذلك على كفاءة النظام في تأدية وظيفة هامة تلزم لنمو الرأسمالية و استمرار نموها، و هي اتساع حجم السوق[41].

لقد سعى نظام النقد الدولي عبر تطوره إلى تحقيق هذا المعيار، سواء في ظل قاعدة الصرف بالذهب، كونها ساعدت على تسهيل عمليات التبادل الدولي، كما عملت على تشجيع التطور السريع للتجارة الدولية، نفس الشيء يقال في ظل نظام بريتن وودز،

فقد اتسعت التجارة الدولية بسرعة منذ الحرب العالمية الثانية، و يرجع ذلك جزئيا إلى التحرر التدريجي للنظم التجارية و ترتيبات التجارة الخارجية [42].

ثانيا: معيار تحقيق الاستقرار في أسعار الصرف .

نقصد بالاستقرار في اسعار الصرف مدى قدرة النظام على كبح قوى التضخم و قوى الانكماش في الدول الكبرى، و التي **لعبت عملاتها دور النقود الدولية** التي ما فتئت تلقي باثارها على الأسعار العالمية[43].

ففي ظل قاعدة الصرف بالذهب كما أشرنا يتم توازن موازين المدفوعات تلقائيا، فإذا فرضنا ان هناك دولتين (أ) و (ب) نشا بينهما تبادل تجاري و حققت الدولة (أ) عجزا في ميزان مدفوعاتها حيث سنظطر لسداد هاذا العجز بعملتها وفقا لاسعار التعادل، مما يؤدي البانفاص رصيدها من الذهب في شكل بنكنوت قابل للتحويل الى ذهب، هذا الخروج يحدث انكماشا في الكتلة النقدية مما ينتج عنه انخفاض قيمة السلع في هذه الدولة مما يجعلها اكثر تنافسية نسبيا مما ينجر عنه زيادة صادراته و الحد من وارداتها من الدولة (ب)، بسبب غلائها نسبيا و هذا يؤدي الى تحسن وضع ميزان مدفوعاتها.

اما في الدولة (ب) فيحدث العكس، بفتحقق الفائض في ميزان مدفوعاتها الذي يعني زيادة رصيدها من الذهب مسببا بذالك تضخما، أي زيادة مستوى الاسعار لتصبح بذالك صادراتها أقل تنافسية مما يعني نقص صادراتها نتيجة لذالك و بالتالي خروج الذهب

لتصحيح هذا العجز و بذالك يتم التوازن التلقائي، التوازن هنا يتم من خلال حركة الذهب و تأثيره على مستوى الأسعار*[44] عند توفر عدة شروط.

---

[41] رمزي زكي: الإحتياطات الدولية و الأزمة الاقتصادية في الدول النامية مع الإشارة خاصة عن الاقتصاد المصري، دار المستقبل العربي، الطبعة الأولى1994، ص75.

[42] زينب حسين عوض الله:مرجع سبق ذكره، ص125-131.

[43] رمزي زكي، مرجع سبق ذكره ، ص :65.

توضيح : هذه العلاقة بين ميزان المدفوعات و مستوى الاسعار تحكمه النظرة الكمية للنقود حيث يعتبر الكلاسيك أول من أثار ظاهرة تضخم الطلب من خلال معادلة فيشر MV=PT (صيغة المعاملات) باعتبار :

T: مجموع المبادلات التي تحقق خلال فترة زمنية معينة.

V : سرعة تداول النقود خلال نفس الفترة.

M: كمية النقود في اقتصاد م خلال فترة زمنية معينة.

P: مستوى العام للأسعار مع افتراض (T.V) ثابتان.

و بعد التخلي عن نظام أسعار التعادل بعد التخفيضات التي عرفتها قيمة العملات، أصبحت هذه الالية لتسوية ميزان المدفوعات غير مقبولة لدى الدول، و بذالك توقفت قاعدة الصرف بالذهب عن العمل كنظام نقدي فعال.

أما في ظل نظام بروتن وودز فقد ادت وفرة الدولار خلال الستينات الى زيادة معدلات التضخم العالمية بسبب الدور القيادي للدولار في نظام النقد الدولي، حيث كانت الدول التي تحقق فائضا في ميزان مدفوعاتها مع الولايات المتحدة الامريكية تقوم بخلق نقود كتابية اعتبارا لما لديها من دولارات.

ثالثا: معيار التنسيق بين الاختلال الداخلي و الخارجي.

و المقصود بذلك ضرورة أن يكون للنظام السائد مساهمته الإيجابية الملموسة في علاج الاختلال الداخلي الذي كثيرا ما ينشأ في اقتصاديات الدول الرأسمالية، و ذلك عن طريق إحداث التناسق أو الصلة بين إجراءات تصحيح الاختلال الداخلي و إجراءات التعامل الخارجي و حصر تبديد الموارد على التنسيق في أضيق الحدود الممكنة.

فكلما كان للنظام النقدي الدولي فاعلية في المساهمة في علاج الاختلال الداخلي (مثل حالات التضخم و الانكماش) بأقل تكلفة ممكنة، كلما عظمت فوائده للدول الرأسمالية.

و الواقع أن هذه الوظيفة كانت من أهم الوظائف التي يؤديها نظام النقد الدولي القائم على قاعدة الذهب التي سادت في الماضي، حيث كان الاختلال الداخلي (التضخم أو الانكماش) يعالج عن طريق التغير في حركات الذهب و ما يجره ذلك من تغيرات في الأسعار النسبية، كما أن الإختلال الخارجي (العجز أو الفائض) كان يعالج عن طريق التغيرات الداخلية.

إلا أن خبراء الشؤون النقدية الدولية يدركون تماما أنه من الخطأ التسليم بأن النجاح في المجالات الثلاثة السابقة يعود فقط إلى حسن كفاءة نظام النقد الدولي السائد، حيث أن السياسات الاقتصادية (المالية و النقدية) الأخرى التي تطبقها حكومات الدول المختلفة كثيرا ما تكون عاملا من عوامل النجاح أو الفشل في هذه المجالات، إلا أنهم يعتقدون أن الإضطرابات النقدية التي تنشأ في المعاملات الدولية كثيرا ما يكون لها تأثير سيّء و ملموس على إمكانية تحقيق الأهداف السابقة .و مهما يكن من أمر فإنهم يعتقدون أن نظام النقد الدولي يمكن له أن يقوم بوظائف فنية معينة، تسهم في تحقيق الأهداف السالفة الذكر، و هذه الوظائف هي: (45)

1) استقرار أسعار الصرف .

لا يجب أن يفهم من استقرار أسعار الصرف ضرورة تجميدها و عدم جواز تغييرها إطلاقا. فقد تقتضي ظروف تصحيح الاختلال الداخلي أو إعادة التوازن لميزان المدفوعات ضرورة إجراء تغيير محسوس في سعر الصرف طبقا لمقتضيات الظروف الاقتصادية في الدولة.

و مع ذلك ينبه بعض الاقتصاديين إلى أن ترك الدول الأعضاء في النظام لكي تكون حرة تماما في تغيير أسعار صرفها حسبما تشاء، يؤدي إلى حدوث الفوضى و الارتباك في المعاملات النقدية و يعبث بأحوال الاقتصاد الرأسمالي العالمي. و من هنا يصبح من الضروري أن يتضمن نظام النقد الدولي قواعد متفق عليها لمنع التلاعب في أسعار الصرف و يمنع المضاربة عليها صعودا و هبوطا، و أن يوفر - في نفس الوقت - المرونة اللازمة حتى تتكيّف أسعار الصرف مع مقتضيات التوازن الداخلي و التوازن الخارجي كلما اقتضيت الضرورة ذلك.

[45] رمزي زكي:الإحتياطات الدولية و الأزمة الاقتصادية في الدول النامية، مرجع سبق ذكره، ص77.

2) توفير حد أدنى من التعاون الدولي .

إن الدول الرأسمالية لا تنمو على نحو متكافئ و تحكمها أساسا علاقات الصراع و التنافس على الأسواق. و من ثم فإنه إذا تركت كل دولة لكي تتصرف بحرية طبقا لمصالحها الخاصة الضيّقة في مجال العلاقات النقدية الدولية فإن ذلك سوف يجر معه فوضى لا حد لها.

و لهذا لا بد لنظام النقد الدولي السائد أن يرسي بعض قواعد التعاون و التفاهم بين الدول حتى يحد من مخاطر السلوك الفردي في مجال العلاقات النقدية الدولية. وفي ظل النظام النقدي الدولي الذي ساد على أساس قاعدة الذهب في الماضي لم يكن هناك أي معنى للاتفاق على هذه القواعد، أما في ظل النظم النقدية الدولية التي جاءت بعد انهيار قاعدة الذهب، فإن الضرورة اقتضت إنشاء بعض المنظمات الدولية كصندوق النقد الدولي للاتفاق على هذه القواعد و صياغتها .

لا يمكن لنظام النقدي الدولي تحقيق الأهداف السالفة الذكر ما لم تتوفر لديه ادوات تمكنه من الوصول إلى معايير الفعالية و المتمثلة في النقاط التالية :

- **قابلية تحويل العملات الى بعضها البعض :**

إن قابلية التحويل مثلها مثل باقي المفاهيم الإقتصادية كالسيولة، لا يسهل إخضاعها لقوالب التعريف الدقيق لذالك سنحاول قدر الإمكان تحديد نطاقها المتغير بتغير الأوقات و الإستخدامات الاقتصادية. فماذا نقصد بقابلية التحويل ؟

المفهوم التقليدي لقابلية التحويل : حتى اوائل القرن الماضي كانت تعني قابلية التحويل تحويل العملة دون قيود او شروط الى ذهب بسعر صرف معين (سعر التعادل)، أما المفهوم الحالي فهو حق التحويل الحر للعملة الوطنية بسعر الصرف الجاري الى أي عملة أخرى، و بالإضافة الى التعريفين السابقين لقابلية التحويل،

فهناك عدة معاني تخص هذا المصطلح و لكنها في الأساس تعكس اختلافا في الدرجة لا تنوعا في المفهوم بالنظر الى الزوايا المنظور اليها لهذا المصطلح حيث نميز بين :

أ. حملة الأرصدة،

ب. الأغراض المتوخاة من قابلية الصرف،

ج. النطاق الجغرافي لقابلية التحويل.

أ. حملة الأرصدة : هنا نميز بين قابلية التحويل الداخلية و التي تخص المقيمين في البلد و قابلية التحويل الخارجية و التي تخص الأجانب فيما يخص منحهم الحق في تحويل ما لديهم من أرصدة من العملة الوطنية الى نقد أجنبي.

ب. الأغراض المتوخاة من قابلية الصرف : أما من زاوية ال أغراض أو طبيعة المعاملة التي تتطلب نقدا أجنبيا، فهناك قابلية التحويل التي تخص الحساب الجاري، أي لغرض مدفوعات مقابل السلع و الخدمات، و قابلية التحويل للحساب الرأسمالي.

ج. النطاق الجغرافي لقابلية التحويل : نفرق بين قابلية التحويل الإقليمية التي تشمل إقليما معينا، و نذكر هنا تجربة إتحاد المدفوعات الاوروبي في الفترة 1950-1958، حيث قامت هذه الدول بتحقيق قابلية التحويل لعملاتها مع بعضها البعض. أما قابلية التحويل العالمية فتعني إمكانية تحويل أرصدة من عملة ما الى عملة أجنبية أخرى.

و حتى تمارس دولة قالبلية تحويل عملاتها بشكل فعال لابد من توفر عدة شروط نذكر منها :

مستوى مناسب لسعر الصرف، رصيد كاف من الإحتياطات قابل للتجديد و إدارة متوازنة للإقتصاد الكلي [46]. ز عن اهمية استمرار صفة القابلية للتحويل بالنسبة للعملة فضروري أن تستمر هذه الصفة.

ففي الوقت الحالي لا توجد عملة واحدة قابلة للتحويل في كل المعاملات الدولية في العالم، و لكن على العكس من دالك نجد عملات متعددة حققت قابلية التحويل. و الجدول التالي

[46] مانيويل غيتان، صندوق الرباط، النقد العربي، صندوق النقد الدولي، 1993، ص 09.

يبين تعاضم دور بعض العملات الى جانب الدولار في أسواق الصرف الأجنبية بتحقيقها لقابلية الصرف.

جدول رقم (2) : حصص عملات مختارة فى أرقام أعمال الإجمالى العالمى لسوق الصرف الأجنبى

الوحدة : نسبة مئوية

	أفريل 1989	أفريل 1992	أفريل 1997
الدولار الأمريكي	45.0	41.0	41.0
المارك الألماني	13.5	20.0	18.5
الين الياباني	13.5	11.5	12.0
الجنيه الاسترليني	7.5	7.0	5.0
الفرنك الفرنسي	1.0	2.0	4.0
الفرنك السويسري	5.0	4.5	3.5
عملات أخرى	14.5	14.0	10.3
كل العملات	100.00	100.00	100.00

المصدر : جورج س . تا فلاس، الإستخدام الدولي لعملات الدولار الأمريكي و اليورو، مجلة التمويل و التنمية، (المجلد 35، العدد 2، يونيو 1998).

نلاحظ من الجدول السابق الدور الريادي للدولار رغم التخلي عن قاعدة الذهب التي كانت تضمنله هذا الدور، عموما فأداء التضخم في الولايات المتحدة الأمريكية كان ذا معدلات منخفضة مقارنة بأداء البلدان الصناعية الكبرى. ولكي تحتفظ عملة ما بدورها في المبادلات الدولية لابد من توفر الثقة في قيمتها، أي معدل مقبول للتضخم فضلا عن إستقرار هذه القيمة بما يجعل سعرها متوفرا بالنسبة للعملات الاخرى، كل هذه العوامل تجعل العملة قوية و مقبولة من طرف المتعاملين.

و منه فان شرط قابلية التحويل يعتبر شرطا أساسيا و مهما لنمو العلاقات الإقتصادية الخارجية في إطار واضح و مستقر.

- **توفير القدر الكاف من السيولة الدولية:**

تدل التجارب التاريخية على أن عدم توفير السيولة الدولية بالقدر الملائم لحاجة المعاملات الدولية كان أحد الأسباب الرئيسية في انهيار النظام النقدية الدولية الماضية، فعدم نمو كمية الذهب المخصصة للأغراض النقدية بالقدر المتناسب مع نمو التجارة الدولية كان سببا مباشرا في انهيار قاعدة الذهب، كما أن النقص في الإحتياطات و وسائل الدفع الدولية و عدم تناسب توزيعها بين الدول و المناطق المختلفة تعد سببا هاما في أزمات النظام النقدي الدولي .

خلاصة الفصل الأول :

قد عرف العالم ثلاثة نظم نقدية مختلفة، بداية من نظام قاعدة الذهب و التي من خلالها عرف نظام النقد الدولي ازدهار اقتصادي و استقرار نقدي من خلال التجارة الحرة نسبيا و حركة رؤوس الأموال غير المقيّدة، إلاّ أن هذا النظام إنهار و تلاشى مع بداية الحرب العالمية الأولى.

و بانتهاء الحرب العالمية الثانية، و كبديل لنظام قاعدة الذهب، تم تبني نظام نقدي عالمي جديد، بإيعاز من الولايات المتحدة الأمريكية، و الذي يعرف بنظام "بريتن وودز"، فمن خلال هذا النظام تمّ إعطاء للدولار الدور القيادي في النظام النقدي الدولي، كما تمّ إنشاء صندوق النقد الدولي الذي كان الهدف منه تحقيق إستقرار أسعار الصرف و مساعدة الدول العضوة فيه، التي تعاني من إختلالات في موازين مدفوعاتها.

و نتيجة لهذا الوضع المتأزم، قررت السلطات الأمريكية، و على لسان رئيسها "ر.نيكسون" في 15 أوت 1975، إيقاف تحويل الدولار إلى ذهب، و هو ما يعني نهاية النظام القائم على إتفاقية "بريتن وودز.

و بالتالي تركت الدول سعر صرف عملاتها حرة، لتأتي إتفاقية جامايكا في عام 1978 و التي أعتبرت بمثابة قوانين تسيّر أوضاع التمويل النقدي و السيولة الدولية عن طريق التعديل في أحكام صندوق النقد الدولي.

و في مقابل كل هذه التغيّرات، كانت أوروبا تبحث عن آليات للمحافظة على إستقرار أسعار الصرف لعملاتها إتجاه بعضها البعض، فأنشأت نظام لإستقرار أسعار الصرف كخطوة أولى عرف بـ "الثعبان الأوروبي" ثم أستبدل بـ "النظام النقدي الأوروبي" وصولا إلى الوحدة النقدية و الإقتصادية قابلية تحويل العملات لبعضها البعض .

و من هنا يجب أن يسهم نظام النقد الدولي السائد في تحقيق هذه القابلية، و هذا يتطلب أن تمتنع الدول المشتركة في النظام عن فرض القيود على المدفوعات الناشئة عن المعاملات الجارية أو ممارسة الترتيبات النقدية المنطوية على التمييز في المعاملة بين الدول.

الفصل الثانـي

الأزمة المالية 2008 وتـأثيرها

على النظام النقدي الدولـي

يعانى الاقتصاد العالمي في الوقت الراهن من أزمة مالية طاحنة بدأت في الولايات المتحدة ثم انتقلت إلى الدول الأوروبية ثم إلى بقية دول العالم، وعلى الرغم من أن الأزمة قد بدأت بشكل واضح في سبتمبر 2008، إلا أن بوادرها كانت تتزايد يوما بعد يوم منذ عام 2007 و خلال النصف الأول من عام 2008.

يمكن القول أن يوم 15 سبتمبر عام 2008 هو الإعلان الرسمى عن الأزمة المالية التي يعانى منها الاقتصاد الأمريكي، حيث أعلن بنك "ليمان برازر" (وهو رابع بنك استثماري أمريكى) تقدمه بطلب لإشهار إفلاسه وحمايته من الدائنين.

وفى 24 سبتمبر من نفس العام بدأ مكتب التحقيقات الإتحادى في الولايات المتحدة التحقيق مـع شركتـى"فان فير" و"فريدى ماك" للرهن العقارى وهما أكبر شركتين للرهن العقارى في الولايات المتحدة بل في العالم أجمع حيث توسعت هاتان الشركتان في الرهن العقارى غير المحسوب بشكل غير عادى حيث بلغت القروض التي قدمتها ما يزيد عن 4000 مليار دولار حتى عام 2007 وهو ما يمثل حوالي 50% من حجم القروض العقارية في الولايات المتحدة.

المبحث الأول : الأزمة المالية مفهومها و أنواعها

و مما سبق ذكره و للامام بجوانب الموضوع ارتاينا نوضح بعض المفاهيم بغية فهم الازمة المالية، أسبابها و تداعياتها خاصة على النظام النقدي الدولي و ذالك مع الأزمة و بعدها و سنتناول في المبحث الاول مفهوم الازمة و خصائصها و سنعرض في المبحث الثاني اسباب الازمة المالية 2008 و التي تنقسم الى اسباب داخلية و اخرى خارجية و نأتي في اخر هذا الفصل لتداعيات الازمة على النظام النقدي او ما يعرف بمشكلة النظام مع و بعد الأزمة.

المطلب الأول : مفهوم الأزمة المالية

هناك تعريفات متعددة للأزمة،أما هو من وجهة النظر العلمية يمكن تعريف الأزمة بأنها حدث مفاجئ غير متوقع، يتسم بالشدة و العنف[93].

أما عن المفهوم المالي للأزمة المالية فهو : أنه الاختلال الذي يصيب واحد أو أكثر من جوانب الاقتصاد في دولة ما، أو في عدة دول مجتمعة، هذا الاختلال يمكن أن يصيب الجهاز المصرفي، أسواق الأسهم و السندات، سعر صرف العملة أو القطاع العقاري، حيث أن هذا الاختلال يمكن أن يكون في مفردة (واحدة من النقاط السابقة) واحدة مما سبق، أو أنه ينتقل بينها، وعندها تكون الأزمة ذات آثار سلبية أكبر[94].

كما يمكن أن تكون هذه الاختلالات في دولة واحدة، أو أنها تمتد إلى مجموعة دول كما حصل في الأزمة المالية العالمية 2008، وكنتيجة لهذه الاختلالات فإن قطاع الإنتاج و العمالة سيتأثر بدوره بها، وسيحصل هناك إعادة توزيع للدخول و الثروات بين الأسواق المالية المختلفة، فكما أن الأزمة المالية تحمل في طياتها نتائج سلبية للبعض، فهي تحمل فرصا للبعض الآخر، وسنعرج على ذلك في بحثنا هذا[95].

[93] السيد عليوة،إدارة الأزمات في المستشفيات ،استرال للطباعة والنشرو التوزيع،القاهرة ص 13.
[94] جريدة البيان, دراسة لمجلس دبي الاقتصادي تستوحي الدروس 3:جذور للأزمة العالمية و8 توصيات للمعالجة, دبي, 2011/04/07.
[95] عرفات تقي الحسيني, التمويل الدولي, دار مجدلاوي للنشر, عمان, 1999, ص200.

المطلب الثاني : خصائص الأزمة

من التعاريف السابقة للأزمة المالية نستطيع القول بأنها تتميز بجملة من الخصائص التي يمكننا تلخيصها في الاتي[96]:

- حدوثها بشكل عنيف ومفاجئ، واستقطابها لاهتمام الجميع.
- التعقيد، والتشابك، والتداخل في عواملها وأسبابها.
- نقص المعلومات الكافية عنها.
- تصاعدها المتواصل يؤدي إلى درجات عالية من الشك في البدائل المطروحة لمجابهة الأحداث المتسارعة.
- سيادة حالة من الخوف من آثار الأزمة وتداعياتها.
- أن مواجهة الأزمة يستوجب درجة عالية من التحكم في الطاقات والإمكانيات،وحسن توظيفها في إطار تنظيمي يتسم بدرجة عالية من الاتصالات الفعالة التي تؤمن التنسيق والفهم الموحد بين الأطراف ذات العلاقة.

وحتى نقف على حقيقة الأزمة المالية، لابد لنا من التعريج باختصار على تطور النظام النقدي الدولي لنتعرف كيف انتقلت الأزمة من الولايات المتحدة الأمريكية إلى بقية دول العالم بهذه السرعة، قبل عام 1914 كان النظام النقدي الدولي يقوم على الذهب وكانت أسعار صرف العملات اتجاه بعضها البعض تتحدد انطلاقا من المحتوى الذهبي لكل منها وبذلك كان للذهب دور بارز في التنظيم الذاتي للأوضاع الاقتصادية للبلدان.

وبالتالي في تقييد حجم النقود وتثبيت الاستقرار في قيمة العملات، مع بداية الحرب العالمية الأولى ارتفعت الأسعار وزاد الطلب على الذهب ولاسيما مع أن الكميات المستخرجة منه بدأت بالتناقص كما أن تكاليف استخراجه بدأت بالارتفاع، في هذه المرحلة كان الاقتصاد الأميركي ينمو نمواً سريعاً ولم يعان من الاختلالات الاقتصادية التي تعرضت لها أوروبا.

[96] فريد النجار،البورصات والهندسة المالية،مؤسسات شباب الجامعة 1998،ص207.

لذلك أصبح الدولار من أكثر العملات قابلية للتحول إلى الذهب، وهكذا بدأت العملات تقيم بكل من «الذهب والدولار»، لكن مع اندلاع أزمة الكساد العظيم في أمريكا عام1929 بدأت الدول تعوم عملاتها[97]، وفي عام 1931 خرجت النمسا عن اعتماد (قاعدة الذهب) ثم تلتها ألمانيا وبعدها بريطانيا وفي عام 1933، فقام روزفلت الرئيس الامريكي اناذاك بفك ارتباط الذهب بالدولار على أساس أن (أوقية الذهب = 20.67 دولاراً) واستمر هذا حتى عام 1935، وبعدها تم اعتماد سعر (35 دولاراً للأوقية من الذهب)، وبدأت الحروب الاقتصادية بين الدول الرأسمالية اعتماداً على سياسة إفقار الجار وترتب على هذا زيادة المشاكل المالية بين الدول خلال فترة ما بين الحربين.

لكن في عام 1944 تم إنشاء صندوق النقد الدولي بموجب اتفاقية بريتون وودز[98]، وظهر نظام نقدي جديد عرف باسم نظام الصرف بالذهب يقوم على أساس الدولار الأمريكي القابل للإبدال بالذهب بسعر 35 $ لكل أونصة ذهب أي بواقع 1 $ لكل 0.88 غ من الذهب، ووفقاً لذلك فان البنك المركزي في أمريكيا يكون ملتزما بتحويل الدولارات إلى ذهب على هذا الأساس وطبقاً للسعر المعلن عنه، مكنت الإمكانات الهائلة للولايات المتحدة الأمريكية في التجارة الدولية والإمكانات المادية المتوفرة لها للقيام بهذا الدور و خاصة أنها خرجت منتصرة من الحرب العالمية الثانية، وأخذ الاحتياطي الفدرالي الأمريكي على عاتقه المحافظة على سعر صرف عملته مقابل العملات الأخرى شراءً وبيعاً بنفس السعر المعلن عنه.

لذلك قامت الدول باستعمال الدولار في احتياطاتها الرسمية جنباً إلى جنب مع الذهب وبذلك تكون اتفاقية بريتون وودز قد أضفت ميزة فريدة على الدولار وجعلت منه العملة الوحيدة التي يكون لها سعرا تعادليا مقابل الذهب.

استغلت أمريكا مركزها المؤثر في التجارة العالمية ولاسيما احتياطياتها من الذهب مما جعلها في الحقيقة منافساً لصندوق النقد الدولي وجعل دور الصندوق تكميلاً لها.

---

[97] مجلة ضمان الاستثمار، نحو مزيد من الاعتماد على الذات في ظل الأزمة المالية العالمية الحالية،العدد الفصلي الرابع، أكتوبر- ديسمبر2008،ص 73.
[98] مجلة ضمان الاستثمار، مرجع سبق ذكره ، أكتوبر/ ديسمبر2008، ص 76.

و بالتالي أصبح الدولار يشكل عنصراً هاماً من عناصر السيولة الدولية بجانب الذهب، و تحتفظ به معظم دول العالم.

لذلك وبشكل طبيعي أصبحت مهمة الدفاع عن الدولار وأسعار صرفه وتحقيق الاستقرار فيه موكول إلى دول أخرى وبشكل خاص المجموعة الاقتصادية الأوروبية، و بالتالي بقيت الولايات المتحدة تتصرف عند تقلب أسعار صرف عملتها من موقع اللامبالاة.

لكن منذ عام 1971، و بسبب العجز الذي لحق بميزان المدفوعات الأمريكي والتناقص الكبير في الاحتياطي الأمريكي من الذهب بسبب عملية استبداله تم وقف قابلية إبدال الدولار بالذهب فيما عرف باسم صدمة نيكسون، و بدأ الدولار يتعرض لتقلبات حادة في قيمته وكنتيجة ظهر نظام دولي جديد يقوم على تعويم العملات.

بإتباع أسلوب تعويم العملات بدأ الاضطراب يدخل في النظام النقدي الدولي وبدأت التقلبات تحدث في كثير من العملات ومن بينها الدولار نفسه، وما نتج عنه من إعادة توزيع الدخول والثروات على المستوى الدولي لصالح الدول الغنية، لكن و رغم ذلك لا زالت العديد من الدول تحتفظ بالدولار كعملة رئيسية ضمن احتياطاتها الرسمية اعتماداً على المركز الكبير الذي تحتله الولايات المتحدة الأمريكية في الاقتصاد العالمي.

إن المنطق الذي تتعامل معه أمريكيا هو أن مسؤولية انتعاش الاقتصاد الأمريكي يجب أن تتحمله جميع الدول وبشكل خاص الدول الأوروبية لأنه حسب المنظور الأمريكي فان إنعاش هذا الاقتصاد سيؤدي حتماً إلى إنعاش اقتصاديات تلك الدول مما يعني أن تكون هذه الدول دولا مساندة للإجراءات الأمريكية[99].

هذا الوضع المميز للولايات المتحدة الأمريكية و دولارها، كان من أهم أسباب انتقال الأزمة إلى بقية الدول الأخرى بسبب ترابط وارتباط بقية دول العالم باقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية، فبالرغم من أن جميع الاصلاحات المقترحة للأزمة المالية الحالية كانت تنادي بضرورة وضع بديل لهذا الوضع الغير طبيعي في الاقتصاد الدولي، سعت الولايات المتحدة إلى تعزيز دورها ودور دولارها في الاقتصاد الدولي، خاصة بعد الشكوك في متانة الاتحاد الأوروبي و اليورو.

[99] مجلة العلوم الاجتماعية، علي أسعد حسن، تعريف بالأزمة المالية العالمية، 2010، ص92.

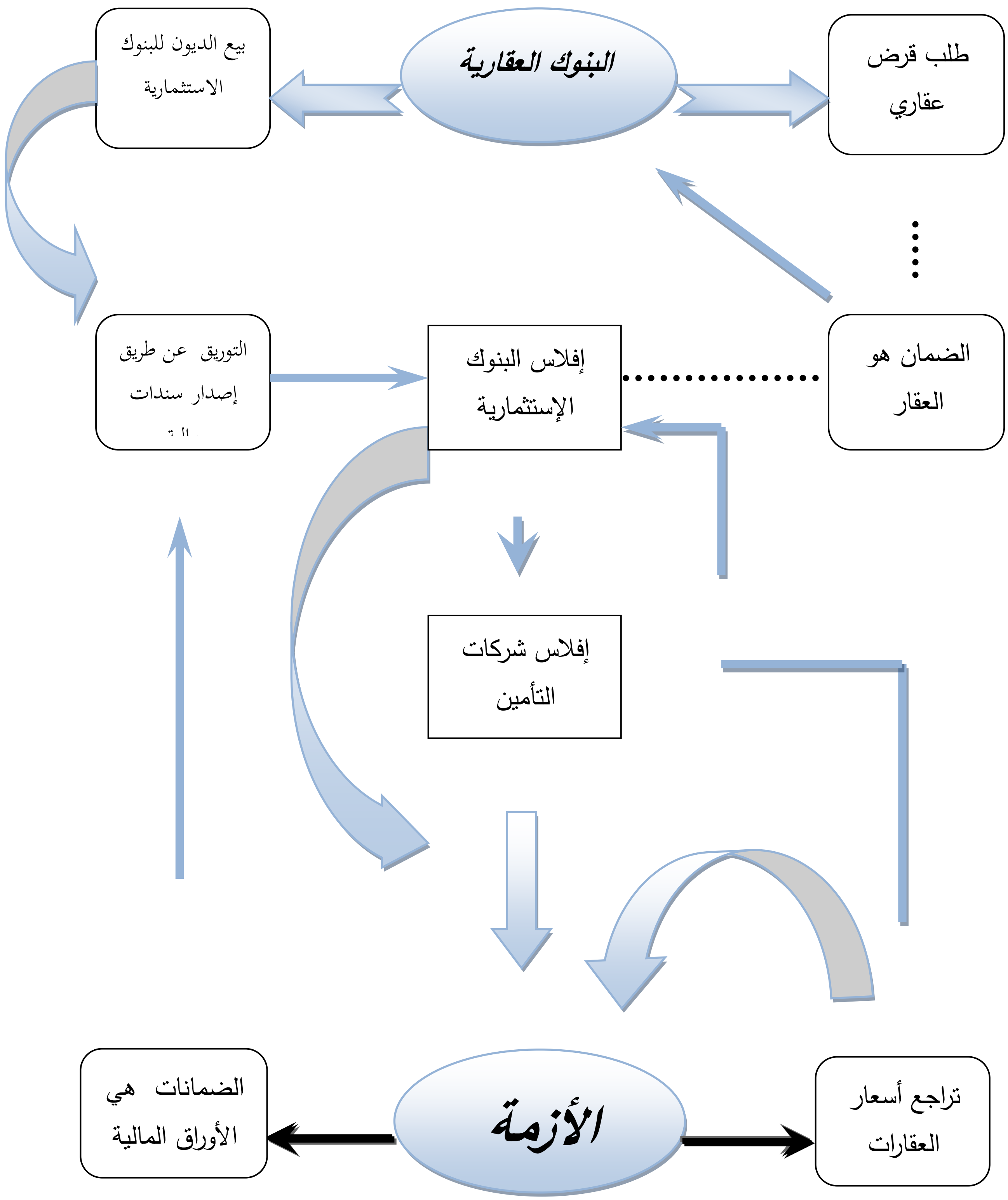
المبحث الثاني: أسباب الأزمة المالية 2008

وبدأت الأزمة تتحرك ككرة الثلج وتنتشر لتشمل معظم الشركات المالية والعقارية، وهنا بدأ الحديث عن أزمة مالية عالمية مصدرها الإقتصاد الأمريكي، ولكنها تتجاوز حدود الولايات المتحدة الأمريكية لتطول آثارها الإقتصاد في معظم دول العالم.

سنتناول في هذا المبحث مطلبين اثنين هما الاسباب الداخلية للأزمة و الاسباب الخارجية و الشكل التالي يوضح عرض عام للأزمة المالية 2008 و أهم الاسباب التي ادت اليها و طريقة تأثيرها و كل في اتجاهها.

الشكل رقم (01) :يوضح أسباب الأزمة المالية

كيف حدثت الأزمة ؟



المصدر : ناجي بن حسين ، "عرض عام حول الأزمة المالية العالمية" ،جامعة منتوري قسنطينة كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، 2008*PP* ص، 04 ، nadji.benhassine@yahoo.fr

و بالتالي تعددت اسباب الازمة المالية و تنوعت بتنوع مصادرها و تاثيراتها في الاقتصادات الدولية و يمكن تقسيمها الى نوعين هما الاسباب الداخلية المتعلقة بالولايات المتحدة الأمريكية، بالتالي عملة الدولار و الاسباب الخارجية نذكر منها ما يلي[100] :

أ)- الأسباب الداخلية:

1- التوسع الإئتمانى غير المحسوب

عندما توافرت الأموال لدى البنوك الأمريكية في السنوات الأولى من القرن الحادى والعشرين، توسعت هذه البنوك في منح الإئتمان، وهو أمر في حد ذاته لا غضاضة عليه حيث لا يجوز أن تبقى الأموال في البنوك بدون توظيف، ولكن الخطأ كان في منح الإئتمان دون تطبيق قواعد وضوابط منح الإئتمان المعروفة.

وقد أطلق البعض على هذه القروض اسم "قروض النينجا " NINJNA " (No Income، No Job ، No Assets) وقد ثبت فيما بعد وجود فساد كبير في منح هذه القروض.

2- القروض العقارية الرديئة

شهدت الفترة من عام 2005 حتى عام 2008 في الولايات المتحدة توسع شركات التمويل العقارى بشكل غير طبيعى في منح القروض العقارية ورهن المنازل التي يشتريها الأمريكيون بقروض بلغت في بعض الحالات 100% من قيمة العقار ودون دراسة للتأكد من مقدرة المشترى على السداد .

وحتى نتبين مدى ضخامة الإقراض العقارى في الولايات المتحدة يكفى أن نذكر أن هذه القروض كانت عام 1974 حوالي 680 مليار دولار ارتفعت عام 2008 إلى ما يزيد عن 14 تريليون دولار.

وفى عام 2007 تعثر عدد كبير من المشترين في السداد بسبب قيام البنك المركزي الأمريكى برفع أسعار الفائدة للحد من التضخم مما أدى إلى زيادة الأعباء على المشترين السابقين للمساكن بالتقسيط، وكذلك تراجع سوق العقارات بصورة متسارعة فقامت

[100] مجلة ضمان الاستثمار ،مرجع سبق ذكره، ص 82.

شركات التمويل العقارى باسترداد المنازل وعرضها للبيع فزاد العرض وانخفضت الأسعار مما أدى إلى ظهور أزمة السيولة في شركات التمويل العقارى.

3- تعاظم الاستهلاك الترفي عن طريق الاقتراض

شهد الاقتصاد الأمريكى في السنوات الأولى من القرن الحالى تزايد الإستهلاك في الولايات المتحدة بشكل كبير حتى بلغ حوالي 87 % من الناتج المحلى الإجمالي عام 2008 بعد أن كان حوالي 82% عام 2002. والمشكلة هنا ليست في تزايد الإستهلاك في حد ذاته ولكن في حصول كثير من الأمريكيين على قروض لشراء العديد من السلع والخدمات بالتقسيط وبشكل يفوق بكثير قدراتهم على السداد.

4- ضعف الرقابة على المؤسسات المالية

يقصد بالمؤسسات المالية البنوك وشركات التأمين وشركات التمويل العقارى وسوق رأس المال وشركات التوريق وشركات التخصيم. ولا شك أن هذه المؤسسات المالية تلعب دوراً هاماً و خطيراً في اقتصاد أى دولة. فهى بمثابة القلب بالنسبة لجسم الإنسان، حيث تتلقى الأموال وتعيد توظيفها، تماماً كما يتلقى القلب الدم ويعيد ضخه في شرايين الجسم. وعلى الرغم من ذلك فإن هذه المؤسسات لم تكن تخضع في الولايات المتحدة وبعض الدول الأوروبية لرقابة كافية من الجهات الرقابية، وليس أدل على ذلك من أن الأزمة المالية الحالية قد بدأت من القطاع المالي.

ومن جهة أخرى فقد ظلت الأسواق والأدوات المالية منفصلة نسبيا لعقود طويلة، بمعنى أن انهيار سوق التأمين مثلا كان يؤثر في المقام الأول على شركات التأمين والأنشطة المتصلة به و هكذا. ولكن انهيار الحدود والحواجز التقليدية بين الأسواق والمؤسسات المالية أدى إلى أنه في حالة تعرض أحد أنشطة القطاع المالي (بنوك، شركات تأمين، شركات تمويل عقارى، سوق المال، شركات التوريق، شركات التخصيم) لأزمة معينة، فإن هذه الأزمة تنتقل سريعاً إلى بقية أنشطة القطاع المالي. ومما زاد الأمر سوءا تعدد الأجهزة الرقابية على أنشطة القطاع المالي ومن ثم عدم وجود تنسيق بينها، وفى العدد القليل من الدول التي وحدت الأجهزة الرقابية على أنشطة القطاع المالي (فيما عدا البنوك)

في جهاز واحد، لم يتطور هذا المفهوم لتوحيد الرقابة بشكل كاف مما جعل الرقابة غير كافية. ولذلك فحينما بدأت أزمة التمويل العقارى في الولايات المتحدة، سرعان ما انتقلت إلى باقى أنشطة القطاع المالي.

5- تدهور الاقتصاد الأمريكى في السنوات الأخيرة

شهد الاقتصاد الأمريكى في السنوات الثمانى الأخيرة تدهوراً شديداً مما جعله لا يستطيع أن يصمد في مواجهة بدايات الأزمة المالية مما جعلها تستشرى وتتزايد يوماً بعد يوم.

ونورد فيما يلى بعض الأرقام التي توضح مدى تدهور الاقتصاد الأمريكى و بالتالي النظام النقدي في السنوات الأخيرة :

- تراجع فائض الموازنة العامة للدولة من حوالي 255 مليار دولار عام 2000 إلى حوالي 92 مليار دولار عام 2001 ثم تحول إلى عجز بلغ 230 مليار دولار عام 2002، وأخذ هذا العجز يتزايد سنة بعد أخرى حتى وصل إلى حوالي455 مليار دولار في عام2007 /2008! (من المعروف أن السبب الرئيسي لذلك هو التزايد غير الطبيعي للإنفاق العسكري).
- ارتفاع معدل التضخم حتى بلغ في السنة الأخيرة حوالي 5% بعد أن كان يتراوح بين 2% و 3% سنوياً.
- انخفاض معدل النمو الاقتصادي حيث لم يتعد 2% سنوياً في المتوسط في السنوات الأخيرة بعد أن كان قبل ذلك حوالي 4% سنوياً في المتوسط في السنوات الأخيرة من القرن العشرين.
- ارتفاع معدل البطالة خلال السنوات الثماني الأخيرة إلى حوالي 5،5 % بعد أن كان قد انخفض في أواخر القرن العشرين إلى حوالي 4.%.
- تزايد عجز الميزان التجاري سنة بعد أخرى حتى بلغ عام 2007 /2008 حوالي 850 مليار دولار.
- تزايد العجز في ميزان الحساب الجاري حتى بلغ حوالي 700 مليار دولار في السنة الأخيرة 2007/2008.

- تزايد المديونية الخارجية بحيث أصبحت الولايات المتحدة هي أكبر دولة مدينة في العالم، ويكفى أن نذكر هنا أن صافى المديونية الخارجية للولايات المتحدة قد بلغت عام 2007 /2008 حوالي 3 تريليون دولار.

أما عن الأسباب الخارجية فتكمن فيما يلي :

ب)- الأسباب الخارجية:

1- النمو غير العادى للتجارة في الأصول التمويلية والإلتجاء إلى توريق بعضها :Securitization

من المعروف أن الأصول التمويلية تشمل العملات والأسهم والسندات. وتدل الأرقام على أن التجارة في الأصول التمويلية تزيد كل عام بأرقام فلكية حتى أصبحت تزيد بحوالي مائة مرة عن حجم الإتجار في السلع!

ومما زاد من هذه الكارثة الاتجاه الذي ظهر في السنوات الأخيرة والمعروف بإسم " التوريق "، وهو يتلخص في إصدار أوراق أخرى وليس أصولا عينية. وقد تم أيضا التوسع في عملية التوريق عن طريق إصدار سندات تستند إلى سندات سبق إصدارها.

2- **ظهور و تنامى أدوات مالية جديدة للتعامل في البورصات وأهمها "المشتقات " Derivativesوالتعامل بالهامش Margin Trading**

كما هو معروف ان المشتقات تتيح المضاربة على ارتفاع وانخفاض أسعار السلع والأسهم والسندات، بل واخطر من ذلك فإنها تتيح المضاربة على مؤشرات تستند إلى هذه الأصول الحقيقية، أى بعبارة أخرى المضاربة في حد ذاتها والخطر الأكبر هو عدم وجود تنظيم قانونى وعدم وجود رقابة كافية على المشتقات بأنواعها " المستقبليات Futures " و " الخيارات Options " و " المبادلة Swaps " .

أما التعامل بالهامش فإنه يتلخص في قيام المؤسسات المالية وصناديق الاستثمار بالتعامل في أسواق المال عن طريق الاقتراض أى التعامل على محافظ استثمارات تفوق ما لدى هذه المؤسسات من سيولة نقدية. وحينما تنخفض أسعار الأسهم لسبب أو لآخر تصبح هذه المؤسسات المالية غير قادرة على سداد القروض (بعض الأفراد أيضا يقترضون من

أجل التعامل في البورصات). ولذلك فإن " وارن بوفية " Buffet كان على حق حين أطلق على المشتقات المالية " أسلحة الدمار المالي الشامل."

لذالك ارتاينا ان ندرس تطور حجم المشتقات على الصعيد العالمي من خلال الجدول التالي لكي نوضح كيف ياثر هذا المعيار في تنامي الأزمة المالية و بالتالي في النظام النقدي الدولي.

جدول رقم 3 : تطور حجم المشتقات على الصعيد العالمي في نهاية ديسمبر من كل عام

(القيمة بالتريليون دولار)

نهاية ديسمبر	2005	2006	2007
اجمالي قيمة المشتقات	666،297	178،414	004،596
سوق الصرف	360،31	271،40	238،56
العقود الآجلة	873،15	882،19	144،29
عقود المبادلة	504،8	792،10	347،14
عقود الخيارات	984،6	597،9	748،12
سعر الفائدة	970،211	582،291	138،393
اتفاقات العقود الأجلة	269،14	668،18	599،26
عقود المبادلة	106،169	693،229	588،309
الخيارات	596،28	221،43	651،56
عقود الملكية المرتبطة	5793	488،7	509،8
العقود الآجلة و المبادلات	177،1	767،1	233،2
الخيارات	617،4	720،5	276،6
السلع	434،5	115،7	000،9
الذهب	334،0	640،0	595،0
الآجلة و المبادلة	909،1	813،2	629،5
الخيارات	191،3	663،3	776،2
مبادلة الديون	908،13	650،28	894،57
مؤسسات منفردة	432،10	879،17	246،32
مؤسسات متعددة	476،3	771،10	648،25
اجمالي مبادلات المشتقات بالأسواق	360،31	271،40	238،56

Source: bank of international settlements، the annual report، October 2008.

3- التزايد الرهيب في المعاملات خارج الأسواق المنظمة

Over the counter Transactions (OCT)

وهى بطبيعة الحال عمليات تخرج عن نطاق التحكم والسيطرة لأنها لا تظهر في القوائم المالية للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى، و لقد تزايدت هذه المعاملات في السنوات الأخيرة حتى بلغت حوالي 600 تريليون دولار أى ما يمثل عشرة أمثال الناتج المحلى للعالم الذي لا يزيد عن 60 تريليون دولار.

4- تزايد غير مسبوق للمعاملات المالية التي تتم من خلال المراكز المالية المغتربة

OFF-Shore Financial centers

فمن المعروف أن هناك ما يسمى " يورو دولار "، " يورو بوند "، " يورو ماركت ". والفكرة الأساسية هنا هى إصدار أدوات مالية بالدولار الأمريكى خارج الولايات المتحدة. والخطورة في هذه الأدوات المالية أنها لا تخضع لرقابة البنك المركزي للدولة التي تصدر فيها، كما أنها لا تخضع لرقابة البنك المركزي الأمريكي "Federal Reserve".

5- **فساد وكالات التقييم** Rating Agencies

هذه الوكالات مهمتها الأساسية تقييم الجدارة الائتمانية. وقد انتشر الفساد والرشوة في كثير من هذه الوكالات في الولايات المتحدة وبعض الدول الأوروبية بحيث أصبح التقييم لا يعبر عن حقيقة الجدارة الائتمانية للبنوك (استثمارية وتجارية) وشركات التأمين وشركات إعادة التأمين وشركات التمويل العقارى أى القطاع المالي بأكمله.

6- فساد المديرين ومكاتب المحاسبة والمراجعة في بعض الشركات العملاقة

فى عام 2005 طالعنا في الصحف أخباراً عن تلاعب في بيانات كبرى الشركات الأمريكية وإفلاس بعض هذه الشركات ووصول بعضها إلى مرحلة شفا الإفلاس. وقد بدأت هذه الأوضاع المتردية بإعلان شركة " إنرون" العملاقة في مجالات الطاقة، وقد أدين مكتب المحاسبة والمراجعة الأمريكى العالمي "آرثر أندرسون" بتدمير الوثائق والمستندات الخاصة بشركة " إنرون"، كذلك أعلنت شركة "زيروكس" الرائدة في مجال أجهزة تصوير المستندات أنها خفضت إيراداتها بحوالي 6 مليار دولار وذلك بعد قيامها بعملية مراجعة لحساباتها عن السنوات 2001/1997.

أما شركة " وورلد كوم " وهى ثانى أكبر شركة للإتصالات في العالم، فقد اعترفت بالتحايل لإخفاء نفقات بحوالي 8،3 مليار دولار الأمر الذي ترتب عليه أن أصبحت الشركة على شفى الإفلاس ومن ثم إعلانها عزمها على التخلص من 17 ألف من العاملين لديها أى حوالي 21% من إجمالي العاملين في شركاتها في مختلف دول العالم والذين يصل عددهم إلى حوالي 80 ألف أما عن أسهم الشركة فقد انخفضت قيمة السهم من 60 دولار إلى 10 سنت ومن ثم خسر حملة أسهم الشركة حوالي مائة مليار دولار، وزادت مديونيتها إلى أكثر من 30 مليار دولار في شكل سندات عجزت عن سدادها.

والواقع أن الفضائح المالية التي هزت الشركات الأمريكية عام 2005 قد وصلت أصداؤها إلى لندن عاصمة المال والأعمال في أوروبا حيث سارت التساؤلات عن مدى صدق وجودة المعايير المحاسبية للشركات البريطانية وبصفة خاصة شركة "بوتس" لأكشاك الهاتف وشركة "كابل آند وايرلس" رغم عدم ثبوت تورط أى منهما في تزوير تقارير مالية، وعلاوة على ذلك فإن الشركات الأوروبية التي تطبق معايير المحاسبة الأمريكية بدأت تتراجع عن تطبيق هذه المعايير وبدأ المساهمون في هذه الشركات يتشككون في مدى صدق بياناتها المالية.

إن التلاعب في بيانات بعض الشركات الأمريكية تمثل في تقليل النفقات الحقيقية وتضخيم الإيرادات الحقيقية ومن ثم إظهار أرباح وهمية وبالتالى يستفيد مديرو هذه الشركات نتيجة تضخيم مكافآتهم السنوية ومكافآت نهاية الخدمة في الوقت الذي لا يبالون فيه بالخسائر التي تلحق بحملة الأسهم و أصحاب المعاشات من جراء إفلاس الشركات أو هبوط أسعار الأسهم في البورصة.

المبحث الثالث : مشكلة النظام المالى الدولى مع/و بعد الازمة

هناك مشكلة اخرى هى مشكلة النظام المالي الدولى ،لا بد من التعريج بإختصار أولاعلى طبيعة هذا النظام واليات ارتباطه بالدولار[101] ، حيث يمكن ان نبدا من قبل عام 1914 حيث كان النظام النقدي الدولى يقوم على الذهب (النظام الذهبي) وكانت أسعار صرف العملات تجاه بعضها البعض تتحدد إنطلاقاً من المحتوى الذهبي لكل منها ، وبذلك كان للذهب دورا بارزا في التنظيم الذاتي للأوضاع الإقتصادية للبلدان، و بعدها الفترة من عام 1914و خاصة بعد عام 1929 و أثر الأزمة الإقتصادية العالمية حيث اضطربت الأوضاع الإقتصادية النقدية والمالية فى العالم، فلم تعد الظروف ملائمة لقاعدة الذهب، وكانت النتيجة ان تخلت معظم الدول عن قاعدة الذهب المتداول.

و في عام 1944 تم إنشاء صندوق النقد الدولي بموجب إتفاقية برتيون وودز وظهر نظام نقدي جديد عرف باسم (نظام الصرف بالذهب) يقوم على أساس الدولار الأمريكي القابل للإبدال بالذهب، و بذالك مكنت الإمكانات الهائلة للولايات المتحدة الأمريكية في التجارة الدولية والإمكانات المادية المتوفرة لها للاضطلاع بهذا الدور، لذلك قامت الدول بإستعمال الدولار في إحتياطاتها الرسمية جنباً إلى جنب مع الذهب وبذلك تكون إتفاقية بريتون وودز قد أضفت ميزة فريدة على الدولار وجعلت منه العملة الوحيدة التي تكون لها سعرا تعادليا مقابل الذهب.

وبالتالي وبشكل طبيعى اصبحت مهمة الدفاع عن الدولار وأسعار صرفه وتحقيق الإستقرار فيه موكول إلى دول أخرى وبشكل خاص المجموعة الإقتصادية الأوروبية ، و بالتالى بقيت الولايات المتحدة تتصرف عند تقلب اسعار صرف عملتها من موقع اللامبالاة، مما ادى في عام 1971 بسبب العجز الذى لحق بميزان المدفوعات الأمريكي والتناقص الكبير في الإحتياطي الامريكى من الذهب بسبب عملية استبداله تم وقف قابلية ابدال الدولار بالذهب.

بدأ الدولار يتعرض لتقلبات حادة في قيمته وبذلك ظهر نظاماً دوليا جديداً يقوم على تعويم العملات، لكن و رغم ذلك لا زالت العديد من الدول تحتفظ بالدولار كعملة رئيسية ضمن إحتياطاتها الرسمية إعتماداً على المركز الكبير الذي تحتله الولايات المتحدة الأمريكية في الإقتصاد العالمي .

---

[101] مغاوري شلبي علي، مستقبل العلاقة بين العولمة والحمائية، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد 2009،175، ص 84.

المطلب الأول: رأى صندوق النقد الدولي في الأزمة المالية العالمية

أصدر صندوق النقد الدولي في بداية عام 2009 تقريرين عن الأزمة المالية العالمية [102]، التقرير الأول بعنوان " الركود الاقتصادي العالمي يفرض تحديات على السياسات، وقد توقع فيه الصندوق هبوط معدل النمو العالمي إلى 5،% عام 2009، وهو أدنى معدل له منذ الحرب العالمية الثانية.

وجاء في التقرير[103] أنه على الرغم مما اتخذ من إجراءات واسعة النطاق فلا تزال الضغوط المالية على حدتها، مما يجذب الاقتصاد الحقيقى نحو الهبوط، ولن يتحقق التعافى الاقتصادي الدائم حتى يستعيد القطاع الخاص قدراته وتتم إزالة المعوقات المعطلة لأسواق الائتمان؛ ولإنجاح هذه الجهود يجب إطلاق مبادرات جديدة وفعالة لإنقاذ الاقتصاد العالمي.

أوضح التقرير أن هبوطا سريعا قد حدث في الناتج والتجارة العالميين خلال الشهور الأخيرة من عام 2008، بسبب الأزمة العالمية، وسجلت قيم الأصول هبوطا حادا في كل من الاقتصادات المتقدمة والصاعدة، مما قلص ثروة الأسر وأدى إلى انخفاض الطلب الاستهلاكى، وساهم في انكماش ناتج الاقتصادات المتقدمة بنسبة 2% مع خسارة تراكمية تعادل الخسارة المسجلة في فترتى 1974- 1975، 1980-1982، وبالنسبة للاقتصادات النامية والصاعدة، فمن المتوقع أن ينخفض معدل النمو الى 3.25% في عام 2009 مقارنة بـ 6.25 % في عام 2008، وحذر التقرير من أن الدول الأفريقية في وضع ضعيف لمواجهة الأزمة بسبب ارتفاع نسبة الفقر واعتمادها على تصدير المواد الخام، كما أن ضعف الطلب العالمي أجهض الطفرة التي تحققت في أسعار السلع الأولية، حيث هبطت أسعار النفط بنسبة تجاوزت 60%، بالإضافة الى انخفاض أسعار المعادن وبعض السلع الأولية الأخرى.

102 نزيرة الأفندي، الأزمات المالية رؤية مقارنة، مجلة السياسة الدولية، القاهرة العدد 2009،175، ص 61.
103 مجلة التمويل و التنمية، مرجع سبق ذكره، ص60.

وتوقع التقرير انخفاض معدلات التضخم الكلى من 3.5% في عام 2008 الى 0.25%، وهو معدل غير مسبوق وذلك قبل أن يبدأ في الارتفاع مرة أخرى في عام 2010 بنسبة 0.75 % وذلك في الاقتصادات المتقدمة، وفى المقابل فقد يصل الى 5.75% في عام 2009، ليصل 5% في بداية 2010.

وأشار التقرير الثانى للصندوق الصادر تحت عنوان" الاستقرار المالي العالمي، مستجدات الأسواق المالية "[104]، إلى أنه بالرغم من ضخ السيولة من البنوك المركزية وتخفيض أسعار الفائدة، فإن أسعار الإقراض بين البنوك تتجه للهبوط وجانب كبير من السيولة التي توفرها البنوك المركزية يعاد تدويره في سوق القروض لليلة واحدة أو ينتهى به الأمر في البنوك المركزية مرة أخرى رغم احتياج معظم البنوك لسيولة أطول أجلا.

وأكد التقرير أن هذا النمط يعكس استمرار القلق من احتمال وقوع صدمات في السيولة.

وأظهر التقرير استمرار انخفاض قيم الأصول حيث تتجه البنوك لبيع أصولها لتدبير السيولة، ولفت التقرير الى انه بسبب تفاقم أوضاع الائتمان داخل الأسواق العالمية تم رفع تقديرات خسائر البنوك من الأصول الائتمانية من 1.4 تريليون دولار في أكتوبر 2008 الى 2.2 تريليون دولار في ديسمبر من نفس العام، وقد حدث الجانب الأكبر من هذا التدهور في شريحة الأصول التي تقدر بسعر السوق، وبالتالى سوف تحتاج البنوك إلى رؤوس أموال إضافية مع استمرار ارتفاع الخسائر المتوقعة.

وقال الصندوق في تقريره "انه من الصعب وضع تقديرات محددة حول هذا الموضوع على مستوى العالم، حيث تحتاج بنوك أوروبا وأمريكا إلى حوالي نصف تريليون دولار أمريكى كمبلغ تقريبى في 2009، لوقف تدهور رؤوس الأموال."

وأظهر التقرير تراجع الائتمان الموجه للقطاع الخاص المحلى في مقابل التوسع في الائتمان الحكومى أو العام، بسبب تشديد معايير الائتمان المصرفى،خاصة الائتمان المصرفى عبر الحدود، وهو الأمر الذي وصفه التقرير بأنه "خطير لبلدان الأسواق الصاعدة النامية التي تعتمد على التمويل الخارجى."

[104] مجلة التمويل و التنمية، مرجع سبق ذكره، ص 97.

وحذر التقرير من إنتقال الأزمة بفعل الصدمات بين النظم المصرفية في الدول المتقدمة إلى الأسواق الناهضة والصاعدة.

المطلب الثاني : سياسات وإجراءات لمواجهة الأزمة المالية العالمية على المستوى الدولي

فى 11 أكتوبر 2008، عقد وزراء مالية الدول الصناعية السبع الكبرى اجتماعا في واشنطون واتخذوا عدداً من القرارات لمواجهة الأزمة المالية العالمية أهمها[105] :

1- اتخاذ دول المجموعة إجراءات حاسمة وان نستخدم كل الآليات المتاحة من أجل دعم المؤسسات المالية الحيوية ومنع انهيارها.

2- اتخاذ مجموعة الخطوات الضرورية الكفيلة بسلامة أسواق المال والاقتراض وضمان حصول المصارف وغيرها من المؤسسات المالية على السيولة النقدية التي تحتاجها.

3- ضمان قدرة المصارف والمؤسسات على الحصول على الأموال من المصادر العامة والخاصة بكميات كافية لإعادة الثقة بالأسواق، وللسماح لها بمواصلة الإقراض.

4- تمتع البرامج الخاصة بضمان سلامة الودائع بالقوة الكافية لإشاعة جو من الثقة في أوساط المودعين بسلامة ودائعهم. التحرك – عندما يكون ذلك مناسباً – لتفعيل الأسواق الثانوية للرهون العقارية وغيرها من القروض المضمونة.

5- أن تتخذ هذه الإجراءات بطرق تحمى دافعي الضرائب وتتجنب إيقاع تأثيرات ضارة بالدول الأخرى. واستخدم الأدوات الاقتصادية العمومية المتاحة عند الحاجة وبالطرق المناسبة.

6- دعم الدور الحيوي الذي يقوم به صندوق النقد الدولي في مساعدة الدول التي تأثرت بهذه الأزمة، والإسراع بالتطبيق الكامل لتوصياته، والتأكيد على الحاجة الماسة لإصلاح النظام المالي العالمي.

7- تعزيز التعاون فيما بين دول المجموعة ومع الآخرين لتطبيق هذه الخطة.

---

105 جريدة البيان, دراسة لمجلس دبي الاقتصادي تستوحي الدروس، جذور للأزمة العالمية و توصيات للمعالجة, دبي,2011، ص 8،3.

ثم جاءت بعد ذلك قمة العشرين للدول الصناعية والنامية التي انعقدت في واشنطون في 15 نوفمبر 2008 حيث قام رؤساء الدول والحكومات للقمة المذكورة بإرساء مبدأ ضبط أسواق المال على قاعدة وطنية مستبعدين فكرة إنشاء " سلطة ضابطة عليا" للنظام المالي العالمي، وهو الإقتراح الذي كان قد قدمه "كينز" في مؤتمر بريتون وودز عام 1944 بتأسيس مصرف عالمي حقيقى لتسوية المعاملات الدولية يقوم على اسخدام عملية حسابية موحدة اطلق عليها تسمية " بانكور ".

وفى الوقت ذاته فقد تمت الإشارة في مؤتمر قمة واشنطون إلى ضرورة إشراك جميع الدول في تشكيل إدارة اقتصادية عالمية مقبلة مع تأكيد مبدأ الحرية الاقتصادية والتجارية مع تجنب الحمائية في التجارة والاستثمار.

وقد تضمن البيان الختامى للقمة المذكورة مبادىء عامة أساسية لمعالجة الأزمة المالية العالمية تتمحور حول ستة نقاط ([106]) هي :

1- إصلاح المؤسسات المالية الدولية وفى مقدمتها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.
2- التوصل إلى اتفاق في نهاية 2008 يمهد لاتفاق عالمي للتجارة الحرة وفقا " لأجندة الدوحة".
3- تحقيق الشفافية في أسواق المال العالمية وضمان الإفصاح الكامل عن الوضع المالي للشركات المدرجة على أن توضع إجراءات تحسين أداء أسواق المال قبل 31 مارس 2009.
4- ضمان عدم دخول المصارف والمؤسسات المالية الأخرى في عمليات خطرة وشديدة المجازفة.
5- وضع قوائم بالمؤسسات المالية التي يمكن أن يعرض انهيارها النظام الاقتصادي العالمي لأخطار كبيرة.
6- تحسين نظام المراقبة المالي في كل دولة على حدة.

[106] جريدة البيان,مرجع سبق ذكره، ص 102.

لقد تعرض العالم في الربع الأخير من القرن الماضى والعقد الأول من القرن الحادى والعشرين لمجموعة من الأزمات المالية والنقدية من أهمها :

أزمة المديونية الخارجية لدول أمريكا اللاتينية في مطلع الثمانينات، أزمة الأسواق الآسيوية الناشئة في التسعينات، الأزمة المالية العالمية منذ 2008 حتى اليوم.

فى تقديرنا، إن تكرار هذه الأزمات وانتقالها من المستوى المحلى إلى المستوى العالمي لا يرجع إلى طبيعة النظام الرأسمالي ولكن إلى عدم فاعلية و تدهور أداء المؤسسات المالية والنقدية الدولية وفى مقدمتها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

والمتتبع لأداء هذه المؤسسات يلحظ بشكل واضح قصوراً في المجالات الآتية ([107]) :

- في مجال الإشراف والرقابة على القطاع المالي
- قصور في التنسيق بين السياسات المالية والنقدية للدول المختلفة.
- ضعف التنبؤ بالأزمات المالية والنقدية قبل وقوعها ومحاولة تلاقيها.
- قصور في الإشراف والتوجيه للتدفقات الرأسمالية بين مختلف الدول وبصفة خاصة الاستثمار الأجنبي غير المباشر أو استثمار الحافظة.(FPI).
- قصور في توفير السيولة المالية بشكل كاف عند الحاجة إليها.
- قصور في الإشراف على نظم سعر الصرف في كافة الدول.

إننا نعتقد و بقوة أن تطوير المؤسسات المالية والنقدية الدولية بما يسمح لها بأداء الوظائف المشار إليها أعلاه أصبح أمرا ضرورياً وحتميا لتجنب تكرار الأزمات المالية، وعلاوة على ذلك فإن الأمر يستدعى تعديل نظام التصويت في كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

بالإضافة إلى ما سبق، فإن تطوير النظام المالي العالمي يستدعى وضع قواعد جديدة للرقابة تلتزم بها مؤسسات التصنيف الدولية بهدف ضمان حيادية ما تصدره من تقارير أو

[107] فريد كورتل, بحث بعنوان: الأزمة المالية العالمية و أثرها على الاقتصاديات العربية, كلية العلوم الاقتصادية و التيسيير, جامعة سكيكدة, الجزائر 2009.

تصنيفات سواء للدول أو البنوك أو الشركات ولاسيما أن مؤسسات التصنيف الدولية تتقاضى رسوما من هذه الدول أو البنوك أو الشركات.

أخيرا، اصبح من الضرورى التوجه نحو فكر رقابى جديد فيما يتعلق بالأسواق المالية، حيث يتلخص هذا الفكر في توحيد الأجهزة الرقابية التي تخضع لها المؤسسات المالية غير المصرفية في جهاز واحد لضمان التنسيق، مع تدعيم القدرات المالية لهذا الجهاز من حيث الموارد، أو الخبرات والكفاءات، أو الأدوات الرقابية في حد ذاتها، و بعبارة أخرى فإن جهاز الرقابة على الأسواق المالية غير المصرفية في أى دولة يجب أن يكون مستواه على الأقل على نفس المستوى من حيث التجهيز والإستعداد والكفاءة التي تتميز بها المؤسسات التي يراقبها.

المبحث الرابع : أثار و إنعكاسات الأزمة على إقتصاد البلدان المتقدمة

بعد أن توالت فصول الأزمة المالية العالمية وإنهارت بعض أكبر المؤسسات المصرفية في الولايات المتحدة، أشارت الأرقام إلى أن الأزمة قد إمتدت إلى مناطق مختلفة من العالم، و سنتناول في هذا الفصل مطبسين ندرس من خلالهما اثار الأزمة على هذه البلدان و من جهة أخرى انعكاساتها عليها.

المطلب الأول : أثار الأزمة المالية 2008 على اقتصادات البلدان المتقدمة

ففي دول الإتحاد الأوروبي و بالرغم من التوقعات التي سادت بعدم تأثرها بالأزمة إلا أن الواقع الفعلي أثبت مدى خطأ هذه التوقعات، خاصة مع إنخفاض وتراجع أسعار العقارات في أوروبا وخاصة في اسبانيا ومع أن الأزمة بدأت وانتشرت في القطاع المالي، إلا أنها ما سرعان ما انتقلت، كما هو متوقع، إلى بقية القطاعات الإقتصادية، وعلى رأسها القطاع الإنتاجي، فالإنكماش في قدرة البنوك على الإقراض، يعني انكماشا في مصادر تمويل الشركات الصناعية والإنتاجية، فهي تحتاج بشكل دائم إلى سيولة ائتمانية، لتغطية مصروفاتها، وللإنفاق على تطوير وتوسيع إنتاجها، ويؤدي ذلك الإنكماش بالضرورة، إلى تقليص الأنشطة، في حالة الشركات الكبرى (إغلاق مصانع أو وقف مشروعات التوسع) وإلى إفلاس الشركات الصغيرة، الغير القادرة على مواجهة العاصفة المالية، وهو ما يؤدي بدوره، إلى زيادة مطّردة في حجم البطالة، حيث تتخلص الشركات من العمالة لتقليص الإنفاق[108].

كما تراجع معدل النمو، حيث خفضت مفوضية الإتحاد الأوروبي توقعاتها للنمو الإقتصادي في منطقة اليورو إلى 8.1 % في عام 2011 نتيجة للشكوك حول مصير الإقتصاد العالمي، كما حذر وزراء مالية دول منطقة اليورو والبنك المركزي الأوروبي من إرتفاع معدلات التضخم، والتي وصلت إلى5.3% نتيجة لاقتران إرتفاع أسعار النفط والمواد الغذائية مع التباطؤ الإقتصادي وإنخفاض ثقة المستهلكين.

---

108 ناجي بن حسين, مرجع سابق ,ص39

كما شهد الإقتصاد الايرلندي أيضا في الربع الأول من العام انكماشاً في اجمالى الناتج المحلى قدره 1.5%، وهى السابقة الأولى لها منذ عام 1983، وكذلك انكماشاً قدره 0.5% في الربع الثاني لتصبح بذلك أيرلندا أولى دول الإتحاد الأوروبي دخولاً في الكساد الإقتصادى.كما إرتفعت حالات البطالة في الإقتصاد البريطاني حسب إحصاءات "مكتب الإحصاءات القومية إلى 904 ، 900، بزيادة حوالي 32،500 حالة وذلك كان في سبتمبر 2008.[109]

من ناحية أخرى أطلقت العديد من الشركات الأوروبية الكبرى مثل" *سيمنز* " و"*ميتشلان* " إشارات تحذيرية من تأثير الأزمة الأمريكية عليها، كما أثرت الأزمة على الشركات الأوروبية التي تعمل في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث تحملت شركة *BMW* لصناعة السيارات خسائر بقيمة 236 مليون دولار نتيجة تزايد الديون المعدومة وتراجع نشاط تأجير السيارات، واتساع تأثير الأزمة ليشمل قطاعات مثل الصناعات الدوائية والإلكترونيات والحديد والأسمنت و تعتبر من الخسائر الكبرى التي حدثت في الربع الثالث من عام 2008، مع توقعات بمزيد من الخسائر في الفترة القادمة، وهذا بدوره لن يؤدي إلا إلى المزيد من البطالة، وإنخفاض في القدرة الشرائية للمستهلكين[110].

وكما هي العادة في كل الأزمات الرأسمالية، فالعمال والفقراء هم من يتحملون العبء الأكبر من تبعات الأزمة، فالعامل الأمريكي أو الأوروبي يفقد بيته لأنه غير قادر على دفع أقساط الرهن العقاري، ويفقد القدرة على الإقتراض من البنوك التجارية، وفي النهاية يفقد وظيفته لينضم إلى جيش العاطلين.

109 حازم الببلاوي".المرجع السابق, ص12
110 مجلس الغرف السعودية, مرجع سابق , ص06

المطلب الأول : إنعكاسات الأزمة المالية 2008 على اقتصادات البلدان المتقدمة

ومن ابرز الإنعكاسات على البلدان المتقدمة نذكر ما يلي :

- خسرت أسواق المال الروسية أكثر من 200 مليار دولار ويجمع الخبراء على أن الهبوط الحاد يعود إلى إنعكاسات أزمة الإقتصاد الأمريكي وإفلاس مؤسسات مالية كبيرة.
- قرر المصرف المركزي الاوروبي خفض معدل فائدته الرئيسية .
- قرر مصرف "*كوميرتس بنك*" ثاني أكبر البنوك الألمانية في بداية شهر جويلية الاستغناء عن تسعة آلاف وظيفة في إطار صفقة شراء منافسه *دريسدنر بنك*.وبلغت قيمة الصفقة 14.5 مليار دولار وذلك فيما يوصف بأنه أكبر عملية إعادة هيكلة في القطاع المصرفي الألماني منذ أكثر من سبعة أعوام.[111]
- هبطت أسواق الأسهم الأوروبية بعدما أكد رئيس الوزراء البريطاني "*غوردن براون*" قرار السلطات البريطانية تأميم مصرف "*برادفورد أند بينغلي*"، كما سلكت بلجيكا الخطوة نفسها مع مصرف ""*فورتيس*". المصرفان اللذان تأثرا كثيرا بآثار أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة، خلقا حالة من التوتر والترقب في الأسواق المالية الأوروبية، ما دعا فرنسا إلى عقد مؤتمر دولي لمناقشة الأزمة الحالية.
- البنوك السويسرية خسرت في المتوسط 40% من أصولها المالية، لتحتل بذلك المرتبة الثانية بعد بعض المؤسسات المالية الأميركية، بينما اكتفت المؤسسات المالية الألمانية بتراجع نسبته 15% في أصولها، وكانت بريطانيا أقلها خسارة بنسبة 5%.
- تأميم البنك البريطاني «*نورذرن روك*» أول مصرف للتسليف العقاري في بريطانيا من طرف الحكومة البريطانية شراء البنك البريطاني «*اليانس اندلاي*

[111] Patrik Lenain : Le FMI, Casbah édition, janvier 2009. p 65.

سستر» من طرف البنك الإسباني «*سانتاندر*» بقيمة1.33 مليار جنيه (1.66 مليار يورو)فقط مع زيادة رأسماله بواقع مليار جنيه.

- بنك الأعمال الأميركي «*ليمان برادرز*»: وضع تحت حماية قانون الإفلاس قبل تصفيته. واشترى البنك البريطاني «*باركليز*» نشاطاته الأميركية، في حين اشترى البنك الياباني «*نومورا هولدينغ*» النشاطات في أوروبا وآسيا والشرق الأوسط.
- أدى ارتباط المؤسسات المالية الآسيوية بسوق المال الامريكى إلى امتداد اثر الأزمة إليها وظهر ذلك من خلال هبوط مؤشر البورصة في اليابان وسحب العديد من المستثمرين اليابانيين أموالهم من الولايات المتحدة مما نتج عنه إرتفاع الين مقابل الدولار الأمر الذي انعكس بشكل سلبي على الصادرات اليابانية .
- إنهارت المجموعة المصرفية والتأمين البلجيكية الهولندية «*فورتيس*» ، لكن السلطات في بلجيكا ولوكسمبورغ وهولندا قررت ضخ ما مجموعه 11.2 مليار يورو لتمويل «*فورتيس*» مقابل حصص في رأسمال المؤسسة.
- تم تصفية البنك البريطاني "*براد فور* □ *أند بينغلي*" وهو المؤسسة المالية البريطانية الرابعة التي تفقد إستقلاليتها منذ بداية أزمة التسليف الدولية [112].
- في أيسلندا، أعلنت الحكومة شراء 75% من رأسمال"*غليتنير*"، ثالث بنك في البلاد الذي يعاني من نقص السيولة، بقيمة 600 مليون يورو.
- أفلت البنك الألماني الخاص «*هيبو ريل استيت*» المتخصص في الشأن العقاري، من الإفلاس بفضل فتح خط ائتمان بقيمة 35 مليار يورو بكفالة الدولة بصورة رئيسة.
- الحكومة البريطانية تضطر للتدخل لإنقاذ بنك "*أتش بي أو أس*" رابع بنك في بريطانيا من حيث الرسملة . عن طريق قيام بنك«*لويد تي اس بي*» و الذى يعتبر منافسا له بشرائه بمبلغ 12 مليار جنية إسترليني [113].

[112] الموسوعة الحرة, مرجع سابق, على خط WWW.wikipedia.org

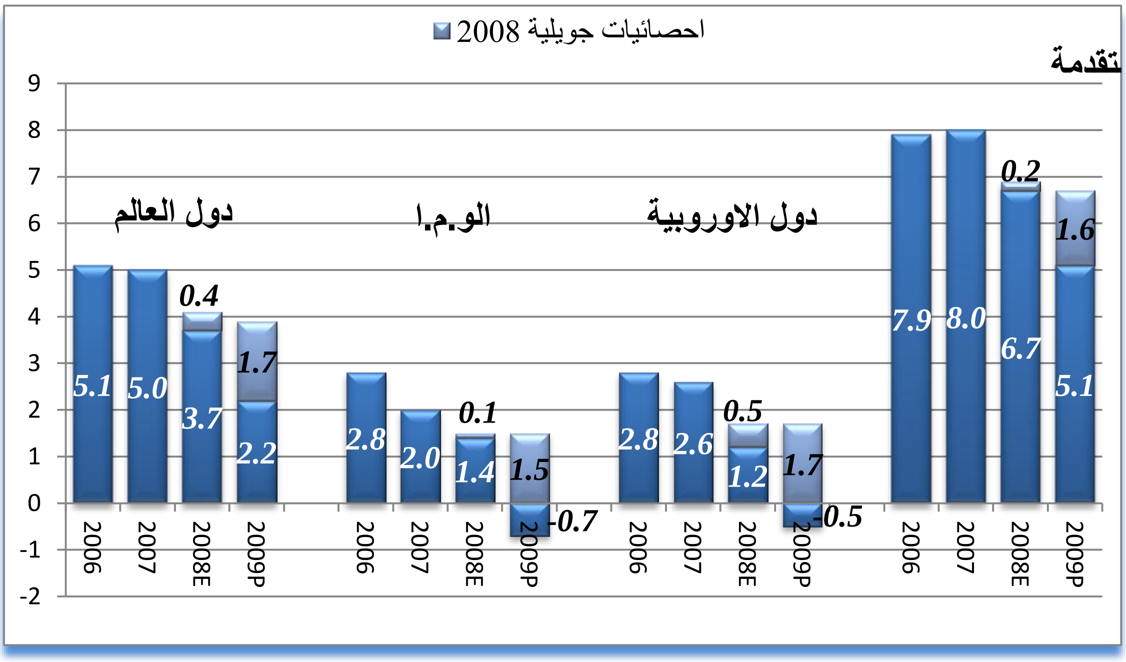
[113] Patrik Lenain : Le FMI, Casbah édition, janvier2009.p 68.

- أعلن بنك أوف أسكتلند (آر بي أس) ضمن إعلان خسائر البنوك البريطانية لشهر جوان، 2008م خسائر بلغت 691 مليون جنيه إسترليني (1.35 مليار دولار) .

- عشرات الآلاف من موظفي البنوك والمؤسسات المالية في بريطانيا يفقدون وظائفهم[114].
- سجلت البوصات الكبرى في الولايات المتحدة وأوروبا تراجعا ما بين 20 و25% منذ سنة ما يعني أن الفورة المالية هبطت كثيرا وإنهيار البورصة هو من حيث تعريفه هبوط بنسبة 20 % في يوم واحد أو 30 %في فترة أطول[115].

قام الصندوق النقدي الدولي بدراسات لمختلف دول العالم حول الإنكماش الإقتصادي الذي سببته الأزمة و أجريت الإحصائيات على شهري جويلية و نوفمبر و المقارنة بينهما كما أجريت توقعات لعام 2009 و هذا من خلال منحنى الأعمدة التالي :

الشكل البياني رقم (02) يوضح الإنكماش الإقتصادي بالنسبة لمختلف دول العالم



Source :FMI , *Novembre 2008*

[114] الموسوعة الحرة, مرجع سابق, على خط WWW.wikipedia.org
[115] المجلة الإقتصادية, شبكة الأبحاث و الدراسات الإقتصادية, "الأزمة المالية العالمية" العدد الأول, 31/10/2008 على خط WWW.rr4ee.net

أدت هذه الأزمة إلى إيجاد نوع من عدم الاستقرار والتذبذب في الأسواق المالية العالمية، وإلى وجود حالة من الخوف الشديد في أوساط المستثمرين بشأن مستقبل الإقتصاد والإستثمار.

مما دفع بالكثير من المستثمرين إلى عدم الرغبة في تحمل المخاطر، والبحث عن إستثمارات آمنة في قطاعات أخرى، بل ودفعت البعض منهم للمطالبة بعلاوات عن المخاطر تفوق ما تقدمه الحكومات، علاوة على ما أحاط بعمليات الاندماج والاستحواذ من شكوك وغموض حيال الصفقات التي تتضمن مبالغ جديدة من أدوات الدين[116].

[116] مجلس الغرف السعودية, مرجع سابق , ص07

خلاصة الفصل الثاني

للخروج من الازمة لابد من اعادة الثقة فى الاسواق المالية، أولا من خلال تدخل الحكومات والبنوك المركزية لضمان توفر السيولة للجهاز المصرفى ،ثم العمل على مستوى دولى لحل الازمة.

حيث أن الأزمة قد كشفت عن الترابط بين الاقتصاد العالمي ككل فإنه للخروج منها لابد من تكاثف الجهود الدولية لإعادة النظر في النظام النقدي الدولي الحالى بما يعطي جميع الدول الحرية الاقتصادية و السياسية الكاملة في اختيار ربط عملاتها بسلة عملات يتم الاتفاق عليها دوليا (أو بوحدة حقوق السحب الخاصة) .

أصبح ايضا من الضروري اصلاح اليات العمل فى مؤسسات صندوق النقد الدولي والبنك الدولى بعد إصلاح أسس ومقومات إنشائه للحد من الهيمنة الأمريكية عليه، و معالجة قضايا الرقابة المالية على المؤسسات المالية من خلال ادارة واشراف هيئات رقابية دولية مستقلة تتمتع بالشفافية التامة .

يمكن ان نضيف أن إيجاد إدارة أفضل للسيولة الدولية ووقف الاعتماد على عملة الدولار وذلك باعتماد وحدة حقوق السحب الخاصة لتكوين الاحتياطات الدولية، يعتبر امرا لابد منه.

الفصل الثالث

المنافسة بين الأورو و الدولار
في
ظل عدم استقرار النظام النقدي
الدولي

يعتبر الدولار الامريكي العملة الارتكازية الأولى في العالم و يعزي ذالك انه اكثر العملات استعمالا في تمويل التجارة و المدفوعات الخارجية، كما انه عملة الدفع في تجارة النفط الدولية بالاظافة الى انه عملة التدخل للمحافظة على اسعار العملات الاخرى، و مع ظهور عملة الاورو الاوروبي باعتباره ثاني اهم عملة دوليا في العالم بعد الدولار الأمريكي أصبح بروزه الدولي لا يتجاوز تراث العملات الأوروبية التي حل محلها فحسب، ولكن يتجاوز مركز الجنيه الاسترليني و الين الياباني و الفرنك السويسري.

كم سبق و ان ذكرنا في الفصل الأول ان اتفاقية بروتن وودز جاءت لتعبر عن مصالح القوة الاقتصادية الدولية الصاعدة و بالتحديد الولايات المتحدة الامريكية التي خرجت من الحرب العالمية الثانية باعتبارها قائد للعالم الرأس مالي المتقدم، و احتل الدولار الأمريكي مكانة بارزة في السوق الدولية و بالتدريج حل الدولار محل الذهب، و محل الجنيه الاسترليني كعملة الارتكاز التي يرتكز اليها النظام النقدي الدولي، و كوسيلة الدفع الرئيسية في المعاملات الدولية و كعملة احتياط ارتكازية تحتفظ بها السلطات النقدية في معظم بلدان العالم، و بحلول عام 1999 ظهر منافس جديد للدولار و هو الأورو، العملة الاوروبية الموحدة التي تظم عملات سبعة عشرا دولة، اخرها دولة استونيا في مستهل العام 2011، و بظهور المنافس الجديد شكل نقطة تحول جديدة على صعيد الاسواق الدولية سمحت لدول منطقة الاورو بامتلاك مقومات اقتصادية تمكنها من مواجهة الولايات المتحدة الامريكية و تجعلها تتمتع بنفوذ دولي لا يمكن تجاهله، و تضاربت الآراء و اختلفت بشان العملة التي ستفوز بمركز الصدارة في النظام النقدي الدولي و الوضعية التي سيؤول اليها النظام بوجود عملتين متنافستين.

و هذا هو موضوع فصلنا هذا و بحثنا أيضا و السؤال الذي نطرحه أيضا هو ما مستقبل النظام النقدي أو بطريقة أخرى هل سيسود الدولار أم الأورو أم سنخرج تماما عن هذه القاعدة ؟

المبحث الأول : مكانة كل من الأورو و الدولار دوليا

مع ظهور عملة الأورو الأوروبي باعتباره ثاني أهم عملة دوليا في العالم بعد الدولار الأمريكي أصبح بروزه الدولي لا يتجاوز تراث العملات الأوروبية التي حل الأورو محلها فحسب، ولكن يتجاوز مركز الجنيه الإسترليني و الين الياباني و الفرنك السويسري.

و من خلال هذا المبحث سنحاول إبراز مكانة و دور كل من الدولار الأمريكي و الأورو الأوروبي في الاقتصاد العالمي و بالتالي في النظام النقدي الدولي.

المطلب الأول : الدولار العملة المحورية للنظام النقدي الدولي

يعتبر الدولار العملة المحورية و عملة الاحتياط الدولية إلى جانب كونه العملة الأساسية التي تقبل التسويات الدولية، مما أتاح للدولار المزيد من السيطرة على النظام النقدي الدولي و ذالك من خلال التأثير على المؤسسات النقدية العالمية و درجة السيولة الدولية [141] و ذالك من خلال ما يلي :

أولا : تسوية المدفوعات في ضل نظام قاعدة الذهب

لعب نظام قاعدة الذهب دور فعال و بارز في تحقيق التنسيق النقدي بين الدول، باعتبار أن الذهب وسيط عالمي في المبادلات فهو يتمتع بصفة العمومية و القبول التام بين الاقتصادات المختلفة، ففي إطار هذا النظام كانت عملات الدول تتساوى بالذهب نتيجة استخدامه كنقد في تسوية المدفوعات الدولية، كما ساهم الذهب في الحفاظ على القيمة الاقتصادية للنقود و على التوازن و الاستقرار النقدي بين نمو النشاط الاقتصادي الداخلي و المبادلات الخارجية بالاضافة الى تثبيته لأسعار الصرف بين عملات الدول.

و قد انهار النظام النقدي على قاعدة الذهب لاسباب عديدة من اهمها :

- جمود نظام الذهب؛
- عدم تقييم بعض العملات تقييما صحيحا؛

[141] خالد حنفي وآخرون، النظام النقدي العالمي بعد الأزمة العالمية) رؤية عربية(، ورقة بحث مقدمة للمؤتمر العلمي العاشر حول : الاقتصادات العربية وتطورات 20 -17.ديسمبر 2009 ، ، ص ص / 16

- كذالك النظام الشاذ للمدفوعات الخارجية(تعويضات الحرب)؛
- التسابق بين الدول في فرض تعرييفات جمركية عالية؛
- اتجاه بعض البنوك المركزية الى اكتناز الذهب؛

و لذالك كان لابد من البدء بالعمل لايجاد قواعد أساسية لنظام نقدي جديد يجنب مساوئ النظام السابق، و يحتفظ في الوقت نفسه بميزاته.

ثانيا : تسوية المدفوعات في ظل النظام النقدي "بروتن وودز"

لقد حدد مؤتمر بروتن وودز الذي عقد في ولاية نيوهامشير في الولايات المتحدة الامريكية عام 1944، بالمواصفات الأساسية التالية [142] :

- تثبيت سعر الدولار بالذهب و امكانية تحويله الى ذهب؛
- تحديد أسعار صرف عملات الدول الأعضاء على أساس الذهب أو الدولار؛
- السماح بتقلبات أسعار الصرف في حدود 11% ؛
- تعديل أسعار صرف عملات الدول الأعضاء التي تعاني عجزا هيكليا في ميزان مدفوعاتها بنسبة 10% ؛

و قد كانت الدول تعالج العجز المؤقت في ميزان مدفوعاتها عن طريق اللجوء الى الصندوق النقد الدولي للاقتراض منه بعملات الدول الاخرى في اطار حقوق السحب العادية، عن طريق شراء الدولة العضو لعملات الدول الاعضاء التي تحتاج اليها مقابل الذهب او بعض العملات الاساسية كالدولار او بمقدار عملتها، و تفرض على الدولة شروطا عند حد معين من هذه السحوبات و لم تكن تعتبرهذه الاخيرة قروضا او اعانات، وانما تمثل سحبا من حصة الدولة في الصندوق، وذالك لمواجهة العجز القصير الامد في موازين المدفوعات، اما اذا كان عدم التوازن ذا طبيعة هيكلية فقد كان يتم تعديل أسعار الصرف عن طريق رفع قيمة العملة او تخفيضها.

[142] رمزي زكي، التاريخ النقدي للتخلف، مجلة عالم المعرفة، العدد رقم 118 ، الكويت، أكتوبر 1987 ، ص ص133

المطلب الثاني : الاورو العملة الأوروبية الموحدة

تعود فكرة إنشاء وحدة نقدية أوروبية إلى سنوات الخمسينيات من القرن العشرين، ونظرا لوجود نظام بريتون وودز لم تتحمس الدول الأوروبية إلى إقامة نظام خاص بها وذلك نظرا لأسبقية الملفات الاقتصادية الخاصة بإقامة سوق موحدة أوروبية على القضايا النقدية، إلا أنه ومع انهيار نظام بريتون وودز واشتداد الاختلالات النقدية الدولية سارعت الدول الأوروبية إلى تجسيد مشروع الوحدة بدءاً بإقامة نظام نقدي أوروبي إلى إنشاء عملة أوروبية موحدة.

أولا : تطور النظام النقدي الأوروبي

يتضح مما سبق أنه مع انهيار نظام بريتون وودز وإذ زادت معدلات العجز في ميزان المدفوعات الأمريكي وانخفض الدولار بنسبة 10 % في فيفري 1971 ، ظهرت الحاجة إلى إصدار وحدة نقد أوروبية مستقلة بدأت بالترتيبات التي سميت" الثعبان النقدي الأوروبي "ثم النظام النقدي الأوروبي الذي تبعه تقرير ديلور وأخيرا اتفاقية ماستريخت[143].

ثانيا : نظام الثعبان النقدي

إزاء هذه التطورات، قررت مجموعة من ست دول أوروبية العمل على تحقيق وحدة نقدية فيما بينها تجنبا لمخاطر تقلبات أسعار الصرف، وتم الاتفاق عام 1972 على تقليص حدود التقلبات في أسعار صرف عملاتها وتحقيق المزيد من التكامل والتطوير في أنظمتها النقدية واستحدثت مستويات جديدة للتقلبات في أسعار صرف العملات، الواحدة اتجاه الأخرى بحدود 2,25 % على جانبي السعر المركزي الاسمي المباشر لكل عملة اتجاه الأخرى.

[143] مجدي محمود شهاب، الوحدة النقدية الأوروبية الإشكاليات والآثار المحتملة على المنطقة العربية، الدار الجامعية، الإسكندرية، سنة النشر مجهولة، ص70

أطلق على التقلبات في أسعار صرف عملات الدول الأوروبية اتجاه بعضها البعض وتقلبات أسعار صرف هذه العملات اتجاه الدولار اسم" الثعبان النقدي الأوروبي داخل النفق "[144]، وقد عمل هذا الترتيب على تقليص الحد الأقصى للتقلبات في أي وقت كان بين أسعار صرف عملتين من عملات المجموعة الأوروبية مقومة بالدولار، وهو ما يعرف بالثعبان في حين يُسمح للسعر مقابل الدولار بأن يتحرك بحرية تامة وفقا لتأثيرات قوى السوق، ولكن ضمن حدود التقلبات المسموح بها وهو ما يعرف بالنفق.

فالثعبان يتمثل في سعري أقوى وأضعف عملتين من عملات المجموعة اتجاه الدولار، حيث تقع العملات القوية أعلى هامش التقلب (أعلى الثعبان)، أما العملات الضعيفة فتقع أسفل هامش التقلب (أسفل الثعبان)، وفي حالة عدم التدخل بواسطة الدولار ضمن حدود التقلبات المتفق عليها فإن وضع الثعبان النقدي الأوروبي داخل النفق واتساعه يقرران بتأثير قوى السوق ضمن حدود يتفق عليها.

ثالث : النظام النقدي الأوروبي

تعود الافرازات المبكرة للنظام النقدي الأوروبي إلى إعلان روما في عام 1957 التي انبثقت منه السوق الأوروبية المشتركة وبعده بعام تكون ما يسمى بالمجموعة الاقتصادية الأوروبية، وقد انطوى هذا التجمع الإقليمي الكبير للدول الأوروبية على إيجاد مرتكزات للتعاون المشترك بما يحقق لها إطار سياسيا واقتصاديا يوحدها تجاه التكتلات الاقتصادية العالمية المنافسة، ومن الطبيعي أن يستلزم تحقيق ذلك تنفيذ قائمة من المتطلبات الاقتصادية داخل الكتلة الأوروبية تأتي في مقدمتها خلق نظام نقدي أوروبي قادر على الإيفاء باحتياجاتها من السيولة، وإدارة وتسوية المعاملات الدولية لأعضائه.

ومع انعقاد اجتماع بروكسل عام 1978 توج بإقامة نظام نقدي أوروبي ودخل حيز التنفيذ عام 1979 انتمت إليه كافة الدول الأعضاء باستثناء بريطانيا، وقد انطوى هذا النظام على المبادئ الرئيسية التالية :

---

[144] صالح فلاحي، نظام النقد الدولي ومعضلة الدول الفقيرة، مجلة اتحاد الجامعات العربية للعلوم التطبيقية، المجلد 01 ، العدد 03 ، سبتمبر 1999، ص72

- الاعتماد على وحدة النقد الأوروبية (ECU) في تسوية المعاملات النقدية بين الدول الأعضاء، والتي تعتبر بمثابة متوسط مرجح لعملات الدول المنضمة إلى الاتحاد الأوروبي، وتتحدد نسبة تمثيل عملة كل دولة في السلة على حجم ناتجها الوطني الإجمالي وحجم تجارتها الخارجية مع باقي الدول الأعضاء، هذا ويتم تغيير الأوزان النسبية لعملات الدول الأعضاء دوريا كل خمس سنوات، أو في حال تقلبات في أسعار العملة بحدود % 25 أو أكثر؛

- استخدام وحدة النقد الأوروبية كأساس للتعامل النقدي، ومع السماح بهامش للتغير في سعر العملة بحدود% 2,25 ، ويمكن ؛ إعطاء هامش أوسع في الحالات الاستثنائية على أن يتم إنقاصه تدريجيا[145].

- للبنوك المركزية الحق بالتدخل بالشراء والبيع للحفاظ على سعر العملة داخل الهامش المسموح به؛

- مساهمة الدول الأعضاء بنسبة % 20 من احتياطياتها الذهبية، و % 20 من احتياطياتها الدولارية في صندوق النقد الأوروبي، وتستلم بدلها وحدات النقد الأوروبية كعملة للتدخل، وتتكون وحدة النقد الأوروبية من سلة من العملات وفقا للأوزان النسبية لها؛

- تعزيز التعاون المالي والنقدي فيما بين الدول الأعضاء للحفاظ على استقرار سعر التبادل والحد من المضاربة.

_رابعا : اتفاقية الوحدة الأوروبية" ماستريخت"

كان من الطبيعي أن تهتم الحكومات الأوروبية باستكمال عمل الاتحاد النقدي الأوروبي، لذلك عقدت الدول الأعضاء للاتحاد الأوروبي مؤتمر قمة في فيفري 1992 في المدينة الهولندية ماستريخت لوضع التعديلات النهائية لمعاهدة روما ولتوقيع الاتفاقية الجديدة للوحدة الأوروبية تم وضع مجموعة معايير للانضمام إلى منطقة الأورو، تمثل إطار عمل المنافسة بين الدولار والأورو في ظل لا استقرار النظام النقدي الدولي،

[145] عماد يونس، وحدة النقد تاريخ - أهداف ومؤثرات على الاقتصاد العالمي وعلى العالم العربي، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، 2005 ، ص 55.

وضوابط عمل توجيهية حافزة ودافعة كما أنها تمثل مرجعيات ومرشدة للعمل الوحدوي الأوروبي، وجدير بالذكر أنه قد وضعت عدة معايير قياسية كشرط مسبق لازم تحقيقه لانضمام أي دولة إلى الاتفاق وهي:

أ- نسبة عجز الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي

اشترطت معاهدة ماستريخت أن لا يتجاوز نسبة العجز السنوي للموازنة في الدولة حدود 3% من ناتجها المحلي الإجمالي[146].

ب- نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي

فالدين العام لم يعد مجرد رصيد تقوم الدولة بسداده بقدر ما أصبح أداة لتطوير أداء الدولة، وقد نجحت كثير من الدول في ضبط إنفاقها العام من خلال حسن إدارة الدين العام فجانب من النفقات العامة يذهب إلى خدمة الدين العام وسداد فوائده وأقساطه وأعبائه، ومن ثم فإن العلاقات التناسبية ما بين رصيد وحجم الدين، وما بين القدرة على سداد أعبائه وخدمته يتم دراستها جيدا، وقد وجد أنه من المناسب أن لا يتعدى حجم الدين في أي وقت من الأوقات حدود 60% من الناتج المحلي الإجمالي للدولة بالأسعار الثابتة.

ج- معدل التضخم

حددت معاهدة ماستريخت شرط التقارب الذي ي ؤهل الدول المعنية للانضمام إلى الوحدة النقدية الأوروبية المتمثل في معدلات التضخم، على أن لا تتجاوز هذه المعدلات حدود 1,5 %عن المتوسط الحسابي للدول الأعضاء الأقل تضخما.

د- سعر الفائدة

بالنظر إلى أهمية سعر الفائدة في توجيه الاستثمارات بين مختلف الد ول اشترطت معاهدة ماستريخت ألا يتجاوز سعر الفائدة على السندات الحكومية الطويلة الأجل حدود 2% عن المتوسط السائد في الدول الأعضاء الثلاث ذاتها، وذلك من أجل خلق مزيد من الشفافية في الأسعار وزيادة المنافسة ورفع معدلات النمو الاقتصادي في الدول الأعضاء.

146 فاروق محمود الحمد، الوحدة النقدية الأوروبية واليورو :النشأة، التطور والآثار، سلسلة رسائل البنك الصناعي، العدد 61 ، الكويت، 2000، ص39 .

ه- سعر الصرف

واجهت الدول الأوروبية متاعب كبيرة نتيجة تعدد عملاتها ومن ثم تعدد أسعار الصرف فيما بينها، وانطلاقا من هذا الواقع ألزمت معاهدة ماستريخت دول الاتحاد الأوروبي الراغبة في العضوية في الوحدة النقدية أن تبقى عملتها مدة سنتين ضمن النطاق الضيق لآلية سعر الصرف في النظام النقدي الأوروبي [147] ، أي السماح بتقلبات سعر صرف العملة في الحدود المقررة دون اللجوء إلى تخفيض سعر العملة مقابل عملة أي من الدول الأخرى الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.

[147] عرفات تقي الحسني، التمويل الدولي، دار مجدلاوي للنشر، الطبعة الثانية، عمان، 2002 ، ص257 .

المبحث الثاني : الأورو والدولار وصراع السيطرة على محور النظام النقدي الدولي

على الرغم من أن فكرة استبدال الدولار بعملة أخرى لا تزال بعيدة لحد ما لأن النظام النقدي الدولي في الواقع لا يزال يرتكز على الدولار الأمريكي، وعلى الرغم من تأثير هذا الأخير على كافة أنواع المعاملات الاقتصادية الدولية إلا أن ظهور الأورو والوزن الاقتصادي الذي يتمتع به على الصعيد الاقتصادي العالمي، أصبح يزاحم الدولار في المعاملات المالية والتجارية العالمية، بل هناك من ذهب إلى إحلال الأورو محل الدولار كعملة دولية على المدى الطويل في ميزان المعاملات الاقتصادية العالمية، و سنتناول في هذا المبحث من خلال مطلبين يتمثل المطلب الأول في دراسة مقارنة بين الأورو او استخدامه بالاحرى و استخدام الدولار، اما في المطلب الثاني سنتناول مواجهة الأورو مع الدولار من خلال دراسة السياسات الاقتصادية السائدة، تاثير الازمة المالية و بذالك ازمة الديون السيادية.

المطلب الأول : المقارنة بين استخدام الأورو واستخدام الدولار دولياً

يمكن المقارنة بين استخدام الأورو كعملة دولية وبين استخدام الدولار، فنحو ثلث الدول التي تربط عملاتها بعملة أخرى تستخدم الأورو كعملة تثبيت وتشمل في الغالب دولاً غير أعضاء في منطقة الأورو والاتحاد الأوروبي أو التي يحتمل انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي والدول الإفريقية المتحدثة بالفرنسية، وتستخدم معظم دول الثلثين الباقية كدول آسيا وإفريقيا والشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية الدولار كعملة تثبيت، وبمراجعة هذا في نهاية عام 2009 نجد أن احتياطيات النقد الأجنبي المسعّرة بالدولار تضم نحو ثلثي إجمالي العالم من الاحتياطيات الرسمية بالنقد الأجنبي المعرف تكوين عملاتها والجدول رقم (4) يبين ذلك.

الجدول (4) : نصيب الدولار والأورو من إجمالي الحيازات الرسمية للاحتياطيات الدولية من العملات الأجنبية (1999-2009)

الوحدة : نسبة مئوية

السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004
الدولار الأمريكي	71,0	71,1	71,5	67,1	65,5	65,5
الأورو الأوروبي	17,9	18,3	19,2	23,8	25,2	24,8
باقي العملات	11,1	10,6	9,3	9,1	8,9	9,3

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009
الدولار الأمريكي	66,9	65,5	64,1	64,1	62,2
الأورو الأوروبي	24,0	25,1	26,3	26,4	27,3
باقي العملات	9,1	9,4	9,6	9,5	10,5

Source: International Monetary Fund (IMF), International Financial Statistics, Annual Report, 2010.

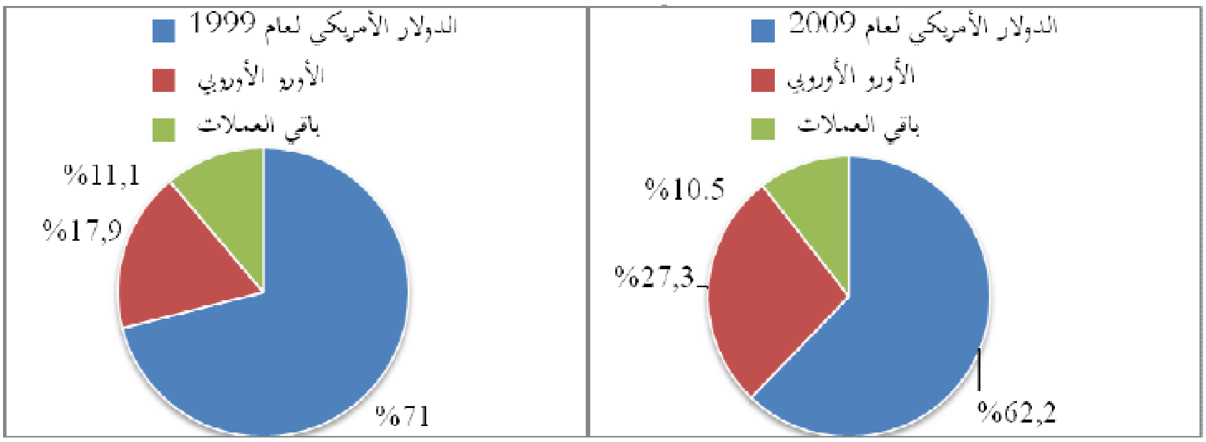
تشكل العملات الارتكازية المصدر الأول لمكونات الاحتياطيات الدولية، وباعتبار الدولار الأمريكي العملة الارتكازية الأولى منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وعلى الرغم من انخفاض دوره نسبيا بعد انهيار نظام بريتون وودز عاد ليكون أكثر العملات استعمالا كعملة احتياطية دولية، وتأتي الصين في المركز الأول بين دول الاحتياط الكبرى من الدولار حيث بلغ عام 2009 قيمة تريليوني دولار.

وتعتبر منطقة الشرق الأوسط والدول العربية من أكثر الدول التي تحتفظ بالاحتياطي من الدولار في العالم فالاحتياطي الرسمي الدولي من الدولار يتركز في أوروبا والشرق الأوسط وإفريقيا حيث وصل في عام 2009 إلى حوالي 4,6 تريليون دولار أمريكي، وتأتي أمريكا اللاتينية في المركز الثاني بحوالي 3,8 تريليون دولار، ثم بعد ذلك باقي دول آسيا دون الصين [148] ، ويظهر الجدول رقم (4)، أن نصيب الدولار الأمريكي في الاحتياطيات الدولية انخفض من % 71,0 في العام 1999 إلى % 62,2 في العام 2009 ، ومن % 74,2 إلى %58,5، على التوالي في البلدان النامية.

و من خلال الشكل الموالي نوضح نصيب كل من العملتين خلال الفترة الممتدة الى 10 سنوات تقريبا بدآ من عام 1999.

الشكل رقم (3): نصيب الدولار والأورو من إجمالي الحيازات الرسمية للاحتياطيات الدولية من العملات الأجنبية لعامي 1999 و 2009

الوحدة : نسب مئوية



المصدر :مرسوم انطلاقا من بيانات الجدول (1)

[148] خالد حنفي وآخرون، النظام النقدي العالمي بعد الأزمة العالمية مرجع سبق ذكره.

تظهر البيانات الواردة في الشكل (3) زيادة في دور الأورو من % 17,9 عام 1999 إلى % 27,3 عام 2009 في الاحتياطيات الدولية، ومن % 17,5 إلى % 30,1 ومن % 18,0إلى % 24,8 في الدول النامية والدول الصناعية على التوالي لنفس الفترة، وهو بذلك يحتل المرتبة الثانية.

مما تقدم سابقاً، فإنه يدل على أن مكانة الدولار الأمريكي كأهم عملة احتياط في العالم تهبط تدريجيا بينما ترتفع مكانة الأورو باستمرار، وفي الوقت نفسه فإن ازدياد الأورو تماسكا كليا أمام الدولار يعكس أن السوق تميل إلى الأورو تدريجيا، وجاءت الأزمة المالية العالمية 2008 حسب الاقتصادي "بسام الحجار" لتسجل مواقع ضعف جديدة للدولار الأمريكي أمام الأورو، وبالإمكان تفسير قوة الأورو أمام الدولار إلى العوامل التالية:

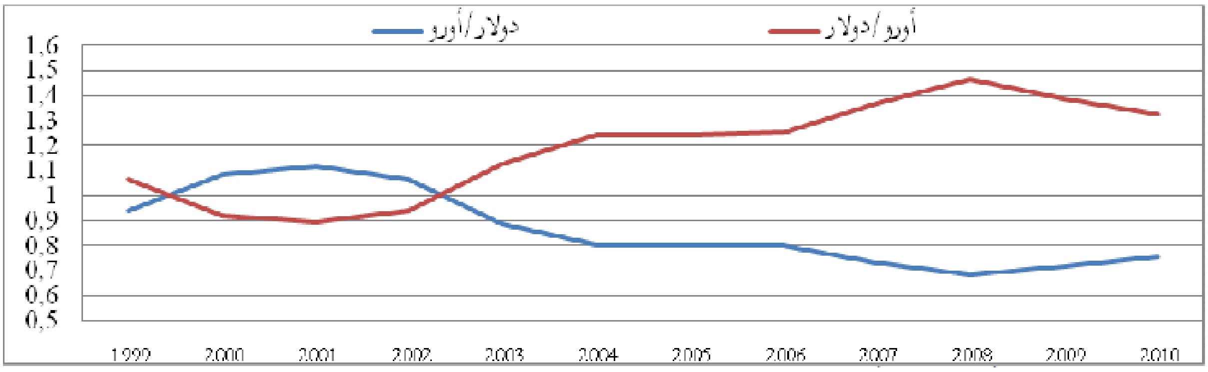
- التباطؤ في الاقتصاد الأمريكي، حيث لجأت السلطات النقدية إلى تخفيض الفائدة بسبب الأزمة مقابل بنوك مركزية الأوروبي والياباني، وبسبب تراجع النمو الاقتصادي الأمريكي من نسب % 1,9 إلى % 0,7 في بداية العام 2001 عمد البنك المركزي الأمريكي إلى خفض الفائدة على الدولار من % 6,5 إلى 6% لدعم حركة الاقتراض، وتفادياً لركود اقتصادي محتمل عمد البنك المركزي الأمريكي إلى تخفيض الفوائد على دفعات لتصل إلى % 3,75 لتصبح أقل من مستواها في أوربا، وواصل البنك الفدرالي تخفيض الفوائد حتى جوان من .العام 2003 لتحط على نسبة 1% أدنى مستوى له [149].

- وفي جوان عام 2004 قررت الولايات المتحدة الأمريكية البدء في مرحلة جديدة من الفوائد المرتفعة وبخطى متسارعة لتصل إلى حوالي %5,7 ثم لتعاود انخفاضها من جديد وبدءًا من العام 2007 إلى% 5,02 ، لتصل عام 2008 إلى% 1,98 ، هذا في الوقت الذي سجلت فيه الفائدة الأوروبية ارتفاعاً من % 2,11 في العام 2002 إلى 4,28 %في العام 2007 ولتشكل % 4,86 عام 2008 . [150]

[149] اتحاد المصارف العربية، النشرة المصرفية العربية، الفصل الثالث، سبتمبر 2007 ، ص28 .
[150] بسام الحجار، . بسّ نظام النقد العالمي وأسعار الصرف، دار المنهل اللبناني، الطبعة الأولى، لبنان، 2009 ، ص56 .

- إقبال العديد من البنوك المركزية في العالم على تنويع احتياطياتها من العملات الارتكازية للتحويل على حساب الدولار، من خلال تحويل جزء من احتياطياتها الدولارية إلى الأورو وذلك لتفادي مخاطر ناتجة عن الانخفاضات في سعر صرف الدولار أمام الأورو كما يوضحه الشكل رقم (4).

الشكل (4): متوسط سعر الصرف المتبادل ما بين الأورو والدولار (1999 -2010)



Source: Unidted Nations Conference on Trade And Development Statistics (UNCTAD), Exchange Rates Crossrates, Annual Report, 2011.

- تزايد حدة أزمة السيولة في الولايات المتحدة الأمريكية مع تفاقم عجز الموازنة الأمريكية حيث استمر ارتفاع عجز الموازنة الأمريكية من ،(157,8 مليار دولار عام 2002إلى 1412,7 مليار دولار عام 2009 ثم إلى 1555,6 مليار دولار عام 2010 ، والجدول التالي رقم (5) يوضح بعض الأرقام التي تخص الموازنة الأمريكية خلال فترة زمنية معينة.

الجدول رقم (5): رصيد الموازنة الأمريكية السنوي 1999 - 2010

الوحدة : مليار دولار

السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004
رصيد الموازنة الأمريكية	125,6	236,2	128,2	157,8-	377,6-	412,7-
السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010
رصيد الموازنة الأمريكية	- 318,3	248,2-	- 160,7	458,6-	- 1412,7	- 1555,6

Source: John Woolley and Gerhard Peters, Federal Budget Surpluses or Deficits, Budget of The United States Government, 2011.

فالارتفاع المستمر لعجز الموازنة الأمريكية ابتداءً من عام 2002 دفع بالولايات المتحدة الأمريكية إلى الاستدانة من الخارج، وقد بلغ الدين العام الأمريكي 11,875 تريليون دولار عام 2009 ليرتفع إلى 13,786 تريليون دولار عام 2010 .

- أيضا من الأسباب التي تفسر قوة الأورو أمام الدولار، تخلي الولايات المتحدة الأمريكية عن سياسة الدولار القوي لتخفيف العجز الميزان التجاري، حيث لجأت إلى عملية التيسير الكمي الأولى * بقيمة 1,25 تريليون دولار عام 2008،[151] والثانية بقيمة 600 مليار دولار عام 2010 ، وذلك بتوسيع نطاق الاحتفاظ بالأوراق المالية في حساب النظام الفدرالي للسوق المفتوحة، لتشجيع عملية استعادة النشاط الاقتصادي والحد من اختلال الميزان التجاري الأمريكي، وبذلك زادت الولايات المتحدة من حجم الكتلة النقدية مما ساعد على تدني قيمة الدولار دون أن يؤثر ايجابيا على حجم الصادرات الأمريكية[152].

[151] John Canally, Fed Surprises Market with Massive Quantitative Easing, March 19, 2009, P 01.

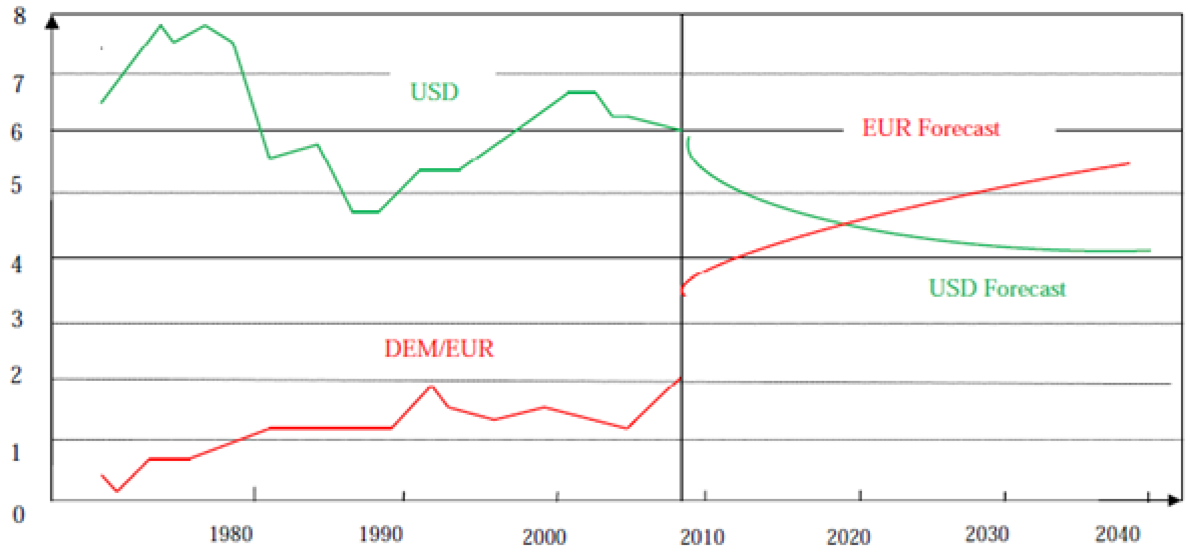
[152] جورج كوبر، ترجمة محمود محيي الدين، الأزمة المالية العالمية وخرافة السوق الكفء نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2009، ص63 .

المطلب الثاني : الأورو يواجه الدولار

منذ إصدار شكل الأورو نجاحا لدوله الأعضاء، ويمكن القول أن الأورو حقق هدفه لدفع عملية التكامل وارتفعت مكانة الأورو الدولية باستمرار، وتصاعد سعر صرفه الكلي مقابل الدولار الأمريكي.

وتشير دراسة لجيفري فرنكل يتنبأ فيها بأن الأورو سوف يحل محل الدولار كعملة احتياط عالمية خلال عشر سنوات، ومن وجهة نظره فإن الأورو سوف يتجاوز الدولار لأول مرة في عام 2015 من حيث الاحتياطيات العالمية للبنوك المركزية في العالم، فتنبؤ فرنكل مرتبط بدراسة كان قد قام بها هو وشين منزي عام 2008 وقد توصلا إلى هذه النتيجة من خلال تحليل محددات الطلب على الاحتياطيات العالمية من النقد الأجنبي والتي يحتل فيها الدولار المركز الأول وبناء على نتائج النموذج القياسي تم وضع عدة سيناريوهات للعلاقة بين الدولار والأورو حتى عام 2040 ، ويعول فرنكل في دراسته على الدروس التاريخية المستفادة من العلاقة بين الدولار والجنيه الإسترليني، حيث أنه على الرغم من تجاوز الاقتصاد الأمريكي للاقتصاد البريطاني من حيث الحجم فإن الدولار لم يتجاوز الإسترليني إلا في حالات نادرة أي أن هناك فترات تأخير يمكن أيضا أن تتكرر في العلاقة بين الدولار والأورو حسب فرنكل و في الشكل رقم (5) التالي يوضح الدراسة التي قام بها جيفري فرنكل وشين منزي.

الشكل رقم (5): سيناريو استخدام الدولار والأورو في الاحتياطيات الدولية من النقد الأجنبي



Source: Jeffrey A.Frankel and Menzie Chinn, the Euro May over the Next 15 Years Surpass the Dollar as Leading International Currency, April 2008, p 17.

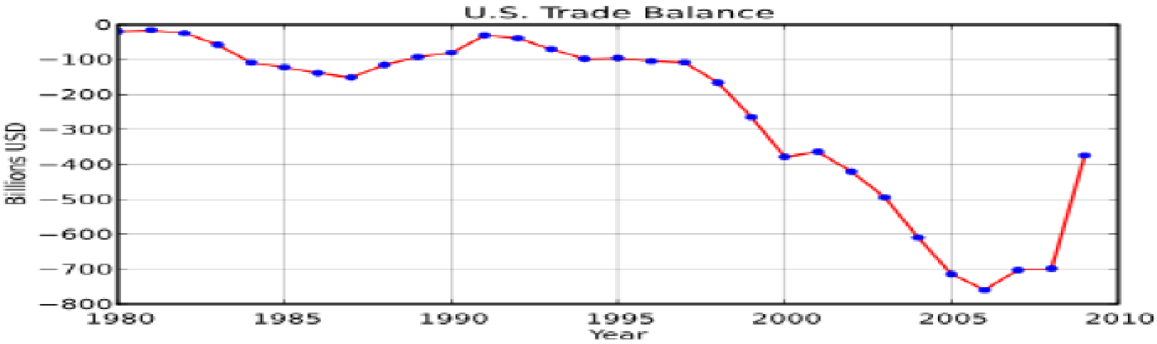
ويرى الاقتصادي محمد إبراهيم السقا أن استشهاد فرنكل بتكرار العلاقة بين الدولار والجنيه الإسترليني ليس في محله تماماً، والحجة في ذلك أن صعود الدولار كعملة دولية في ذلك الوقت كان لظروف عالمية أملت أن يحتل الدولار مكانة العملة الدولية في ظل عدم قدرة العالم العودة لنظام الذهب، وفي وقت لم تكن هناك عملة احتياط دولية أصلا، في حين كان الدور العالمي للإسترليني قد انتهى بنهاية العشرينيات من القرن العشرين تقريباً، ولذلك أجمعت الدول المؤتمرة في بريتون وودز على ضرورة العودة لنظام الذهب من خلال الدولار الأمريكي، أي استخدامه في احتياطيات البنوك المركزية للعالم بدلا من الذهب على أن تكون الولايات المتحدة مستعدة لتحويل هذه الدولارات إلى ذهب عند حاجتها لذلك[153].

[153] جورج كوبر، ترجمة محمود محيي الدين، الأزمة المالية العالمية وخرافة السوق الكفء نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2009، ص63 .

أما الحجة الثانية فهي أن دول العالم في الماضي كانت مستعدة لدفع التكلفة المالية اللازمة للحيلولة دون تفاقم العجز في ميزان المدفوعات الأمريكي، إلا أنه ومنذ عام 2001 فقدت الولايات المتحدة جانبا كبيراً من التعاطف الدولي حول شرعية ما تقوم به من عمليات عسكرية خارج حدودها ومن ثم لم تجد من يقدم الدعم لميزانها التجاري الذي استمر رصيده في العجز لعقود و في الشكل رقم (6) يوضح ذلك، في مقابل ما أسمته حربها على الإرهاب وهو ما يمهد لتراجع دور الدولار عالميا في ظل العجز المتفاقم للميزان التجاري الأمريكي.

الشكل رقم (6): رصيد الميزان التجاري الأمريكي خلال الفترة 1980-2010

الوحدة :مليار دولار



Source: U.S. Census Bureau Foreign Trade Division, 2011.

من ناحية أخرى، فإن آخر البيانات المتاحة عن احتياطيات النقد الأجنبي لدول العالم وفقا لبيانات صندوق النقد الدولي والمعروضة سابقا تشير إلى أن الطلب على الدولار كعملة احتياط سار على نحو مماثل للطلب على الأورو، على الرغم من أزمة الدولار الأمريكي، وأن الدولار مازال المكون الأول لاحتياطيات البنوك المركزية في دول العالم من النقد الأجنبي، وأنه على الرغم من ظروف الأزمة التي يمر بها الاقتصاد الأمريكي خصوصا أثناء وبعد الأزمة المالية العالمية 2008 ، فإن الدولار الأمريكي لم يشهد ذلك الهبوط الحاد في الطلب مثلما تتوقع دراسة فرنكل ومنزي.

أولا : التحديات التي تعيق الأورو عن احتلال مكانة الدولار

بالرغم من التخطيط الدقيق لعملية إصدار الأورو، إلا أن هناك نقط استفهام وتحديات كبيرة تواجه الأورو وتعكس بعض الغموض على دوره المستقبلي في النظام النقدي الدولي وقدرته على احتلال مكانة الدولار وأهمها:

أ- اختلاف السياسات الاقتصادية السائدة في منطقة الأورو:

العقبة الأكبر أمام الأورو تنبع من طبيعة هذه العملة، كونها تضم في اسمها ومضمونها دولاً ذات اختلافات كبيرة في ما يتعلق بحجم الاقتصاد والسياسات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية السائدة، صحيح أن البنك المركزي الأوروبي المسئول عن توحيد السياسات النقدية المتعلقة بالأورو يشكل بنكا مستقلا تماماً وتعتبر قراراته ملزمة لجميع الأطراف، إلا أنه سوف يعمل على نحو طبيعي على تحقيق مصالح دول منطقة الأورو عامة وبالتالي فإن أغلب قراراته سوف تكون توفيقية بما يحقق مصالح جميع الأطراف وهذا قد يضعف من قوة الأورو على المستوى العالمي، وهذا هو السبب الأساسي الذي أدى إلى انخفاض قيمة الأو رو بما يقارب % 20 في السنة الأولى من صدوره عام 1999، ولكنه حقق استقرارا نسبيا نوعا ما وعاود الصعود مجددا على نحو لافت للنظر.

ب- الثقل السياسي والعسكري الأمريكي :

وهناك عامل آخر يتميز به الدولار من الأورو، وهو الثقل السياسي والعسكري للولايات المتحدة الأمريكية في العالم، فالتدخل المتواصل في قضايا الشعوب وسياساتها و التدخل العسكري يعطي الدولار قوة كبيرة ويسهم في نشره بقوة في أنحاء العالم، وهذا ما لوحظ بعد أحداث سبتمبر 2001 التي لم تؤثر كثيرا في قيمة الدولار بالنظر إلى ضخامة نتائجها السلبية على الاقتصاد الأم ريكي، ويعزى ذلك إلى اتخاذ الولايات المتحدة إجراءات مالية ونقدية معتمدة على المكانة التي يحتلها الدولار ومن ورائه الاقتصاد الأمريكي في العالم، وهذا يشكل تحديا للأورو [154].

[154] عباس كاظم جاسم الدعمي، أثر السياسات النقدية والمالية في مؤشرات أداء سوق الأوراق المالية) دراسة تطبيقية في مصر والولايات المتحدة الأمريكية 2006، أطروحة لنيل درجة دكتوراه فلسفة في العلوم الاقتصادية، جامعة الكوفة، 2008 ، ص 196 .

ج- الأحزاب اليمينية المتطرفة في منطقة الأورو :

ظهور الأحزاب اليمينية المتطرفة وازدياد دورها ونشاطها السياسي في الاتحاد الأوروبي، وهي تمتلك توجها نحو الانفصال عن الاتحاد وإعادة الهوية الوطنية إلى كل دولة منه ويشكل هذا نقطة استفهام أخرى حول مستقبل الاتحاد وعملة الأورو، ولو أن الاتفاقيات المنعقدة بين الدول الأوروبية قلصت بشكل كبير إمكانية حدوث أزمات من هذا النوع قد تؤثر في مستقبل الاتحاد الأوروبي وتكامله، إلا أن التاريخ أثبت أنه لا يسير على قواعد محددة.

د- السياسات الاقتصادية الأمريكية :

تحديات تواجه الأورو أمام الدولار الأمريكي، وهي تعرقل استمراره في الانتعاش بالنظر إلى السياسات الاقتصادية الأمريكية المتغيرة الخاصة بالضرائب والفائدة، فتخفيض الضرائب الأمريكية سيؤدي إلى زيادة الإنفاق الاستثماري والاستهلاكي وتحفيز الاستهلاك والاستثمار وبالتالي زيادة معدل النمو، مما يشكل دعما للدولار أمام الأورو.

ه- الأزمة المالية العالمية لعام 2008:

صحيح أن شرارتها بدأت منتصف عام 2007 وطفت للسطح عام 2008 وهي ناتجة عن أزمة الرهن العقاري بالولايات المتحدة الأمريكية، وانتقلت من أزمة مالية خاصة بالأسواق المالية إلى أزمة حقيقية تهدّد الاقتصاد العالمي بالركود [155] ، وأثرت تأثيرا كبيرا على الاقتصاد الأمريكي ومؤسساته المالية والاقتصادية، كما أربكت هذه الأزمة مسيرة

أوروبا التاريخية صوب اتحاد تتوثق عراه دوماً ولسنوات كثيرة تقدم المشروع الأوروبي بسلاسة مضيفا أعضاء جدد وملغيا الحواجز التي تقسم كيانه ومحققا ازدهارا متزايداً، وهذه الأزمة هي بمثابة أول اختبار كبير تعرضت له منطقة الأورو كاشفة عن عيوب في الإطار أخفتها السنوات السابقة[156].

[155] خريف نبيل بوفليح، دور صناديق الثروة السيادية في معالجة الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 2009 ص 48

[156] ماريك بيلكا، أوروبا في شدة، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، المجلد 46 ، العدد 02 ، جوان 2009 ، ص08

فقد تأثر الاقتصاد الأوروبي عموما واقتصاد منطقة الأورو خصوصا، حيث انخفض معدل النمو في هذه المنطقة من 7,1 % عام2007 إلى 4,2 % عام 2008،22 وانعكس هذا التراجع في معدل النمو على معدل البطالة بالارتفاع، وهو ما دفع قادة منطقة الأورو إلى تبني خطة إنقاذ مالي تعتمد على تقديم الدعم للمؤسسات المالية المتضررة وتستند أساساً إلى ضخ أموال عامة في المصارف المتضررة وضمان الودائع، كما تسعى إلى ضمان القروض بين المصارف [157] ، كما شارك صندوق النقد الدولي عن كثب في جهود المنطقة مقدماً الدعم المالي للدول التي تتمتع بأسس اقتصادية سليمة لكنها مازالت معرضة لخطر التضرر من العواقب الناتجة عن الأزمة وعمل على تقديم المشورة السياسية بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي من خلال تقديم النصح الخاص ببناء الثقة في التأمين متعدد الأطراف [158]

و- أزمة الديون السيادية الأوروبية لعام 2010 :

اندلعت هذه الأزمة باعتبارها من أخطر المشاكل التي تعرضت لها منطقة الأورو في عقدها الأول فصل الربيع من عام 2010 ([159])، حينما دفعت كلاً من اليونان آيرلندا لطلب مساعدات من الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي وفق برنامج يلزم الدولتين بإجراءات تقشفية حازمة، فقد اهتزت منطقة الأورو قبل أن يتمكن الانتعاش من اكتساب الفعالية اللازمة وانتشرت الأزمة على الصعيد الدولي مهددة النظام المالي والتعافي الإقليمي والعالمي من آثار الأزمة المالية 2008 ([160]).

ففي ماي عام 2010، اتفق وزراء مالية دول الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي على منح اليونان المثقلة بالديون قرضاً بقيمة 110 مليار أورو بشرط الالتزام بخطة تقشف صارمة، وفي الشهر نفسه أقر الاتحاد الأوروبي خطة إنقاذ بقيمة 750 مليار أورو، والأمر نفسه وقع مع آيرلندا حينما قاما البنك المركزي الأوروبي والصندوق بتقديم

---

157 البنك الدولي، التقرير السنوي للبنك الدولي 2009 ، ص42 .

158 محمد أحمد زيدان، فصول الأزمة المالية العالمية :أسبانيا، جذورها وتبعاتها الاقتصادية، ورقة بحث مقدمة لمؤتمر حول :الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من 14 .مارس 2009 ، ص / 18 منظور النظام الاقتصادي الغربي والإسلامي، جامعة الجنان، لبنان

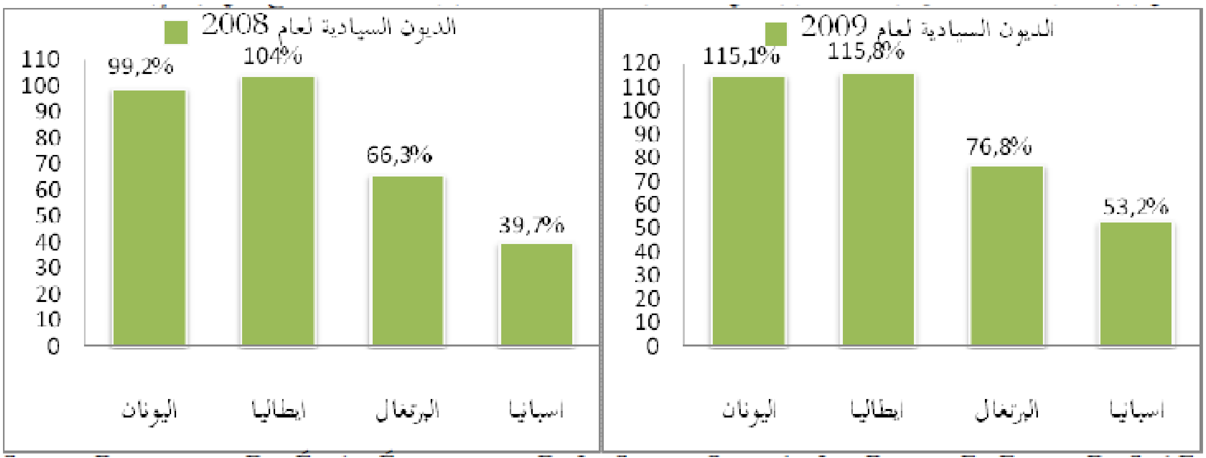
159 جين بيزاني وفيرى، إعادة تشكيل الاقتصاد العالمي، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، المجلد 46 ، العدد 01 ، مارس 2009 ، ص12

160 بارى ايشنجرين، اختبار إجهاد لليورو، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 46 ، العدد 02 ، جوان 2009 ، ص19

قرض بقيمة 85 مليار أورو مقابل تنفيذ خطة تقشف حازمة [161]، وقد تزايد القلق بشأن انتقال عدوى الأزمة لدول أوروبية أخرى وفي مقدمتها البرتغال واسبانيا وايطاليا في ظل تفاقم ديونها كما يوضحه الشكل رقم (7)، متجاوزة بذلك أحد معايير اتفاقية ماستريخت التي تحدد نسبة 60 % كحد أقصى للدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي، مما أدى إلى حدوث اضطرابات في بعض أسواق التمويل وفي بعض الحالات وصلت فروق أسعار الفائدة على السندات الحكومية إلى مستويات مرتفعة قياسية تفوق كثيراً المستويات العادية لها [162].

الشكل رقم (7): الديون السيادية لبعض دول منطقة الأورو لعامي(2008 و2009)

الوحدة : نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي



Source: Département Des Études Économiques De La Société Générale, Les Risques En La Spécificité Italienne, Juin 2010, P 24. Europe Du Sud Et

بمقارنة عامي 2008 و 2009 نجد أن الدول الأربعة شهدت ارتفاعاً في نسبة ديونها السيادية إلى ناتجها المحلي الإجمالي لكن بنسب مختلفة، فحسب الشكل السابق يشار إلى أن اليونان ارتفعت ديونها السيادية من 99,2 % عام 2008 إلى 115,1%، أيضا ايطاليا عرفت ارتفاعاً في نسبة ديونها السيادية إلى ناتجها المحلي حيث انتقلت من

[161] دراسة أجراها خبراء صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي :التعافي والمخاطر واستعادة التوازن، صندوق النقد الدولي، أكتوبر 2010، ص72

[162] Commission Européenne, Procès-verbal de la mille neuf cent trente-huitième réunion de la Commission tenue à Bruxelles, PV(2010) 1938 final, Strasbourg, le 14 décembre 2010, P 13.

% 104إلى % 115,8 عام 2009 بالإضافة إلى البرتغال هي الأخرى شهدت ارتفاعاً من % 66,3 إلى % 76,8 عام 2009 ، لتأتي اسبانيا التي عرفت هي أيضا تفاقماً في نسبة ديونها السيادية إلى ناتجها المحلي إذ انتقلت من نسبة % 39,7 عام 2008 إلى % 53,2عام2009 ولعل تفاقم الديون السيادية لمنطقة الأورو يعود إلى عدة أسباب أهمها:

- تحمس الدول صاحبة الديون إلى استيفاء شروط الانضمام إلى منطقة الأورو فقامت بالإفراط في الاقتراض من أجل رفع معدلات النمو وتحسين الأداء الاقتصادي، وكذا تعمد تلفيق بعض المؤشرات خاصة المؤشر المتعلق بعجز الموازنة العامة وهو ما جعل هذه الدول تعلن في وقت متأخر حقيقة عن وضعها المالي، وكانت المؤشرات الحقيقية مفاجئة في كثير من هذه الدول خصوصا عندما حان وقت السداد كان ؛ الارتباك وحلّت الأزمة[163].

- أيضا من أسباب تفاقم الديون لهذه الدول تداعيات الأزمة المالية العالمية 2008 عندما قامت بعمليات الإقراض الواسعة للحيلولة دون إفلاس العديد من بنوكها والمؤسسات المالية ففي إيطاليا مثلا قامت بتوفير تمويل بقيمة 20 مليار أورو لقطاع البنوك ومن دون ضمانات، وهي إجراءات قامت هذه الدول للحد من آثار الأزمة المالية العالمية التي هدّدت بالفعل استقرار الاقتصاد العالمي، فما كان من هذه الدول صاحبة الملاءات المالية الضعيفة إلاّ اللجوء إلى المديونية الخارجية لتمويلها بالأموال اللازمة لذلك، وهو ما أدى إلى تفاقم ديونها والاتجاه نحو الصعود.

[163] تقرير الاستقرار المالي، الاستقرار المالي العالمي لا يزال معرضا للخطر، صندوق النقد الدولي، جانفي 2011 ، ص02

خلاصة الفصل الثالث

بعد هذا الاستعراض الموجز لحدة المنافسة بين الدولار والأورو في ظل لا استقرار النظام النقدي الدولي تبين لنا أنه على الرغم من ظهور المنافس الجديد – العملة الأوروبية الموحدة -الذي شكل نقطة تحول جديدة على صعيد الأسواق الدولية سمحت لدول منطقة الأورو بامتلاك مقومات اقتصادية تمكنها من مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية وتجعلها تتمتع بنفوذ دولي لا يمكن تجاهله، إلا أن الطلب على الدولار كعملة احتياط سار على نحو مماثل للطلب على الأورو، على الرغم من أزمة الدولار الأمريكي، وأن الدولار مازال المكون الأول لاحتياطيات البنوك المركزية في دول العالم من النقد الأجنبي، وأنه على الرغم من ظروف الأزمة التي يمر بها الاقتصاد الأمريكي خصوصا أثناء وبعد الأزمة المالية العالمية 2008 ، فإن الدولار الأمريكي لا يزال العملة الارتكازية الأولى في النظام النقدي الدولي.

الخاتمة

يمكننا القول إن الدولار الأمريكي حقق تلقائيا ما كان على العملة الدولية الموحدة القيام به، وقاد العالم إلى الوصول إلى تنسيق في المجال النقدي، وذلك بالرغم من الأزمات التي تسبب فيها، والتي يرى فيها البعض أنها فترات ضرورية للنمو الاقتصادي .

كما يعتبر النموذج الأوروبي أفضل طريقة لتوحد العالم في عملة نقدية واحدة، حيث حققت دول الاتحاد ذلك إثر إقرارها في معاهدة ماستريخت، ما ورد في تقرير لجنة ديلور التي حددت مراحل التكامل النقدي، حيث بدأت بالتعاون والتنسيق الاقتصادي للتوصل إلى سوق مشتركة، ليتم بعدها إنشاء نظام البنوك المركزية الأوروبية بهدف إيجاد صيغة لتطبيق سياسة نقدية موحدة، مع العمل على تقليص هوامش تحرك أسعار الصرف بين العملات، إضافة إلى محاولة تحقيق التقارب بين معدلات الأداء الاقتصادي كمعدل التضخم، نسبة عجز الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي وأسعار الفائدة المطبقة، بعد ذلك تم تحديد أسعار صرف دول المجموعة بشكل نهائي غير قابل للتغير، على أن يتم التعامل بعد ذلك بعملة واحدة.

بالتالي فان احتمالات النظام النقدي الدولي الحالي تضم أربعة بدائل هي :

البديل الأول: هو "العودة إلى نظام قاعدة الذهب"، باعتبار أن الذهب يتميّز بثبات نسبي في قيمته الحقيقية ويحوز على ثقة المتعاملين والمدخرين، حيث يرى علماء الاقتصاد أنّه رغم جاذبية هذا البديل إلا أنّه من الناحية العملية والموضوعية يبقى الذهب محدودًا في عرضه، لا يستجيب بديناميكية لمتطلبات السيولة الدولية للإيفاء باحتياجات التبادل الاقتصادي الدولي ونموه، هذه الاستجابة التي تمثل أحد شروط النظام النقدي الناجح، بالإضافة إلى أنّ قيمة أية عملة هي بالحقيقة تستند على قوة اقتصادها وحيويته وطاقته الإنتاجية.

البديل الثاني: فيتعلّق باقتراح "كينز" في مفاوضات "برتن وودز" حول النظام النقدي الدولي، المتضمن تنظيم السيولة والاحتياطات الدولية من قبل مؤسسة دولية متعددة الأطراف مثل صندوق النقد الدولي وتمنح صلاحيات خلق وإدارة وحدات التسوية

والاحتياطات الدولية الجديدة، مثل حقوق السحب الخاصة أو أية عملة دولية خاصة يتم الاتفاق عليها بعيدًا عن أية عملة تعود لبلد بعينه.

رغم وجاهة هذا المقترح، إلا أنّه تعتريه بعض المصاعب المحتملة؛ أولها احتمالية خضوع هذه المؤسسة المتعددة الأطراف لتأثير القوة المتنفذة في العالم، كما حدث فعلا بخضوع صندوق النقد الدولي وهو مؤسسة دوليّة متعددة الأطراف إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وثانيًا أنّه حتى ولو لم يقع مثل هذا التأثير فهناك احتمالية حصول تضارب في المصالح والسياسات المالية والنقدية، الأمر الذي يجعل من الصعوبة التوافق بين الدول المكلفة بإدارة مثل هذه المؤسسة الدولية - وهي في الغالب الدول المتقدمة الأكثر تأثيرا في الاقتصاد العالمي، وفي أحسن الظروف قد تتواطأ هذه الدول على حساب الدول النامية، كما أنّ التكلفة المرتبطة بتأسيس وإدارة مثل هذه المؤسسة قد تشكل مأخذًا جديًا في هذا المجال.

البديل الثالث: بمقترح إنشاء بنك مركزي عالمي يتولى مهمة إصدار وإدارة عملة دولية لأغراض التسويات والاحتياطات، ويرى أنّ هذا المقترح في حقيقته مقارب للبديل الأول وما يؤخذ من مفاهيم و مبادئ منه يمكن أن ينطبق على البديل الثاني أي بروتن وودز.

البديل الرابع: الذي يرى أنّه فرض نفسه من الناحية العملية في الوقت الحالي ولو بخطى وئيدة ولكنّه سيتسارع بمرور الزمن، مشكلا بديلا أفضل يتجاوز مآخذ النظام النقدي الدولي الحالي وكذلك مآخذ البديلين المقترحين الأول والثاني.

وهذا البديل يمكن أن يأخذ صورتين، تتضمن الصورة الأولى اعتماد كل دولة على تكوين احتياطيّاتها الدولية من الذهب إضافة إلى سلة عملات مكونة من عملات أبرز الدول المتقدمة التي تسمح باعتمادها لهذه الأغراض مثل الدولار واليورو والجنية الإسترليني والين، ويشير إلى أنّ هذا واقعًا بدأت بالفعل كثير من الدول اللجوء إليه، لكنّه في هذا التصور يضع شرطًا بأن تقوم بإدارة مكوّنات هذه السلة من العملات لتحديد الأهميّة النسبيّة لكل عملة وفق توقعات تحركات أسعار صرفها تجاه العملات الأخرى، وأهميّتها النسبية كشريك تجاري لضمان الحفاظ على قيم احتياطيّاتها من التآكل لكن نوضح أنّ هذا التصور به مشكلة هي أنّ هذه الصورة قد لا تكون مضمونة النتائج في الحفاظ على قيم

هذه الاحتياطات لأنّ ما انطبق على الدولار من ناحية التمادي في إصداره والتدهور المستمر في قيمته يمكن أن ينطبق على العملات الرئيسية للدول المتقدمة الأخرى.

أمّا الصورة الثانية والتي نعتقد أنّها ستشكل البديل الأفضل للنظام النقدي الحالي والتي تضمن حقوق كل الدول وبعيدًا عن مآخذ البدائل الأخرى التي تم ذكرها، فتتضمن أن تقوم كل دولة بوضع ترتيبات خاصة مع شركائها التجاريين سواء كانوا من الدول المتقدمة أو النامية بشكل ثنائي أو ثلاثي أو رباعي، أو حتى ضمن تجمع إقليمي وذلك باعتماد عملاتها، إضافة إلى الذهب، في تسوية مبادلاتها التجارية مثلما هو حاصل كما يبدو بين الصين واليابان، وبين الصين وتركيا، وبين الصين والبرازيل.

وهذا يعني أنّ كل دولة سوف تعمل على تكوين احتياطاتها من الذهب والعملات الأجنبية التي تتلاءم واحتياجاتها مع شركائها التجاريين وتغيرها مع تغير هؤلاء الشركاء، أي أنّ النظام النقدي الدولي يتوقف أن يكون دوليًا بل يتشظى إلى مناطق نقدية متعددة تتعدد بتعدد الاتفاقات الثنائية أو الثلاثية أو المناطق الاقتصادية والتجارية والمكونة من مجموعة دول متقاربة أو متباعدة.

لكن إدارة اقتصاد عالمي متعدد الأقطاب سيمثل تحدياً حقيقياً، وكي يتم إعادة تشكيل النظام، لابد أن تتم تعديلات منسقة على مستوى العالم، حيث على دول مجموعة الثماني السماح للتغيير في الهيكلة النقدية الجيوسياسية، وبما أن الهيكلة الجديدة بحاجة إلى حلول دولية متناسقة، يتعين على صندوق النقد الدولي لعب دور رئيسي في توزيع الفوائد والتكاليف والمسؤوليات.

بالتالي لا شك أن السياسات القومية والإقليمية قد تؤدي إلى نتائج أقل من المأمول على مستوى العالم، ولكن إلى أن تكتمل عملية الهيكلة، نتوقع مزيداً من الاضطراب والتقلب في الاقتصاد العالمي.

ويبقي بعد ذلك التأكيد على عظمة النظام الاقتصادي الإسلامي (نظريا) الذي يحول دون الوقوع في حرب العملات ويقي الاقتصادات من شرورها وشرارتها، باعتباره ان النقود لا تقصد لنفسها، بل هي وسيلة إلى التعامل بها، واشتراطه التقابض الفوري في بيعها، فضلاً عن عدم قبوله للتلاعب بالقيمة الحقيقية العملات واعتبار ذلك من باب الغش

والتدليس والخديعة والظلم وأكل المال بالباطل، وهو في الوقت نفسه ييسر السبل لاختيار نظام نقدي أكثر عدلاً واستقراراً، ولعل النظام الذهبي يحقق ذلك لقدرته على الجمع بين الكفاءة النقدية والمصداقية الشرعية، وهو الأمر الذي يرسخ لقيم العدالة، ويغلق الأبواب بإحكام على جعل النقود سلعة يتاجر فيها لا بها، ويحول دون وقوع سوق النقد في ويلات الربا والخديعة والمراهنات .

من خلال هذا البحث تمكنا ان نخلص إلى جملة من النتائج نحصرها في أربعة محاور أساسية هي:

النتائج:

- تساهم تقلبات أسعار صرف العملات في تكريس سيطرة اقتصادات الدول المتقدمة على الاقتصاد العالمي.
- ان تسعير السلع الأساسية بما فيها النفط بالدولار الأمريكي خلق أزمات مالية عالمية، وأبقى الدولار مسيطرًا.
- إن اعتماد الدول العربية النفطية اعتمادًا شبه كلي على مواردها المالية النفطية، جعل اقتصادات تابعة للاقتصاد الأمريكي نتيجة تسعير صادراتها النفطية بالدولار، و بالتالي عدم وجود حرية في اختيار النظام النقدي الدولي.
- تستند المقترحات الداعية إلى توحيد العملة إلى الانعكاسات السلبية التي خلفتها تقلبات أسعار صرف العملات.

انطلاقًا من النتائج المتوصل إليها، ومن أجل جعل دراستنا هذه أكثر عملية، يتم تدعيمها بمجموعة من الاقتراحات والتوصيات الخاصة بدعم فكرة إنشاء عملة دولية موحدة، نوجزها في ما يلي:

_الاقتراحات و التوصيات:

- العمل على عدم الوقوع مرة أخرى في الأزمات المالية من خلال التمسك بمبدأ تثبيت العملات.
- توسيع دائرة التشاور لحل الأزمات المالية العالمية بإشراك أكبر عدد ممكن من الدول.
- تسهيل طرق انتقال رؤوس الأموال بإزالة عوائق أسعار الصرف.

- إصلاح النظام المالي الدولي من خلال إصدار قوانين وتشريعات تسد الفراغ الذي أدى إلى إحداث الأزمة، مع إعطاء دور أكبر للهيئات التنظيمية الحكومية في إدارة التعاملات المالية.

- العمل على الاندماج أكثر بين الأسواق العالمية من خلال البحث الجاد في مقترح توحيد العملة.

افاق البحث :

يمكن لنا ان نتوسع اكثر و نلم اكثر بموضوع و جوانب الدراسة من خلال دراسة معمقة اكثر في عدة نقاط مهمة في البحث لم يتسنى لنا ان نتوسع فيها نظرا لمحدودية المراجع و ذالك راجع لبعدنا نوعا ما عن الوسط الجامعي.

امكن ذالك في اطروحة دكتوراه من خلال البحث في المشاكل التي لم نجد لها حل في موضوع بحثنا هذا، ان شاء الله.

قائمة المراجع

المراجع

1- باللغة العربية:

a. الكتب:

1- أحمد فريد مصطفى، سهير محمد السيد حسين: السياسات النقدية و البعد الدولي لليورو، مؤسسات شباب الجامعة الجزائر، 2000.

2- الهادي خالدي :المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي، دار هومة، الجزائر، أفريل 1996.

3- أحمد السيد النجار: "الأزمة المالية الأمريكية والعالمية وإعادة الاعتبار لدور الدولة وللنموذج الاشتراكي" بحث منشور بكراسات إستراتيجية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام القاهرة، العدد194، ديسمبر2008.

4- السيد عليوة، إدارة الأزمات في المستشفيات ،استرال للطباعة والنشر التوزيع،القاهرة 2006.

5- بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، سنة 2004.

6- بلعزوز بن علي، أثر تغير سعر الفائدة على اقتصاديات الدول النامية، حالة الجزائر، رسالة دكتوراه، تخصص علوم اقتصادية، جامعة الجزائر، 2002، 2003.

7- جون هدرسون، مارك هردنر: العلاقات الاقتصادية الدولية، دار المريخ للنشر، الطبعة الرابعة، الرياض1987،.

8- رمزي زكي: التاريخ النقدي للتخلف، دار النهضة العربية، بيروت، الطبعة السابعة، بدون تاريخ،

9- رمزي زكي: الاحتياطات الدولية و الأزمة الاقتصادية في الدول النامية مع الإشارة خاصة عن الاقتصاد المصري، دار المستقبل العربي القاهرة، الطبعة الأولى 1994.

10- رمزي زكي، الاحتياطات الدولية و الأزمة الاقتصادية في الدول النامية، دار المستقبل العربي القاهرة ، 2006.

11- زينب حسين عوض الله: الاقتصاد الدولي، (نظرة عامة على بعض القضايا)، الدار الجامعية للطباعة و النشر لبنان، 1998،.

12- زينب حسين عوض الله: العلاقات الاقتصادية الدولية، الدار الجامعية لبنان، بدون تاريخ،

13- فريد النجار، البورصات والهندسة المالية، مؤسسات شباب الجامعة، مصر، الاسكندرية، 1998.

14- فاروق محمود الحمد، الوحدة النقدية الأوروبية واليورو :النشأة، التطور والآثار، سلسلة رسائل البنك الصناعي، العدد 61 ، الكويت، 2000 ،

15 - عرفات تقي الحسني، التمويل الدولي، دار مجدلاوي للنشر، الطبعة الثانية، عمان، 2002،

16- عماد يونس، وحدة النقد تاريخ - أهداف ومؤثرات على الاقتصاد العالمي وعلى العالم العربي، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، 2005.

17- صالح فلاحي، نظام النقد الدولي ومعضلة الدول الفقيرة، مجلة اتحاد الجامعات العربية للعلوم التطبيقية، الجزائر، المجلد01 ، العدد03 ، سبتمبر1999 ،

18 - ضياء مجيد الموسوي : الاقتصاد النقدي، المؤسسات النقدية، البنوك التجارية، البنوك المركزية، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، 1999.

19- مجدي محمود شهاب: الوحدة النقدية الأوروبية الإشكاليات و الآثار المحتملة على المنطقة العربية، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر1998،

20- مدحت صادق: النقود الدولية و عمليات الصرف الأجنبي، دار غريب للطباعة و النشر و التوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى، 1997،

21- محمد دويدار، أسامة الغولي (مبادئ الاقتصاد النقدي) دار الجامعة الجديدة 2003، محمد بن وزيان، الطاهر زياني (الأورو وسياسة سعر الصرف في الجزائر) ملتقى وطني البليدة 21-22 ماي 2002.

22- محمد سيد عابد: التجارة الدولية، قسم علوم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، مكتبة و مطبعة الإشعاع الفنية، 2001.

23- ناظم محمد نوري الشمري ، النقود والمصارف والنظرية النقدية ، ط1،دار زهران للنشر والتوزيع ، عمان ، 1999.

B- المقالات و المجلات :

- اتحاد المصارف العربية، النشرة المصرفية العربية، الفصل الثالث، سبتمبر2007 ،

الحجار. بسّ نظام النقد العالمي وأسعار الصرف، دار المنهل اللبناني، الطبعة الأولى، لبنان، 2009.

- بارى ايشنجرين، اختبار إجهاد لليورو، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 46 ، العدد 02 ، جوان 2009 ،
- تقرير الاستقرار المالي، الاستقرار المالي العالمي لا يزال معرضا للخطر، صندوق النقد الدولي، جانفي 2011 ،
- جورج كوبر، ترجمة محمود محيي الدين، الأزمة المالية العالمية وخرافة السوق الكفء نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2009 ،
- جريدة البيان, دراسة لمجلس دبي الاقتصادي تستوحي الدروس 3:جذور للأزمة العالمية و8 توصيات للمعالجة, دبي, 2011/04/07.
- جين بيزاني وفيرى، إعادة تشكيل الاقتصاد العالمي، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، المجلد 46 ، العدد 01 ، مارس 2009 ،
- جريدة البيان, دراسة لمجلس دبي الاقتصادي تستوحي الدروس 3:جذور للأزمة العالمية و8 توصيات للمعالجة, دبي, 2011/04/07
- خريف نبيل بوفليح، دور صناديق الثروة السيادية في معالجة الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 2009.
- عرفات تقي الحسيني, التمويل الدولي, دار مجدلاوي للنشر, عمان, 1999,
- ماريك بيلكا، أوروبا في شدة، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، المجلد 46 ، العدد 02 ، جوان 2009 ،
- مجلة العلوم الاجتماعية, علي أسعد حسن, تعريفا بالأزمة المالية العالمية, http://www.swmsa.net. د.نزيرة الأفندي :"الأزمات المالية...رؤية مقارنة" مجلة السياسة الدولية، القاهرة العدد 175، 2009/1/3.

- نحو مزيد من الاعتماد على الذات في ظل الأزمة المالية العالمية الحالية،العدد الفصلي الرابع، مجلة ضمان الاستثمار، أكتوبر- ديسمبر2008.

C- رسائل و أطروحات :

- مانيويل غيتان، "مفاهيم و درجات قابلية التحويل"، ورقة مقدمة الى : حلقة دراسية عن قابلية العملة للتحويل، الرباط 16-18 ديسمبر 1993 شارك فيها مانيويل غيتان (صندوق الرباط، النقد العربي، صندوق النقد الدولي، 1993)،

- عباس كاظم جاسم الدعمي، أثر السياسات النقدية والمالية في مؤشرات أداء سوق الأوراق المالية) دراسة تطبيقية في مصر والولايات المتحدة الأمريكية ، أطروحة لنيل درجة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الكوفة، 2008 .

- محمد أحمد زيدان، فصول الأزمة المالية العالمية : أسبانيا، جذورها وتبعاتها الاقتصادية، ورقة بحث مقدمة لمؤتمر حول :الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من 14مارس 2009 ، / منظور النظام الاقتصادي الغربي والإسلامي، جامعة الجنان، لبنان.

- دراسة أجراها خبراء صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي :التعافي والمخاطر واستعادة التوازن، صندوق النقد الدولي، أكتوبر 2010 ،

- كبور رشيدة: من النظام النقدي الأوروبي إلى العملة الأوروبية الموحدة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2000،

- مدونة فريد سيف الدين, تأثير الأزمات المالية على منطقة اليورو وعلى مواقف الدول الكبرى الأخرى, 12/11/2011، آدم سميث والأزمة المالية العالمية - دكتور حازم الببلاوي - www.hazembeblawi.com

- رسالة ماجستير،الأزمة المالية العالمية و أثرها على الاقتصاديات العربية, فريد كورتل, كلية العلوم الاقتصادية و التيسير, جامعة سكيكدة, الجزائر 2011.

2- مراجع باللغة الفرنسية

- Michel Bialés ; Remi Leunion ; et les autres : Notion Fondamentales d'économie, Edition Foucher, Paris, 1998.
- Patrick Lenain : Le FMI, Casbah édition, janvier2009. .
- Michel Dupuy : Le Dollar, Dunod, Paris1999.
- Documentation européenne : L'union européenne, Bruxelles, Luxembourg1992.
- Brociner Andrew, L'Europe Monaitaire- SME ,UEM, Monaie Unique, (Paris, Seuil, 1997).
- Allegret Jean Pierre, Economie Monétaire internationale. (paris, Hachette Superieure, 1997).
- John Canally, Fed Surprises Market with Massive Quantitative Easing, March 19, 2009.
- Commission Européenne, Procès-verbal de la mille neuf cent trente-huitième réunion de la Commission tenue à Bruxelles, PV(2010) 1938 final, Strasbourg, le 14 décembre 2010.
- Pascal Kauffman : l'euro, Dunod, 2éme édition, Paris, 1999.
- Horst Ungerer: The European Monetary System and Perspectives, IMF, Occasional Paper 73, November 1990.
- Andrew Brociner : L'Europe Monétaire, SME, UEM, Monnaie unique, Memo Seuil, Paris, Mars 1997.
- Allegret Jean Pierre : Economie Monétaire International, Hachette Supérieur, Paris 1997.
- Friedman. M : L'impossible passage à l'Euro, problème économique.
- Dhordan.R ,Clodongo : Les Banques Centrales, leurs indépendances dans la construction européenne, Paris, Les éditions d'organisations 1994.

- François Deshemaekere : Mieux comprendre l’euro, Paris Editions d’organisation, 1998.
- Jean Pierre Faugére.Colette Voisin : Le Système financier et monétaire international, crises et mutation, 3emme Edition.Nathan, Paris, 1994.
- Documentation européenne : Du marche unique à l’union européenne .Bruxelles 1992 .
- Michel Deroluy : l’Europe monétaire du SME, la monnaie unique, Edition Hachette1996.
- Y.Bernard et J.C.Colli : Dictionnaire économique et Financier ; 3éme ed ; Edition du Seuil ; 1984.
- Claude Gnos : L’euro monnaie pour l’an 2000, édition management, Mai 1999.